الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

تقرير بشأن نتائج دراسة الويبو الاستقصائية

بدعم مالي من وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

تقرير بشأن نتائج دراسة الويبو الاستقصائية

بدعم مالي من وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

هذا المصنف مرخَّص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0.

يجوز للمستخدم أن ينسخ هذا الإصدار ويوزعه ويكيّفه ويترجمه ويؤديه علنا بما في ذلك لأغراض تجارية دون موافقة صريحة، بشرط أن يكون المحتوى مصحوبا بإقرار بأن الويبو هي المصدر وأن يشار بشكل واضح إلى أي تغييرات تُدخل على المحتوى الأصلي.

الاقتباس المقترح: الويبو (2022). *حقائق وأرقام حول الملكية الفكرية 2022*. جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
DOI: 10.34667/tind.46645

وينبغي ألاّ تحمل أي تكييفات/ترجمات/مشتقات الشعارَ الرسمي للويبو إلا إذا كانت الويبو قد أقرتها وصادقت عليها. ويُرجى الاتصال بنا عبر *الموقع الإلكتروني للويبو* للحصول على الموافقة.

وبالنسبة لأي عمل مشتق، يُرجى إضافة التنبيه التالي: «لا تتحمل أمانة الويبو أي التزام أو مسؤولية بشأن تحويل المحتوى الأصلي أو ترجمته.»

وفي حال كان المحتوى الذي نشرته الويبو مثل الصور أو الرسومات البيانية أو العلامات التجارية أو الشعارات منسوباً إلى طرف آخر، فإن مستخدم هذا المحتوى يتحمل وحده مسؤولية الحصول على الحقوق المرتبطة بتلك المواد من صاحب أو أصحاب الحقوق.

وللاطلاع على نسخة من الترخيص، يُرجى زيارة
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتُحال أية منازعة تنشأ في إطار هذا الترخيص، ما لم يُتوصل إلى تسوية ودّية، إلى التحكيم طبقا لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) السارية آنذاك. ويلتزم الطرفان بأي قرار تحكيم صادر وفقا لذلك التحكيم بوصفه القرار النهائي لأي منازعة من هذا القبيل.

ولا يراد بالتسميات المستخدمة وبعرض المادة في هذا الإصدار بأكمله التعبير عن أي رأي كان من جهة الويبو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو سلطاتها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ولا يراد بهذا الإصدار أن يعكس آراء الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

ولا يراد بذكر شركات أو منتجات صناعية محددة أن الويبو تؤيدها أو توصي بها على حساب شركات أو منتجات أخرى ذات طبيعة مماثلة وغير مذكورة.

© الويبو، 2023

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, Chemin des Colombettes P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20, Switzerland

نسب المصنف 4.0 دولي
(CC BY 4.0)

الغلاف: Getty Images / © Moyo Studio

جدول المحتويات

تمهيد 4

نبذة عن المؤلفين 6

شكر وتقدير 7

ملخص تنفيذي 8
معلومات أساسية 8
الأهداف 8
نتائج الدراسة الاستقصائية والمقابلات 9
التطبيقات العملية للسبل البديلة لتسوية المنازعات: الحالية والمحتملة 11

الفصل الأول
مقدمة 14
الخلفية والسياق 14
الأهداف 17
المنهجية 18
النطاق والقيود 18
الهيكلية 19

الفصل الثاني
استعراض الاتجاهات والممارسات 20
الآليات البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية 20
الاعتبارات الرئيسية المتعلقة باستخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات 23
الأطر التشريعية لحق المؤلف واعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات 27

الفصل الثالث
نتائج الدراسة الاستقصائية والمقابلات 40
خصائص المجيبين 40
خصائص النزاعات 42
نتائج النزاعات 47
أنواع الآليات المستخدمة لتسوية النزاعات 48
تصوّرات المجيبين وأولوياتهم 50
الأدوات المستخدمة في تسوية النزاعات 51
العقود الرقمية بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية 53
الاتجاهات والتحسينات المبلغ عنها 55

الفصل الرابع
الاستخدامات العملية للسبل البديلة لتسوية النزاعات: الحالية والمحتملة 58
الاستخدام الفعال لعمليات وأدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر 58
أحدث التطورات في ما يتعلق بآليات الإخطار بحالات انتهاك حق المؤلف في البيئة الرقمية 60
وضع إجراءات مكيّفة ومخصصة للسبل البديلة لتسوية النزاعات 61

الحواشي 67

المراجع 74

المرفق: استبيان الدراسة الاستقصائية 80

تمهيد

من الموسيقى إلى خدمات التواصل الاجتماعي ومشاركة مقاطع الفيديو، يتّخذ سوق المحتوى الرقمي طابعا عالميا. ويبرز التحول في طريقة تناول المحتوى الرقمي أيضا الحاجة إلى حماية حقوق المبدعين.

ويعتمد المبدعون وسائر الجهات الفاعلة في الصناعات الإبداعية، لغاية دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على نظام حق المؤلف لضمان حقوقهم. وبما أن الصناعات الإبداعية قطاع حيوي للغاية، حيث يمتلك كلّ من أعضاء المنظومة الإبداعية مصالح مختلفة، فليس من المستغرب أن تنشأ منازعات. لذلك، يحتاج الأفراد والشركات إلى اعتماد سبل فعالة لتسوية النزاعات لضمان مكافأة عادلة لقاء مصنفاتهم. وفي هذا المجال الآخذ في التطوّر، ليس التقاضي أمام المحاكم دائما السبيل الأمثل للتعامل مع النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى، ما يزيد من أهمية الآليات البديلة لتسوية النزاعات.

وتسعى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الويبو ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة والتقرير المتعلق باستخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية إلى إضافة فهم قائم على الوقائع لهذا الموضوع في مختلف القطاعات. وبالإضافة إلى تقييم السبل البديلة الحالية لتسوية تلك النزاعات، يمكن أن يساهم التقرير في وضع آليات بديلة مصممة خصيصا لتسوية النزاعات، بما يتماشى مع التطورات التشريعية الوطنية والإقليمية الأخيرة.

ويبرز التقرير التزام الويبو بالمساهمة في تهيئة بيئة يتمكن فيها الأفراد والشركات من الاستمرار في إنتاج مواد إبداعية في السوق الرقمي. ومن خلال التعامل مع طائفة واسعة من أصحاب المصالح - بما في ذلك الشركات التي تهتمّ بحق المؤلف والمحتوى من جميع الأحجام، والوسطاء والمنصات وصانعي المحتوى ورواد الأعمال ومنظمات الإدارة الجماعية على الإنترنت، ومقدّمي المشورة ضمن الشركات ومن خارجها، والهيئات الحكومية - يحدد التقرير إمكانات الآليات البديلة لتسوية النزاعات في هذه المرحلة الهامة في مجال صنع السياسات الدولية في مجال حق المؤلف الرقمي.

نحن ممتنون للغاية للدعم القيم الذي قدمته وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا لتيسير إعداد هذا التقرير من خلال الصناديق الاستئمانية لتعزيز السبل البديلة لتسوية النزاعات. وتسعدنا هذه الفرصة للويبو للمساهمة في النقاش الأوسع نطاقا حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الآليات البديلة لتسوية النزاعات في بيئة أكثر فعالية للاعتراف بحقوق المبدعين وحمايتها وتقديم التعويضات لهم.

السيد ماركو أليمان،
مساعد المدير العام،
قطاع الأنظمة الإيكولوجية للملكية الفكرية والابتكار،
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

أسفر التطور التكنولوجي عن زيادة إنتاج المواد واستهلاكها مع استمرار تزايد قيمة هذا المحتوى، الذي يوفّر المعلومات والمتعة للناس في كل مكان. وقد ارتفع الحجم المقدر لسوق المحتوى العالمي ليصل إلى 2.4 تريليون دولار أمريكي (PwC, 2019). وإذا أخذنا في الاعتبار الصناعات ذات الصلة المدفوعة بالمحتوى، مثل التصنيع والسياحة، ترتفع هذه القيمة إلى مستويات لا يمكن تصورها.

في الوقت نفسه، هناك تهديدات تعيق النمو الكمي والنوعي للمحتوى. وتزداد النزاعات المتعلقة بالمحتوى عبر الحدود، بينما تتجاوز سرعة التعدي على حق المؤلف سرعة إنفاذ القوانين. وبما أنّ دورة توزيع المحتوى الرقمي، مثل الألعاب والأفلام والموسيقى، قصيرة، ويسهل تداولها واستنسخها، فمن الصعب الاعتماد على حلّ النزاعات حصرا من خلال إجراءات المحاكمة القائمة.

ويمكن أن تكون الآليات البديلة لتسوية النزاعات بديلا مجديا في بيئة المحتوى السريعة التغير. وبالمقارنة مع التقاضي أمام المحاكم، فإنّ السبل البديلة لتسوية النزاعات أيسر تكلفة وأكثر سرعة وسهولة عند محاولة تسوية النزاعات الدولية العابرة للحدود. وقد زادت وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا تدريجيا صناديق الويبو الاستئمانية التي أُنشئت في عام 2006 ونفذت مشروعات وبحوث تعاونية مختلفة بهدف المضي في تعزيز آلية السبل البديلة لتسوية النزاعات منذ عام 2018.

وأود أن أتقدم بخالص التهاني على نشر الدراسة الاستقصائية والتقرير الذي أعدته الويبو ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة بشأن استخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. ويسرني جدا أن التعاون بين الويبو والوزارة قد أدى إلى إجراء هذا البحث المفيد.

وأعتقد أن هذه الدراسة الاستقصائية والتقرير سيكونان بمثابة مواد أساسية تحقق في كيفية استخدام 130 بلدا السبل البديلة لتسوية النزاعات، وبالتالي سيفيدان في تيسير هذه الآليات في المستقبل. ويحدوني أمل صادق في أن يؤدي هذا التقرير إلى مزيد من الاهتمام والنقاش البناء بشأن موضوع السبل البديلة لتسوية النزاعات وأن تستخدم هذه الآليات على نطاق أوسع في النزاعات المتعلقة بالمحتوى.

أوه يونغ-وو،
نائب الوزير
وزارة الثقافة والرياضة والسياحة
جمهورية كوريا

نبذة عن المؤلفين

ديف غانغجي

السيد ديف غانغجي أستاذ في قانون الملكية الفكرية في جامعة أكسفورد. وتتعلق اهتماماته البحثية الرئيسية بالعلامات التجارية وحق المؤلف والبيانات الجغرافية. ديف عضو في جمعية الاتحادات الأوروبية للعاملين في مجال العلامات التجارية وقد عمل كخبير ومستشار للمنظمات الدولية والحكومات الوطنية ومكاتب المحاماة. وقد تعاون تعاونا وثيقا مع شركات رائدة في مجال قانون الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، إذ شغل منصب المدير السابق لقسم دبلوم أكسفورد في قانون الملكية الفكرية وممارساتها. كذلك، شغل ديف منصب الباحث الأساسي فإعداد تقرير مقارن بشأن أنظمة تسجيل حق المؤلف الطوعية لصالح مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية في عام 2018.

ميمي زو

ميمي زو هي شريكة مؤسسة ومحقق رئيسي في مختبر تسوية النزاعات في مجال التكنولوجيا العميقة ومديرة الدراسات القانونية في كلية ريجنت بارك في جامعة أكسفورد. وهي أستاذة مشاركة في القانون ورئيسة هيئة التدريس في جامعة ريدينغ. كذلك، فهي عضو في شبكة خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي، متخصصة في مجالات الصين، والعدالة وسلسلة الكتل، وعضو في فريق العمل التابع للبنك الدولي المعني بالوصول إلى العدالة، والفريق العامل التابع للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المعني بالأصول الرقمية والقانون الخاص. وفازت بحوثها بجوائز دولية وغطّتها وسائل إعلام حول العالم. كذلك، فإنّ ميمي زو محامية مؤهلة في أستراليا وإنكلترا وويلز، ولديها أكثر من 17 عاما من الخبرة في العمل لصالح المنظمات الدولية والإدارات الحكومية والشركات في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المهنية في الصين وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا والمحيط الهادئ وإسداء المشورة إليها. وهي حاصلة على شهادة دكتوراه في القانون وشهادة البكالوريوس في القانون المدني (بتميّز) من جامعة أوكسفورد، فضلا عن شهادة في القانون والعلوم الاقتصادية والاجتماعية من جامعة سيدني بمرتبة الشرف.

أدريانا بورا

أدريانا بورا باحثة في مجال السياسة العامة ومديرة مشاريع في منظمة Future Society، وعضو في فريق عمل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا المعني بتقرير القانون الحسابي بشأن الرق الحديث، ومساهمة في منظمة الذكاء الاصطناعي الخيّر (The Good AI). ولدى أدريانا اهتمام شديد باستخدام تطبيقات علوم البيانات والذكاء الاصطناعي لإحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة-لا سيما الهدف 8، الغاية 8.7، التي تركز على القضاء على الرق الحديث. وتدرس أدريانا، من خلال الأبحاث التي ترجيها، كيف يمكن زيادة المعلومات الاستخباراتية للإسراع بالقضاء على الرق الحديث، وهي تطبق التعلم الآلي في تحليل وقياس تقارير الأعمال التجارية المنشورة منذ اعتماد قوانين الرق الحديث في المملكة المتحدة وأستراليا. وتحمل أدريانا شهادة ماجستير في الإدارة العامة الدولية من كلية الشؤون الدولية في معهد الدراسات السياسية في باريس. كما درست لمدة عام في جامعة هونغ كونغ وتحمل شهادة في العلاقات الدولية والأساليب الكمية متقدمة من جامعة إيسكس.

شكر وتقدير

تمّ نشر «الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية: تقرير عن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الويبو ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة» تحت إشراف دارين تانغ، المدير العام للويبو، وهو ثمرة الجهد الجماعي الذي بذله فريق من المساهمين الخارجيين وزملاء الويبو. صدر التقرير عن مركز الويبو للتحكيم والوساطة (مركز الويبو) (إريك ويلبرز، كبير المديرين)، الذي يعد جزءا من قطاع الملكية الفكرية والابتكار في الويبو (ماركو أليمان، مساعد المدير العام)، بدعم مالي من وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا.

أعد التقرير تحت إشراف إغناسيو دي كاسترو (مدير، مركز الويبو، شعبة النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية والعلاقات الخارجية) بقيادة ليوناردو توسكانو (رئيس، مركز الويبو، وحدة تنمية الأعمال)، وأوسكار سواريز (زميل، مركز الويبو، وحدة تنمية الأعمال). معدّو هذا التقرير هم ديف غانغجي (جامعة أوكسفورد)، وميمي زو (جامعة أكسفورد)، وأدريانا بورا (منظمة Future Society). وساهم مركز الويبو في إدارة القضايا وتقييم الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات في إطار الفصل 4 من التقرير.

يونغيول لي (المدير العام، مكتب حق المؤلف) ويونغ جين تشوي (مدير شعبة التجارة والتعاون الثقافي) وسونكي كيم (نائب المدير) وجي-إن لي (متخصص في السياسات)، من وزارة الثقافة والرياضة والسياحة الكورية، قدموا جميعا مساهمات قيمة في جميع مراحل الدراسة الاستقصائية والتقرير.

وقدم عدد من مكاتب حق المؤلف معلومات عن تجاربها على الصعيد الوطني، بما في ذلك معلومات عن التشريعات وآليات تسوية النزاعات الخاصة بها. ولا بدّ من توجيه شكر خاص أيضا إلى المشاركين في الدراسة البالغ عددهم 997 والأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات البالغ عددهم 74 من 129 بلدا لمساهماتهم القيمة في التقرير.

وقدّم كلّ من الزملاء في الويبو ميشيل وودز وباولو لانتيري من شعبة قانون حق المؤلف، وبينوا مولر، وأنيتا هوس، وميوكي مونرويغ من شعبة إدارة حق المؤلف مساهمات وتعليقات إضافية بشأن التقرير، كما ساعدوا في توزيع الدراسة الاستقصائية. وساهم خوليو رافو من شعبة اقتصاد الابتكار في الويبو في تصميم الدراسة ومنهجيتها. واستفادت الدراسة الاستقصائية والتقرير أيضا من المدخلات والمراجعات التي قام بها الزملاء في مركز الويبو.

ملخص تنفيذي

معلومات أساسية

أجرى مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا (MSCT)، دراسة استقصائية بشأن استخدام الآليات البديلة لتسوية المنازعات بين المؤسسات في مجال حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وبناءً على هذه الدراسة الاستقصائية واسعة النطاق وإجراء مقابلات متعمقة وبحوث تشريعية ومزيد من التحليل، يحدد هذا التقرير إمكانات الآليات البديلة لتسوية المنازعات بين المؤسسات في مجال حق المؤلف أو المحتوى في البيئة الرقمية.

وعلى نحو ما يوثقه التقرير، فإن منازعات حق المؤلف في البيئة الرقمية تنشأ في سياق المؤسسات. وتشمل القطاعات ذات الصلة التي حددها المجيبون الإعلانات والرسوم المتحركة والبث والأفلام وحماية قواعد البيانات والكتب والنشر بشكل عام (بما في ذلك الكتب الإلكترونية) وتطبيقات الهاتف المحمول والمصنفات الموسيقية والتسجيلات الصوتية والصور الفوتوغرافية والبرمجيات وبرامج التلفزيون وألعاب الفيديو. وغالباً ما يتعلق موضوع هذه المنازعات بما يلي: (1) وجود حقوق صحيحة وهوية صاحبها وما إذا كانت قد انتُهكت؛ (2) والمعاملات المتعلقة بالحقوق (على سبيل المثال، نقل أصل الملكية الفكرية)؛ (3) والمكافأة المناسبة لاستخدام المحتوى المحمي (على سبيل المثال، تحديد رسوم الترخيص).

وبالنسبة للأطراف المشاركة في تلك المنازعات، غالباً ما يكون اللجوء إلى إجراءات التقاضي التقليدية غير مناسب، لأنه قد يعطل علاقاتهم التجارية المستمرة، وقد تمتد المنازعات عبر ولايات قضائية متعددة، وقد لا تعجز المحاكم على توفير ما يلزم من سرعة وسرّية وخبرة قطاعية وحلول اقتصادية. وفي مثل هذه الحالات، تعد خيارات الحلول البديلة لتسوية المنازعات، بما في ذلك الوساطة أو التحكيم أو قرارات الخبراء، بدائل أكثر ملاءمة. وقد أدى الاعتماد المتزايد للأدوات الإلكترونية لتسوية المنازعات (ODR) – من قبيل سجلّات القضايا عبر الإنترنت وأدوات عقد المؤتمرات عبر الفيديو - في سياق الخيارات البديلة لتسوية المنازعات إلى زيادة جاذبية هذه الخيارات.

وبالتالي، فقد أعربت جمعيات المتخصصين في مجال الملكية الفكرية عن اهتمامها بالحلول البديلة لتسوية المنازعات، في حين أن مكاتب الملكية الفكرية الوطنية أو الإقليمية تسهل على نحو متزايد اللجوء إلى الحلول البديلة لتسوية المنازعات بدلاً من التقاضي. وشهدت اللجنة الكورية لحق المؤلف (KCC)، التي تقدم خدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات، وكذلك مركز الويبو، زيادة في عدد قضايا حق المؤلف. ومع ذلك، حتى الآن، هناك بحوث تجريبية محدودة للغاية حول تطبيق السبل البديلة على منازعات حق المؤلف الرقمي في سياق المؤسسات، ولا سيما من خلال موردي خدمات تبادل المحتوى عبر الإنترنت (OCSSPs).

الأهداف

في ضوء ما سبق، يسعى هذا التقرير إلى سد فجوة المعرفة المحددة من خلال تطوير فهم مستنير تجريبياً لعدد من القضايا الموضوعية. والتقرير:

- يصف *الانتشار المتزايد لآليات الحلول البديلة لتسوية المنازعات* التي تنشب بين الشركات فيما يتعلق بحق المؤلف والمحتوى، على النحو المبين في القانون والممارسة؛
- يحدد القطاعات وأنواع *الأعمال الكثفة لحق المؤلف* التي تولد منازعات بين الشركات (مثل البرمجيات والمصنفات الموسيقية وغيرها من الأعمال الإبداعية)؛

- يصف *طبيعة تلك النازعات* (على سبيل المثال، تعاقدية أو غير تعاقدية) ويحدد *خصائصها الرئيسية*؛
- يحدد نطاق *القيمة النقدية* للدعاوى (أي ما هو على المحك بالنسبة للأطراف التجارية) *وسبل الانتصاف الفضلة* (على سبيل المثال، التعويضات والإتاوات ودعاوى الانتهاك أو عدم الانتهاك وإنهائه، إلخ)؛
- يقيّم *ميل الأطراف إلى التسوية* في سيناريوهات النازعات التعاقدية وغير التعاقدية؛
- يحدد *احتياجات الأطراف وتفضيلاتهم* (على سبيل المثال، التكلفة والسرعة وجودة النتيجة والسرية) فيما يتعلق بما هو متاح من آليات وإجراءات لحل النازعات (على سبيل المثال، التقاضي في المحكمة والوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء، وما إلى ذلك)؛
- يحلل *الفرص والتحديات والمزايا والعيوب* التي تتسم بها *آليات تسوية النازعات المخصصة* لتلك النازعات.

نتائج الدراسة الاستقصائية والمقابلات

المجيبون والنتائج

استهدفت الدراسة الاستقصائية والمقابلات جمهوراً عالمياً، وجاءت الردود من 129 دولة من جميع المناطق. وتستند النتائج المقدمة في هذه الدراسة إلى 997 إجابة على الدراسة الاستقصائية و74 مقابلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وكان معظم المجيبين محامين ممارسين يعملون في مكاتب محاماة صغيرة ومتوسطة الحجم. كما كان هناك عدد لا بأس به من الوسطاء والمحكمين. ويتمتع غالبية المجيبين بأكثر من خمس سنوات من الخبرة في منازعات حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية فيما بين المؤسسات.

النازعات

تشير الردود إلى أن أكثر من 60 في المائة من المجيبين قد كانوا أطرافاً في منازعات نشبت بين شركات بشأن حق المؤلف الرقمي والمحتويات الرقمية، في السنوات الخمس الماضية. وكانت الغالبية (65 في المائة) مدعين أو ممثلين للمدعي، ومع ذلك، كان 45 في المائة منهم مدعى عليهم أو ممثلين للمدعى عليه.

وكانت معظم النازعات التي كان المجيبون في الدراسة الاستقصائية طرفاً فيها، منازعات غير تعاقدية ووطنية بطبيعتها. وكانت الموضوعات الأكثر ذكراً هي البرمجيات والمصنفات الموسيقية والإعلانات والمصنفات الأدبية. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت المقابلات أيضاً أن معظم المجيبين أطرافاً في منازعات تتعلق بانتهاك حق المؤلف والتراخيص. ومن واقع خبرتهم، عادة ما تنطوي النازعات غير التعاقدية على أنواع مختلفة من الانتهاكات من قبل أطراف ثالثة غير مرخّص لها. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ غالبية الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية زيادة في عدد النازعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في السنوات الأخيرة. وأشار البعض إلى التنوّع المتزايد في استخدام المصنفات الرقمية المحمية بموجب حق المؤلف وظهور أنواع جديدة من النازعات في هذا الصدد.

وتتفاوت تكلفة النازعات التي كان المشاركون في الدراسة الاستقصائية طرفاً فيها، إذ تتراوح الأغلبية (59 في المائة) ضمن فئة 10,000 إلى 100,000 دولار. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من المجيبين (36 في المائة) كانوا أطرافاً في منازعات لا تتعلق بالمال.

الشكل 1.0 - موضوع النازعات الناشئة بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

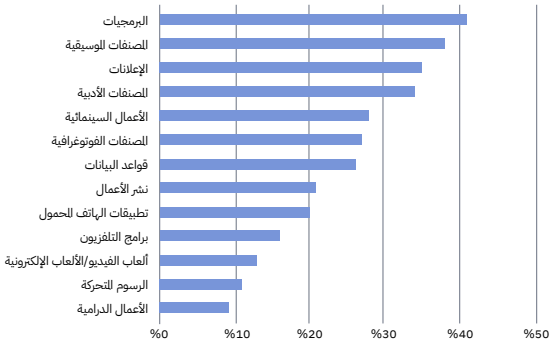

وفيما يتعلق بنتائج النازعات، تظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أن أكثر سبل الانتصاف شيوعاً لكل من المدعين والمدعى عليهم هي التعويضات، وتليها الإتاوات. وضمن النتائج ذكرت أيضاً إعلانات عن انتهاك وإعادة التفاوض على العقود. وغالباً ما تنتهي النازعات التعاقدية وغير التعاقدية التي تنشب بين الشركات فيما يتعلق بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، بتسوية ودية.

أما فيما يتعلق بآليات تسوية النازعات، فإن التقاضي في الولاية القضائية الوطنية للمدعى عليه هي النهج الأكثر

شيوعاً المستخدمة لحل المنازعات التعاقدية وغير التعاقدية. نظراً لطبيعة المحتوى الرقمي. وأشار المجيبون (على النحو المتوقع) إلى أن الآلية الأكثر استخدامًا لحل المنازعات غير التعاقدية بين الشركات هي الإخطار وحذف المحتوى. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت المقابلات عن وجود عدد قليل نسبياً من الآليات المتخصصة لحل المنازعات القائمة بين الشركات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، أو أن أصحاب المصلحة ليسوا على علم بهذه الآليات. والاستثناء من هذا هو بعض منظمات الإدارة الجماعية (CMOs)، التي لديها آليات داخلية لتسوية المنازعات والتي تلجأ إلى السبل البديلة لتسوية المنازعات.

وكانت الأدوات الأكثر استخداماً، وفقاً لمن شملتهم الدراسة الاستقصائية، هي الإجراءات القائمة على الوثائق (64 في المائة)، وتليها جلسات الاستماع عبر الفيديو (32 في المائة) وأدوات إيداع الملفات وإدارتها إلكترونياً (29 في المائة). واستخدم 25 في المائة من المجيبين منصات إلكترونية لحل المنازعات. وخلال المقابلات، سلّط بعض أصحاب المصلحة الضوء على فجوة في وجود أفضل الممارسات الواردة في المبادئ التوجيهية أو البروتوكولات لتسوية المنازعات.

الشكل 2.0 – الآليات المستخدمة لتسوية المنازعات

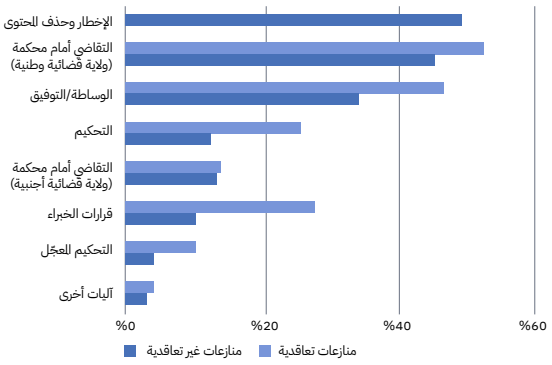

وبشكل عام، تبدو تصورات المشاركون في الدراسة الاستقصائية إيجابية فيما يتعلق بمختلف الآليات المستخدمة لتسوية المنازعات القائمة بين الشركات بشأن بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، وقد رأوا أن جميعها مناسب. واستناداً إلى خبرة المشاركين في استخدام كل من هذه الآليات، غالباً ما تعتبر الوساطة، والإخطار وحذف المحتوى، والتحكيم والتقاضي في الولايات القضائية الوطنية، أليات مناسبة.

الشكل 3.0 - التصورات بشأن آليات تسوية المنازعات

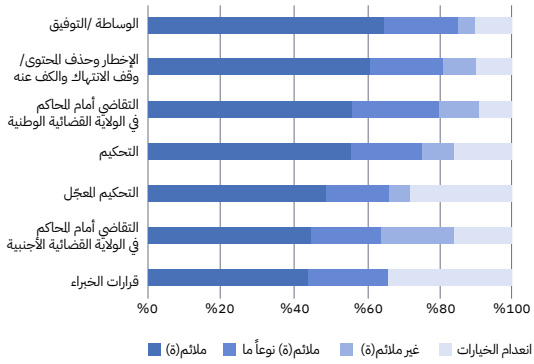

ويبدو أن المشاركين في الاستطلاع والأشخاص الذين جرت مقابلتهم لديهم أولويات متداخلة في تسوية المنازعات، سواء كانت وطنية أو دولية. وكانت الأولويات الرئيسية هي التكلفة وسرعة تسوية المنازعة، إضافة إلى جودة النتيجة وإمكانية إنفاذها.

العقود

إضافة إلى ما سبق، تضمنت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الويبو بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا، أسئلة حول تجارب المجيبين فيما يتعلق بعقود حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، المبرمة بين الشركات. ومن بين المشاركين في الدراسة الاستقصائية، أبرم 64 في المائة مثل هذه العقود. وفيما يتعلق بموضوع العقود، فإن أبرز فئة، على الصعيدين الوطني والدولي، هي ترخيص البرمجيات، وتليها العقود في مجالات السمعي البصري والنشر والإعلان.

الشكل 4.0 - مجالات العقود المبرمة

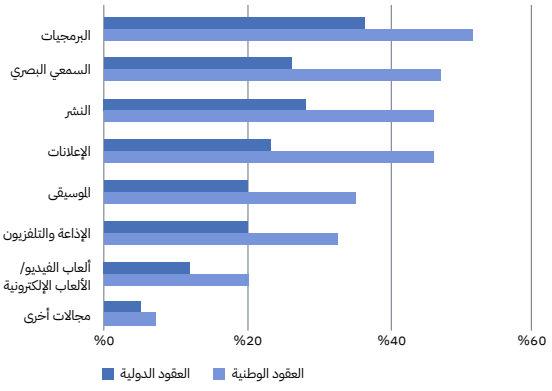

سُئل المجيبون أيضاً عما إذا كانت لديهم سياسات أو مبادئ توجيهية لصياغة بنود تسوية المنازعات للعقود المبرمة بين الشركات فيما يتعلق بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؛ أجاب معظمهم بالإيجاب. ومن بين أولئك الذين لديهم هذه السياسات، أدرج معظمهم سبل التسوية البديلة في سياساتهم ومبادئهم التوجيهية.

الاتجاهات المحددة ومجالات التحسين

سأل مركز الويبو المجيبين والأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عما إذا كانوا قد لاحظوا أي اتجاهات في استخدام آليات تسوية المنازعات القائمة بين الشركات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وأشار بعضهم إلى أنهم لاحظوا زيادة في استخدام السبل البديلة لتسوية المنازعات إذ أصبح أصحاب المصلحة على دراية أكبر بهذه الآليات وبدأوا يثقون بها. وعلى وجه الخصوص، أشار المدعى عليهم إلى الاستخدام المتزايد للتحكيم المعجل وقرارات الخبراء، بالإضافة إلى إجراءات السبل البديلة لتسوية المنازعات المخصصة لمنازعات حق المؤلف. وأكد المجيبون على زيادة استخدام التكنولوجيا المساعدة لتسريع تسوية المنازعات، وهو ما يتوافق مع تجربة مركز الويبو.

وأشار المجيبون، عند سؤالهم عن التحسينات التي يمكن أن تساعد في تسوية منازعات حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، إلى وضع قواعد وإجراءات موحدة متخصصة ومصممة حسب الاحتياجات، فضلاً عن مبادئ توجيهية ذات صلة لتسوية المنازعات. وفي هذا الصدد، يؤدي موردو خدمات تسوية المنازعات الدوليون والمحايدون دوراً مركزياً. وأشار المجيبون أيضاً إلى استخدام إجراءات وأدوات تسوية المنازعات عبر الإنترنت، وأثاروا الحاجة إلى إدراج الوساطة في التشريعات.

التطبيقات العملية للسبل البديلة لتسوية المنازعات: الحالية والمحتملة

أحدث التطورات فيما يتعلق بآليات الإخطار بحالات انتهاك حق المؤلف في البيئة الرقمية

تشير التغييرات التنظيمية الأخيرة إلى الحاجة إلى وضع آليات فعالة لتوفير بديل للتقاضي أمام المحاكم لتسوية المنازعات بين الشركات فيما يتعلق بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وعلى وجه الخصوص، يتضمن قانون حق المؤلف للألفية الرقمية بالولايات المتحدة (DMCA) لعام 1998 والتوجيه الأوروبي بشأن السوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي (DSM)، العديد من الأحكام التي تشير إلى السبل البديلة لتسوية المنازعات. وعلى سبيل المثال، يشجع التوجيه DSM على اللجوء إلى السبل البديلة لتسوية المنازعات، ولا سيما الوساطة، للتفاوض وإبرام اتفاقات بشأن حقوق الترخيص للمصنفات السمعية البصرية في خدمات الفيديو عند الطلب. وتشجع أطراف المنازعات التي تنطوي على التزامات الشفافية والتعديلات التعاقدية المتعلقة بالأجر العادل والمنصف للمؤلفين وفناني الأداء، على اللجوء إلى السبل الطوعية البديلة لتسوية المنازعات. ويشترط التوجيه (DSM) من موردي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت (OCSSP) وضع آليات فعالة وسريعة للشكاوى والتعويض للمستخدمين في حالة نشوب منازعة تتعلق بتوقيف النفاذ إلى المحتوى الذي تم تنزيله والذي يتضمن مصنفات محمية بموجب حق المؤلف أو غير ذلك من الموضوعات المحمية، أو إزالة هذا المحتوى. ويشدد التوجيه على الحاجة إلى سبل الانتصاف غير القضائية المتاحة لحل تلك المنازعات دون حرمان المستخدم من الحماية القانونية والوصول إلى سبل الانتصاف القانونية. وبشكل أساسي، فإن ذلك عملية متعددة المستويات لتسوية المنازعات التي تنطوي على استخدام محتوى الموردين (OCSSP) المحمي: تصفية المحتوى القابل للتنزيل من طرف الموردين (OCSSP)، وتحقق أفراد من ذلك، والخيارات البديلة لتسوية المنازعات، والتقاضي أمام المحاكم.

ويمكن أن تساعد آليات الإخطار الفعالة التي يستخدمها كل من موردي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت (OCSSP)، وموردي خدمة الإنترنت (ISPs)، والمنصات الإلكترونية في تسوية منازعات انتهاك حق المؤلف بشكل فعال عند نشوبها، لا سيما في الحالات البسيطة نسبياً. وإن العديد من الموردين (OCSSP) الذين يمكن النفاذ إليهم حول العالم، قد وضعوا بالفعل، أو يزعمون وضع آليات انتصاف داخلية تشمل مرحلة مراجعة بشرية للشكاوى. ويسمح هذا بإجراء تقييمات خاصة بالسياق ويتغلب على عيوب المرشحات التلقائية في تحديد ما إذا كان هناك استثناء أو قيد ينطبق على حالة معينة. وبالنسبة للشكاوى الأكثر تعقيداً، يبدو أنه لا مفر من إخفاق آليات المراجعة الداخلية (البشرية) الخاصة بالموردين (OCSSP) في توفير الإنصاف اللازم.

وضع إجراءات مكيّفة ومخصصة للسبل البديلة لتسوية المنازعات

في ضوء ما سبق، قد تتطلب التسوية المحايدة لمنازعات حق المؤلف عدداً من الآليات غير القضائية والقضائية، على نحو ما هو مقترح في المادة 17(9) من توجيه الاتحاد الأوروبي (DSM). وهذا يعني أننا بحاجة إلى استكشاف كيف يمكن لآليات السبل البديلة لتسوية المنازعات التي تكون مخصصة أن تساعد أصحاب المصلحة (المستخدمين، وأصحاب الحقوق، والموردين (OCSSP) في تسوية المنازعات بكفاءة وفعالية.

ويعمل مركز الويبو، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، على تكييف قواعد قرارات الخبراء في الويبو كإجراء عالي يعكس أفضل الممارسات الدولية في تسوية المنازعات المتعلقة بالمحتوى الذي يحمّله المستخدمون بواسطة الموردين (OCSSP). ويمكن للأطراف أيضاً الاستفادة من اتفاقات الويبو النموذجية لتقديم الحلول البديلة لتسوية المنازعات، والمصممة خصيصاً لمنازعات حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية.

وبشكل عام، يمكن للتطورات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بسبل التسوية البديلة والإجراءات المكيّفة أن تحسن بشكل كبير من كفاءة تسوية المنازعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية من خلال تعزيز إمكانية النفاذ والفعالية من حيث التكلفة والشفافية والحياد والإنصاف.

الفصل الأول

مقدمة

الخلفية والسياق

تكتسب القطاعات الإبداعية أهمية اقتصادية بالغة، إذ تمكّن المبدعين من كسب معيشتهم بطرق تلبّي طموحاتهم الشخصية.[1] على مدى العقود الماضية، حولت الإنترنت طريقة إنتاج المحتوى الإبداعي وتوزيعه واستهلاكه. واليوم، تنتشر المصنفات الإبداعية على نطاق واسع وتصل إلى جماهير جديدة، في حين تيسر البنية التحتية الرقمية أشكال التعاون الجديدة. وتنظم الملكية الفكرية عموما وحق المؤلف بصفة خاصة تداول هذه المصنفات. حق المؤلف، عبارة عن «مصطلح قانوني» يستخدم لوصف الحقوق التي يتمتع بها المبدعون في مصنفاتهم الأدبية والفنية التي تشمل الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام والبرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط والرسومات التقنية،[2] بالإضافة إلى أشكال جديدة من التعبير الإبداعي الأصلي، حتى عندما لا تندرج في الفئات التقليدية المدرجة في القائمة. يشير حق المؤلف الرقمي إلى الوضع الذي غيرت فيه التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك البيئة الشبكية للإنترنت، بشكل لا رجعة فيه «أنماط إنتاج المصنفات الإبداعية في أنساق رقمية وتعديلها ونشرها واستهلاكها.»[3] ويطبق قانون حق المؤلف، أو يعدل عند الاقتضاء، من أجل تنظيم نسخ المحتويات وتعديلها وتداولها في هذه البيئة المتغيرة.

وعندما تنشب منازعات تتعلق بحق المؤلف، وهو أمر سيحصل بالتأكيد، يمكن للأطراف أن تتباين تباينا كبيرا من حيث حجمها وتطورها التجاري ومواردها. فمن جهة، تشمل النزاعات الشركات الدولية الكبرى التي تطعن في إمكانية المطالبة بحق المؤلف.[4] ومن جهة أخرى، قد تشمل النزاعات مصوّرين مهنيين أو أفرادا يعترضون على الاستخدام غير المصرّح به لمصنفاتهم على الإنترنت ويسعون إلى تحصيل رسم ترخيص.[5] وعليه، يحدد هذا التقرير إمكانيات آليات تسوية النزاعات البديلة في هذا النطاق الواسع من النزاعات بين المؤسسات في القطاعات القائمة على الاستخدام المكثف لحق المؤلف، مع التركيز على النزاعات الرقمية المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى.

ولأغراض التصنيف الإحصائي الوطني، فإن الصناعات القائمة على كثافة حق المؤلف هي تلك التي تنتج محتويات للاستهلاك، وتلك التي توزع ذلك المحتوى أو التي تقوم بالإنتاج والتوزيع معا (مثل الصحف أو قطاع إنتاج الأفلام، والتوزيع).

وتشمل الأنشطة الأساسية لهذه الصناعات ما يلي:

- الصحافة والأدب؛
- الموسيقى، والإنتاج المسرحي، والأوبرا؛
- الصور المتحركة والفيديو ؛
- الراديو والتلفزيون؛
- التصوير الفوتوغرافي؛
- البرمجيات وقواعد البيانات والألعاب الحاسوبية؛
- فنون بصرية وتصويرية؛
- خدمات الإعلان؛
- منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف لأصحاب الحقوق.[6]

في هذه القطاعات، تشير نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية إلى أن تلك النزاعات قد حدثت في المجالات التالية (انظر خصائص النزاعات في الفصل 3):

- الإعلان؛
- الرسوم المتحركة؛
- الأفلام والمصنفات السينمائية؛
- حماية قواعد البيانات؛

- الكتب (بما في ذلك الكتب الإلكترونية) وغيرها من المصنفات الأدبية، فضلا عن النشر بشكل أعم؛
- تطبيقات الهاتف المحمول؛
- المصنفات الموسيقية والتسجيلات الصوتية؛
- الصور الفوتوغرافية؛
- البرمجيات؛
- مصنفات التلفزة؛
- ألعاب الفيديو.

تشير البيانات المحدودة المتاحة إلى أن الشركات في هذه القطاعات تستخدم السبل البديلة لتسوية النزاعات حيثما تكون متاحة. على سبيل المثال، تشير إحصاءات اللجنة الكورية لحق المؤلف (KCC) إلى ما يلي: تمت تسوية ما يزيد على 2,200 منازعة من خلال السبل البديلة بين عام 1988 ويونيو 2020، والمواد الأكثر شيوعا كانت المصنفات الأدبية، والبرمجيات، والصور الفوتوغرافية، والمصنفات الفنية، والمصنفات الموسيقية.[7] ويفيد مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو بأن الأطراف من مجال الفنون والإذاعة والإدارة الجماعية للحقوق والترفيه والسينما ووسائط الإعلام والتلفزة تلجأ إلى خدماته، كما أنه يغطي في الوقت نفسه النزاعات المتعلقة بالترخيص أو دعاوى التعدي في جميع هذه القطاعات.[8]

وفي ما يتعلق بالطبيعة القانونية لهذه النزاعات، فإنها تتعلق عادة بما يلي:

- إمكانية الإنفاذ أو الانتهاك أو البقاء حيّز التنفيذ أو الصلاحية أو الملكية أو النطاق أو المدة أو أي جانب آخر من جوانب حقوق الملكية الفكرية؛
- منازعة بشأن معاملة تتعلق بحق من حقوق الملكية الفكرية؛
- منازعة بشأن التعويضات المستحقة عن حق من حقوق الملكية الفكرية.[9]

وتستحق حلول السبل البديلة لتسوية هذه النزاعات اهتماما جديا في سياق العلاقات بين المؤسسات، لأن الأطراف التجارية كثيرا ما تشارك في علاقة تجارية مستمرة (في ما يتعلق مثلا بترخيص المحتوى المحمي). وينظر إلى التقاضي على أنه عدائي، لا سيما في الحالات التي تكون فيها الحاجة إلى الحفاظ على العلاقات التجارية أولوية هامة. وفي حالات أخرى، يمكن أن تكون الأطراف في ولايات قضائية مختلفة، في حين يمكن يتجاوز الاستخدام المتنازع عليه الحدود. ولذلك تكتسي السبل البديلة لتسوية النزاعات أهمية خاصة بالنسبة للمنازعات العابرة الحدود. وفي الكثير من الحالات، قد لا توفر آليات التقاضي التقليدية والإجراءات الوطنية بالضرورة الحلول السريعة والمرنة والاقتصادية والشاملة التي يتطلع إليها المنتجون والمستخدمون في العالم الرقمي. وبالتالي، فإن تضمين العقد استراتيجية لتسوية النزاعات في بداية علاقة الطرفين مفيد في سياق العلاقات بين المؤسسات، إذ يعطي الأطراف درجة أكبر من التحكم في العملية والنتائج.

أدت هذه العوامل إلى زيادة الوعي بإمكانيات الآليات البديلة لتسوية النزاعات، مثل الوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء، من أجل تقديم قرارات كفؤة وفعالة من حيث التكلفة في ما يخص منازعات الملكية الفكرية بين المؤسسات. وقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام العاملين في مجال الملكية الفكرية ومحامي المؤسسات بالحلول البديلة لتسوية النزاعات. في المقابل، بدأ الكثير من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في العمل بنشاط على الترويج لاستخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات. على سبيل المثال، في جمهورية كوريا، في إطار وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، تدير اللجنة الكورية لحق المؤلف (KCC) إجراءات الوساطة المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المتصلة به،[10] وتدير الوكالة الكورية للمحتوى الإبداعي (KOCCA) إجراءات الوساطة الخاصة بالحقوق المتعلقة بالمحتوى.[11] وللتشجيع أكثر على اللجوء إلى الوساطة خلال جائحة كوفيد-19، استحدثت الويبو ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة خطة تمويل للمساعدة على تغطية تكاليف إجراءات الوساطة في الويبو لفائدة الأطراف المشاركة في النزاعات الدولية المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى.[12] وفي سنغافورة، أطلق مكتب الملكية الفكرية برنامجا معززا للتشجيع على الوساطة، يقدم دعما للأطراف للجوء إلى الوساطة كبديل عن التقاضي في النزاعات المتعلقة بمطالبات الملكية الفكرية.[13] حتى إنّ بعض مكاتب الملكية الفكرية، مثل مكتب المملكة المتحدة (الذي يقدّم خدمات وساطة خاصة به)، نصحت أصحاب حقوق الملكية الفكرية بأن «الإجراءات القانونية ينبغي أن تكون دائما الملاذ الأخير في محاولة حل أي نزاع».[14] وخلصت دراسة استقصائية أجرتها الويبو في عام 2013، في ما يتعلق بالمعاملات التكنولوجية، إلى أن التقاضي في المحاكم (32 في المئة) يليه التحكيم والتحكيم المعجل (30 في المئة) والوساطة (12 في المئة) كلها بنود تعاقدية تتعلق بتسوية النزاعات.[15] وفي مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصالات، أشارت دراسة استقصائية موثقة جيدا بشأن السبل البديلة لتسوية النزاعات إلى أن 92 في المئة من المجيبين يعتبرون التحكيم مناسبا لتسوية النزاعات في هذا المجال، في حين توقع 82 في المئة زيادة في استخدام التحكيم. تساوى

التحكيم (43 في المئة) والوساطة (40 في المئة) كخيارَين مفضّلين، مقارنة بالتقاضي (50 في المئة). وأشار المجيبون إلى أن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا لا تزال تتسبب في منازعات، في حين أن تنسيق المشروعات التعاونية يعتبر مجالا قابلا للتطوير.[16]

وذكر المارسون أن «التحكيم، باعتباره إجراء خاصا وسريا، يستخدم على نحو متزايد لتسوية النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ولا سيما في حال كان أطراف من ولايات قضائية مختلفة.»[17] هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في قانون البراءات. فعلى سبيل المثال، يستخدم التحكيم بانتظام لحل نزاع حول ما إذا كانت مطالبات البراءات تغطي منتجا معينا، مثل دفع الإتاوات بموجب ترخيص قائم. ويتم الاعتماد أيضا على قرارات الخبراء في مجمعات براءات الاختراع الأساسية المعيارية، لتحديد ما إذا كانت البراءة «أساسية» بالفعل للمعيار، وما إذا كان من الضروري تقسيم الإتاوات إلى مالكيها.[18]

واستجابة لهذا الاتجاه، أنشأت رابطات المارسين الدوليين في مجال الملكية الفكرية لجانا معنية بالآليات البديلة لتسوية النزاعات لاستكشاف مزاياها المحتملة. على سبيل المثال، أنشأت *الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية* (AIPPI) لجنة معنية بالآليات البديلة لتسوية النزاعات استجابة إلى الاهتمام المتزايد لدى أعضائها بهذه المسألة.[19] كذلك، أنشأت الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA) لجنة مشابهة للترويج للآليات البديلة لتسوية النزاعات كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لتسوية النزاعات المتعلقة بالعلامات التجارية حول العالم.[20] وأشارت لجنة الوساطة التابعة لنقابة المحامين الدولية إلى أن «الوساطة آلية فعالة للغاية لتسوية النزاعات [المتعلقة بالملكية الفكرية] وتجنب رسوم التقاضي المرتفعة وإلحاق ضرر كبير بالسمعة يؤثر في صورة المؤسسات التجارية في السوق».[21] وينعكس هذا الاهتمام في السبل البديلة لتسوية النزاعات في الردود على الدراسة الاستقضائية للويبو والوزارة من المارسين القانونيين، وكذلك من المهنيين القانونيين العاملين ضمن المؤسسات (الفصل 3).

جرى التأكيد على فوائد السبل البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى بين المؤسسات. وعلى عكس البراءات، ينظر إلى النزاعات المتعلقة بالتعدي على حق المؤلف عادة على أنها منازعات «تقنية»، حتى في حالات النسخ غير الحرفي (على سبيل المثال، إذا ادعى صاحب الكتاب أن حبكته الأساسية قد انتهكت بواسطة فيلم). وعادة ما لا تتطلب هذه الحالات إجراءات استقصاء واسعة النطاق أو الحصول على الوثائق.[22] وهناك فئة استثنائية هي المطالبات المتعلقة بالتعدي على البرمجيات، حيث قد تدعو الحاجة إلى خبراء محايدين للمساعدة في حل النزاعات. وفي سياق تحسين إنفاذ القوانين لصالح المصنفات البصرية على الإنترنت، تدعم الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية «إجراء تحقيق إضافي في إجراءات بديلة لتسوية النزاعات من أجل النزاعات المتعلقة بالتعدي على حق المؤلف على الإنترنت».[23] كان الارتفاع السريع في منازعات حق المؤلف على منصات الإنترنت عاملا رئيسيا وراء هذا الاهتمام المتزايد. ويمكن أن تتعلق النزاعات بين المؤسسات بما يلي:

1. اتهام المبدع المهني بالتعدي (على سبيل المثال، إعادة استخدام جزء من أغنية أخرى أو صورة في مصنفه) ومقاومة طلب «الإزالة» الذي قدمه صاحب الحق إلى المنصة الإلكترونية المستضيفة للمحتوى المطعون فيه؛
2. ترتيبات الترخيص التجاري بين المنصة وأصحاب الحقوق أو ممثليهم، في ما يتعلق بوسائط الإعلام السمعية البصرية المتاحة على المنصة.[24]

وينعكس الاهتمام المتزايد بالحلول البديلة لتسوية منازعات حق المؤلف في إحصاءات مركز الويبو. فقد شهد مركز الويبو زيادة في قضايا الوساطة والتحكيم المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى وطلبات المساعي الحميدة في السنوات الخمس الماضية. خلال الفترة الممتدة بين العامين 1998 و2015، كانت نسبة 4 في المئة من الحالات تتعلق بمنازعات حق المؤلف. أما خلال الفترة الممتدة من يناير 2016 إلى يونيو 2021، ارتفعت تلك النسبة إلى 28%. وعموما، تشكل تلك النزاعات 21 في المئة من قضايا الوساطة والتحكيم في الويبو.[25] وتستند معظم قضايا السبل البديلة لتسوية النزاعات في الويبو إلى بنود تعاقدية، حيث تحدد الأطراف الخيار (الخيارات) البديلة لتسوية النزاعات مسبقا. ومع ذلك، تنشأ بعض قضايا السبل البديلة لتسوية النزاعات في الويبو من اتفاق احتكامي مبرم بعد نشوء النزاع، وربما يكون قد بدأ التقاضي أمام محكمة وطنية. ويتزايد عدد القضايا المعروضة على الويبو والمتعلقة بالنزاعات الخاصة بحق المؤلف والمحتوى، ولا سيما في البيئة الرقمية.

ورغم أن هذه المؤشرات تدل بوضوح على تزايد الاهتمام بالسبل البديلة لتسوية النزاعات في مجال الملكية الفكرية عموما، فإن هذا التقرير يركز بشكل خاص على الإمكانات

التي تتيحها الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية.

1. تغطي الكثير من المعاملات الرقمية بين المؤسسات حق المؤلف في *أقاليم* متعددة وتنطوي على ترتيبات عابرة للحدود بين الكثير من الأطراف. والتراخيص وغيرها من الاتفاقات التعاقدية المتعلقة بالأفلام والموسيقى والمصنفات البصرية (المصنفات الفنية والصور الفوتوغرافية) هي أمثلة جيدة على ذلك.[26] ويمكن للآليات البدلية لتسوية النزاعات توحيد هذه النزاعات وتبسيطها، كما أنها تفيد في الكثير من منصات وسائط التواصل الإلكترونية والاجتماعية الشعبية التي تساعد مجموعة واسعة من المستخدمين التجاريين على إنشاء وتوزيع المحتوى المحمي.[27]
2. كما ذكر سابقا، *تختلف خصائص الأطراف اختلافا كبيرا*. فمن غير المرجح أن يمتلك المبدعون المهنيّون أو الشركات الصغيرة والمتوسطة الموارد أو الرغبة في التقاضي التقليدي. وبالتالي فإن الحل السريع والاقتصادي والفعال المتمثل في الآليات البديلة لتسوية النزاعات هو خيار منطقي لهذه الأطراف.
3. في إطار اتجاه أوسع، يتزايد اعتماد الآليات البديلة لتسوية النزاعات في الكثير من المجالات القانونية على مجموعة أدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (ODR).[28] ويعتبر بعض الخبراء أنّ تطوير مجموعة الأدوات هذه يجعل الآليات البديلة لتسوية النزاعات «أكثر جاذبية»[29] و«يسمح لها بالتوسّع وتحقيق مداها الأوسع».[30] وقد تزايد استخدام مجموعة واسعة من أدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في منازعات الملكية الفكرية في السنوات الأخيرة. وكمثال مؤسسي على ذلك، يعرض مركز الويبو على الأطراف والوسطاء والمحكمين قناة تسوية عبر الإنترنت (آليات تسوية النزاعات الإلكترونية التابعة للويبو) وأدوات التداول عن طريق الفيديو الخاصة بالسبل البديلة لتسوية النزاعات، كما يتيح قائمة مرجعية للويبو لإجراء الوساطة وإجراءات التحكيم عبر الإنترنت، مما يعكس تجربته في هذا المجال.[31]

حتى الآن، لا توجد سوى بحوث تجريبية محدودة حول استخدام الحلول البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى. ويسعى هذا التقرير إلى معالجة هذه الفجوة المعرفية عن طريق تطوير فهم قائم على التجربة لما يلي:

1. النزاعات القائمة بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والحقوق المتصلة به في القطاعات القائمة على الاستخدام المكثف لحق المؤلف (مثل موضوع النزاعات ونوعها وقيمة النزاعات والقطاعات)؛
2. الطريقة التي تتم بها تسوية هذه النزاعات؛
3. الإمكانات المتاحة للآليات البديلة لتسوية النزاعات.

من العناصر الرئيسية لهذا التقرير تحليله لنتائج الدراسة الاستقصائية، بما في ذلك 997 إجابات صالحة و74 من المقابلات مع أصحاب المصلحة. وقدم المجيبون على الدراسة الاستقصائية وأصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات معلومات توفر رؤى هامة بشأن الطلب والاحتياجات والتفضيلات الخاصة بكل طرف، فضلا عن التفضيلات القطاعية في مثل هذه النزاعات.

ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذا التقرير على الاستفادة من الآليات والإجراءات المناسبة البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وتشير النتائج إلى أن الطلب على خدمات الآليات البديلة لتسوية النزاعات، بما في ذلك استخدام منصة التسوية الحاسوبية، سيستمر في التزايد في المستقبل القريب. وهذا الاتجاه قد عززه انتشار جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تعطيل العمل اليومي للمحاكم في الكثير من الدول، وشجعت الأطراف على اللجوء إلى الآليات البديلة لتسوية النزاعات باستخدام أدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر لتسوية النزاعات المدنية والتجارية عن بعد.

الأهداف

يرمي هذا التقرير إلى ما يلي:

- وصف الانتشار المتزايد للآليات والعمليات البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية بشكل عام وتلك المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى، على النحو المبين في القانون والممارسة؛
- تحديد القطاعات وأنواع المصنفات التي تنطوي على استخدام كثيف لحق المؤلف والتي تولد منازعات بين المؤسسات (مثل البرمجيات والمصنفات الموسيقية وغيرها من المصنفات الإبداعية)؛
- وصف طبيعة النزاعات (مثل النزاعات التعاقدية أو غير التعاقدية) وتحديد سمات النزاعات التي يكثر التبليغ عنها؛

- النظر في قيم المبالغ في النزاعات (أي ما هو على المحك بالنسبة للأطراف التجارية) وسبل الانتصاف المفضلة (على سبيل المثال، التعويضات والإتاوات ودعاوى الانتهاك أو عدم الانتهاك والإزالة، إلخ)؛
- تقييم ميل الأطراف إلى التسوية في سيناريوهات النزاعات التعاقدية وغير التعاقدية؛
- تحديد احتياجات الأطراف وتفضيلاتهم (على سبيل المثال، التكلفة والسرعة وجودة النتيجة والسرية) في ما يتعلق بما هو متاح من آليات وإجراءات لحل النزاعات (على سبيل المثال، التقاضي في المحكمة والوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء، وما إلى ذلك)؛
- تحليل الفرص والتحديات والمزايا والعيوب التي تتسم بها آليات تسوية تلك النزاعات.

المنهجية

يجمع هذا التقرير بين البحث النوعي والكمي الذي أجري بين أغسطس 2019 وديسمبر 2020. وأُجري التحليل من خلال مزيج من: (1) إجراء بحوث مكتبية عن الوضع القانوني الراهن في ما يتعلق بمدى ملاءمة الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؛ (2) تحليل البيانات، بالاعتماد على 74 مقابلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ (3) تحليل إحصائي وصفي لنتائج دراسة استقصائية شملت 997 مجيبين من 129 دولة عبر جميع القارات. وكان من بين المشاركين في الاستقصاء والمشاركين في المقابلات الشركات الكثيفة الاستخدام لحق المؤلف والمحتوى، والوسطاء والمنصات الإلكترونية، والمحامون الداخليون والخارجيون، والمبدعون، وأصحاب المشاريع، ومنظمات الإدارة الجماعية (CMOs)، والوسطاء والمحكمون والجمعيات الصناعية والهيئات الحكومية وغيرها من الكيانات المشاركة في منازعات حق المؤلف والمحتوى الرقمي بين المؤسسات.[32]

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسة الاستقصائية ونتائج المقابلات لا تهدف إلى عرض الاتجاهات العالمية على نحو شامل، فإن البحوث التجريبية المقدمة في هذا التقرير تبقى قيّمة. فتوفر الردود على الدراسة الاستقصائية والمقابلات رؤى مفيدة لمختلف الجهات صاحبة المصلحة بشأن الاحتياجات والتحديات والفرص في استخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية.

يجمع التقرير أيضا مجموعة من البيانات النوعية والكمية ذات الصلة من عدة ولايات قضائية. وطُلبت المعلومات وتمّ الحصول عليها من أصحاب المصلحة في مجال حق المؤلف (مثل مكاتب حق المؤلف ومنظمات الإدارة الجماعية) في الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والصين، وكولومبيا، والدانمرك، وإكوادور، وألمانيا، والهند، واليابان، وكينيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباراغواي، والفلبين، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسنغافورة، وإسبانيا، وسويسرا، وترينيداد وتوباغو، والمملكة المتحدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.[33] وأدرج مركز الويبو في التقرير عددا من الأمثلة المجهولة المصدر بشأن قضايا الوساطة والتحكيم التي تنطوي على منازعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية.[34]

النطاق والقيود

رغم أن بعض النتائج لها أهمية أكبر، مثل الاعتراف المتزايد بجواز التحكيم في منازعات الملكية الفكرية في التشريعات الوطنية أو الإقليمية، فإن تركيز هذا التقرير ينصب على النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف. ويتعلق الأمر على وجه التحديد بآليات وإجراءات تسوية النزاعات التي اعتمدتها الأطراف في هذه النزاعات، بما في ذلك احتياجاتها وتفضيلات الخيارات البديلة لتسوية النزاعات. وعليه، فإن نطاق هذا التقرير لا يشمل النزاعات بين المؤسسات والمستهلكين، أو النزاعات التي تنشأ بين مقدمي الخدمات على الإنترنت (أي منصات الإنترنت، بما فيها منصات التواصل الاجتماعي) ومستخدميها غير التجاريين.

وتنطبق مجموعة من التقييدات ذات الصلة على الدراسات الاستقصائية بوجه عام. والتزم تقريرنا، حيثما أمكن، بهذه التقييدات من خلال تصميمه وبالسعي إلى تنقية البيانات بشكل جيد. والهدف من الدراسة الاستقصائية التي تم تحليلها في هذا التقرير هو تحديد، في ثلاثة أقسام مع أسئلة مدروسة بعناية، السمات المميزة للمجيبين، وتجربتهم في ما يتعلق بالنزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، والقضايا البارزة الناشئة عن عقود الأطراف التي تنشأ فيها النزاعات. ومع ذلك، ووفقا للممارسة المعتادة، كانت الأسئلة الاستقصائية موحدة ولم تكن كلها متصلة بعمل بعض المجيبين. ولمعالجة هذه القيود، أدرجت أسئلة فرز معينة في

بداية كل قسم من أقسام الدراسة الاستقصائية. وإذا كان سؤال الفرز غير ذي صلة بالمجيب، يتم توجيه الأخير تلقائيا للإجابة على الأسئلة الواردة في القسم التالي.[35] ومن القيود الأخرى في الدراسات الاستقصائية الإلكترونية تلقي ردود لا تفي بمعايير الدراسة الاستقصائية المستهدفة. وللتغلب على ذلك، تضمنت الدراسة الاستقصائية سؤالا محددا (في هذه الحالة، السؤال 3)،[36] يضمن شمل المستجيبين ذوي التجارب المتعلقة بالموضوع قيد المعالجة حصرا في التحليل النهائي.

وبعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة الاستقصائية، تم تصميم عملية تنقية للبيانات وتنفيذها على أساس أفضل الممارسات. وكفل ذلك عدم إدراج سوى ردود عالية الجودة في التحليل النهائي.[37] ولم تكن القرارات المتعلقة بإقصاء بعض الردود من مجموعة البيانات النهائية واضحة دائما. ففي هذا التحليل، اتخذت هذه القرارات وفقا لحجم البيانات والأهداف العامة للدراسة الاستقصائية. وأثناء عملية تنقية البيانات هذه، ألغيت الردود المكررة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الردود الواردة من المجيبين الذين أجابوا على الدراسة الاستقصائية بسرعة كبيرة، والذين قدموا إجابات غير متسقة (على سبيل المثال، أشاروا إلى أنهم يمتلكون تجربة ذات صلة في السؤال 3، ولكنهم اختاروا خيار «لا تجربة» في السؤال 7 أو 21)، والذين أدلوا بردود غير مفهومة في الأسئلة المفتوحة. ومن الأمثلة الأخرى على الخطوات المتخذة أثناء عملية تنقية البيانات تحليل القيم الشاذة والإجابات غير الواقعية، وإضافة إلى الردود الواردة من المجيبين الذين اختاروا إجابات لمجرد إنهاء الاستقصاء (على سبيل المثال، اختيار أول رد على كل سؤال، بغض النظر عن مضمونه). وبعد اتخاذ هذه القرارات والخطوات المدروسة بعناية، ومن بين أكثر من 1,300 رد تم الحصول عليها، تضمنت مجموعة البيانات النهائية 997 ردا من 129 دولة.

وأخيرا، وعلى الرغم من اتساع نطاق هذه الدراسة الاستقصائية، يمثل الطابع التمثيلي للعينة دائما تحديا للدراسات الاستقصائية على الإنترنت. ويؤثر ذلك في إمكانية استخلاص استنتاجات في ما يتعلق بالأطراف التي شاركت أو يحتمل أن تشارك في منازعات حق المؤلف بين المؤسسات. وللتغلب على ذلك، أجريت 74 مقابلة معمقة من قبل مركز الويبو للحصول على أدلة نوعية أكثر تفصيلا.

الهيكلية

يقدم الفصل 2 من التقرير لمحة عامة عن الاستخدام المتزايد للسبل البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية، بدءا باللجوء إلى الوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء بوصفها أكثر الآليات البديلة شيوعا لتسوية النزاعات. كما ينظر التقرير في بعض الاعتبارات الرئيسية التي تقود إلى استخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات - مثل التكاليف والمرونة وقابلية الإنفاذ - والتي لها صلة بالنزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وينتقل التحليل إلى الأطر الوطنية لحق المؤلف، التي تيسر السبل البديلة لتسوية النزاعات. ويشمل ذلك أحكاما محددة من القوانين الوطنية لحق المؤلف تحدّد السبل البديلة لتسوية النزاعات، فضلا عن المبادرات التي وضعتها المكاتب الوطنية للملكية الفكرية أو حق المؤلف لتيسير تسوية النزاعات.

ويعرض الفصل الثالث النتائج الرئيسية المستخلصة من الدراسة الاستقصائية والمقابلات مع أصحاب المصلحة. وتسلط هذه النتائج الضوء على السمات المشتركة لهذه النزاعات، ونتائج تلك النزاعات، وأنواع آليات تسوية النزاعات التي تستخدمها الأطراف، وتجارب أصحاب المصالح وتصوراتهم للآليات المختلفة. وتوضح أيضا استخدام عقود وسياسات محددة تتناول تسوية النزاعات في هذا المجال من الملكية الفكرية.

ويخلص الفصل 4 إلى تحديد أفضل الممارسات والاتجاهات الناشئة في ما يتعلق بالنزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وقد أسفر الاستخدام المتزايد للآليات المؤتمتة للتعرف على المحتوى أو المرشحات عن زيادة عدد طلبات الحجب أو الحذف المتعلقة بمحتوى المستخدمين. وعندما يطعن مستخدمو المنصات في ادعاءات التعدي المقدّمة من أصحاب الحقوق، يمكن استكمال الإجراءات القائمة على نحو مفيد باعتماد حلول بديلة لتسوية النزاعات. كما يتم تقديم بعض التوصيات الرامية إلى تيسير اللجوء إلى الآليات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية.

الفصل الثاني

استعراض الاتجاهات والممارسات

الآليات البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية

هناك الكثير من آليات التسوية البديلة للمنازعات المستخدمة حاليا لتسوية منازعات الملكية الفكرية، ويشمل ذلك التفاوض دون مساعدة، والمصالحة، والوساطة، وآراء الخبراء، وقرارات الخبراء، والتقييمات المحايدة المبكرة، ومجالس النزاعات، والتحكيم أو التحكيم المعجل، ومجموعة متنوعة من الآليات الآلية البديلة لتسوية النزاعات.[38] وتنطوي آليات التسوية البديلة للمنازعات عادة على عملية طوعية وتوافقية توافق الأطراف من خلالها على المشاركة في الإجراءات ذات الصلة لتسوية النزاع. يبين الشكل 2.1 الآليات والإجراءات البديلة لتسوية النزاعات التي يقدمها مركز الويبو، والتي تشمل الوساطة والتحكيم والتحكيم المعجل وقرارات الخبراء.[39] وقد تتفاوض الأطراف حول نموذج عن «بند تعاقدي متعلق بالويبو» في عقدها الرئيسي. ويؤدي إدراج هذا البند إلى إخضاع المنازعة الناشئة عن العقد الرئيسي أو المتعلقة به لقواعد الويبو بشأن الوساطة والتحكيم والتحكيم المعجل وقرارات الخبراء،[40] وفي حال عدم وجود بند في العقد، يجوز للطرفين أن يحيلا نزاعهما إلى مركز الويبو (بعد نشوء النزاع) من خلال اتفاق احتكام.

الشكل 2.1 الآليات والعمليات البديلة لتسوية النزاعات التي يقدمها مركز الويبو

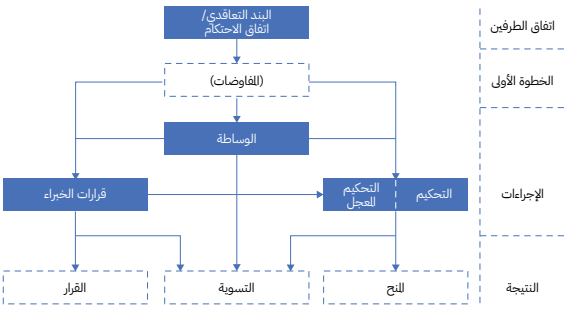

الوساطة

يعرّف مركز الويبو الوساطة بأنها:

«إجراء توافقي غير رسمي يقوم من خلاله محكّم محايد، يُعرف بالوسيط، بمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية للمنازعة القائمة بينهم، استنادا إلى مصالح كل منهم. ولا يمكن للوسيط فرض أي قرار. ولكن لاتفاق التسوية قوّة العقد. وتترك الوساطة خياري التقاضي أمام المحكمة أو التحكيم بتوافق الأطراف متاحين».[41]

إنّ الوساطة هي إجراء له طابع رسمي أقل من إجراءات التحكيم وقرارات الخبراء. وكون الوساطة شكلا من أشكال التفاوض المدعوم، ليس لدى الوسطاء سلطة فرض قرار نهائي وملزم على الأطراف. وإذا توصلت الأطراف إلى قرار، يمكن إنفاذ اتفاق تسوية كعقد بين الطرفين. وفي حال ظلت المنازعة غير محسومة، يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم أو غيره من أشكال الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات.[42]

وهذه العملية اختيارية بالكامل وتقوم على اتفاق أساسي بين الطرفين على إحالة النزاع إلى الوساطة. ويمكن إبرام اتفاق للوساطة من أجل إحالة النزاعات المستقبلية بموجب عقد إلى الوساطة. وفي حال عدم وجود اتفاق وساطة، يجوز للطرف الراغب في اقتراح إحالة نزاع إلى الوساطة في الويبو أن يقدم طلبا من جانب واحد إلى مركز الويبو وإلى الطرف الآخر. ويمكن لمركز الويبو أو للطرف المحايد الخارجي الذي يعينه مركز الويبو أن يساعد الطرفين على النظر في الطلب. وينبغي على الطرف الآخر الموافقة على إحالة المنازعة إلى وساطة الويبو.43 وفي الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات في الويبو، حيث يوجد اتفاق رسمي للوساطة، سويت 70% تقريبا من القضايا التي يديرها مركز الويبو خلال الوساطة.[44]

ومقارنة بالتحكيم والتقاضي، تتيح الوساطة ميزة واضحة للسماح للأطراف بالحفاظ على تحكمها في مسار تسوية النزاعات وفي نتائجها. يمكن استخدام الوساطة في أي وقت خلال عملية متعددة المستويات لتسوية النزاعات، ويمكن أن تعود بالنفع على الأطراف من حيث تجنب الدعاوى القضائية الطويلة والمكلفة، مع ما يرتبط بها من عدم يقين.[45]

ويمكن للوساطة، كشكل من أشكال الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات، أن تكون مناسبة للغاية لتحقيق نتائج مفيدة لكلا الطرفين في النزاعات التي تنطوي على مصالح مختلفة أو عناصر عابرة للحدود، والتي تحرص فيها الأطراف على الحفاظ على علاقة تجارية أساسية أو تطويرها. نظرا إلى تركيزها على مصالح الأطراف، تُعتبَر الوساطة مناسبة تماما لطائفة من النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية.[46] ومن شأن الطابع السري وغير الملزم للوساطة أن يساعد على تعزيز الانفتاح في مفاوضات الطرفين، لأن أي قبول أو اقتراحات أو عروض للتسوية لا يمكن أن تستخدم خارج عملية الوساطة.

في حين أن الوساطة وغيرها من أشكال التفاوض التي تساعد في الحصول على المساعدة توفر بعض المزايا مقارنة بالتحكيم والتقاضي، تتوقف فعاليته في كثير من الأحيان على نوع المنازعة، والمواقف التفاوضية للأطراف، والقدرة على إنفاذ اتفاق التسوية (على سبيل المثال، إنفاذ الاتفاق في المكان الذي تتواجد فيه أصول الطرف). ومن التطورات الإيجابية التي تسعى إلى تيسير إنفاذ اتفاقات التسوية عبر الحدود اعتماد اتفاقية سنغافورة للوساطة.[47] وتنص هذه الاتفاقية الدولية على أن تتولى محاكم الدول الموقعة تطبيق اتفاق تسوية عبر الحدود مباشرة. ونظرا إلى الطابع العابر للحدود للكثير من منازعات الملكية الفكرية، من المرجح أن تشجع اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة على استخدام الوساطة من قبل الأطراف في مثل هذه النزاعات.[48]

التحكيم

يُعتبَر التحكيم الإجراء البديل لتسوية النزاعات الأقرب إلى التقاضي ، الذي يعد طريقة قضائية لتسوية النزاعات.[49] ويمكن تعريف التحكيم على أنه:

«... إجراء توافقي تعرض فيه الأطراف النزاع على محكّم أو أكثر، لاتخاذ قرار ملزم ونهائي (قرار التحكيم)، استنادا إلى حقوق الأطراف والتزاماتها، وقابل للإنفاذ بناء على قانون التحكيم. وعادة ما يغلق التحكيم، بوصفه بديلا خاصا، الباب أمام خيار التقاضي في المحاكم».[50]

ويجب إبرام اتفاق بين طرفي العقد لإحالة النزاعات إلى التحكيم. وعادة ما يحدد حكم التحكيم أو البند الوارد في عقد الطرفين الجوانب الرئيسية لإجراءات التحكيم. ويشمل ذلك مقر (مكان) التحكيم، وعدد المحكمين المراد تعيينهم، والقواعد الإجرائية للتحكيم. ويمكن أن يكون اختيار مقر التحكيم أحد الاعتبارات المهمة بالنسبة للأطراف، بما أن التحكيم سيجرى في إطار تشريعي يحدد مستوى الدعم الذي تقدمه المحاكم في المكان الذي وقع عليه الاختيار، وإمكانية إنفاذ أي قرار تحكيمي، والهامش المتاح للأطراف للطعن في قرار التحكيم.

ولوحظ ما يلي:

«كما في إجراءات المحاكم، يتطلب التحكيم مراعاة السياق المحلي وتحديد القوانين المحلية التي تنطبق على النزاع، بما في ذلك قضايا التعدي والصلاحية. ولكن، في حالة التحكيم، تختار الأطراف نفسها هذه القوانين بصفة عامة. وبالتالي، يمكن التفاوض على أي عائق تطرحه الطبيعة الإقليمية للملكية الفكرية والتغلب عليه بسهولة نسبية».[51]

غير أن القواعد الإجرائية تختلف باختلاف هيئة التحكيم التي تنظر في النزاع. وتشمل القواعد الإجرائية للمؤسسة عادة العملية برمتها، بما في ذلك بدء التحكيم، وإنشاء هيئة التحكيم، والإجراءات، وإصدار قرارات التحكيم وغيرها من القرارات، وتحديد الرسوم والتكاليف، والسرية.[52] وتقوم مؤسسات التحكيم بمراجعة قواعدها بانتظام، بما يتماشى مع احتياجات وتفضيلات المستخدمين، فضلا عن التطورات التنظيمية المحلية والدولية ذات الصلة.

وبموجب إجراءات معظم مؤسسات التحكيم، ترسل الأطراف قضيتها عن طريق مذكرات كتابية، مشفوعة بأي أدلة وثائقية أو وقائعية أو أدلة من الخبراء، إلى المحكمة. ويجوز عقد جلسات استماع مؤقتة للاتفاق على جداول زمنية وغيرها من الجلسات التمهيدية. وعادة ما ينتهي التحكيم إلى عقد جلسة استماع في المقر المختار (أو في مكان آخر إذا اتفق الطرفان على ذلك) وتصدر المحكمة قرار التحكيم

النهائي. وتوفر الكثير من المؤسسات أيضا آلية سريعة المسار. فلدى الويبو مثلا إجراء معجّل للتحكيم ينفذ التحكيم في إطار زمني أقصر وبتكلفة مخفضة. ويمكن أن تفضي الإجراءات المعجلة إلى إصدار قرار نهائي في غضون فترة زمنية أقصر.[53]

ومن الاختلافات المهمة بين القرار القضائي الصادر عن المحكمة وقرار التحكيم أن الأول تطال آثاره الجميع، أي أنه يُلزَم الأطراف الثالثة، في حين أن آثار قرار التحكيم تبقى محصورة بين الأطراف. ولوحظ ما يلي:

«... لا تمس قرارات التحكيم سوى الأطراف المعنية في إجراءات التحكيم. وليس لها أثر سوى بين الأطراف (...) إذا رغب طرف في الحصول على قرار يمكن أن يُنشَر علنا، مثلا لردع المتعدين المحتملين على الملكية الفكرية، فإن التحكيم الدولي قد لا يكون خيارا مناسبا في جميع الحالات».[54]

وبما أن الاتفاق المتبادل بين الطرفين يشكل أساس التحكيم، فإن له أهمية خاصة في سياق النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، حيث قد يرغب الطرفان في العقد في الحفاظ على علاقة تجارية قائمة وعلى السرية.

قرارات الخبراء

يتعلق قرار الخبراء بتعيين خبير محايد واحد أو أكثر لإسداء الرأي أو البت في مسألة محددة تحيلها إليه الأطراف. وعادة ما تتطلب هذه المسائل بعض الخبرات التقنية، ولكن نتيجة قرارات الخبراء يمكن أن تكون ملزمة أو غير ملزمة، مثل تقييم أصول الملكية الفكرية أو رسوم الإتاوة، أو مدى حقوق الترخيص المشمولة أو وجود استثناءات وتقييدات على حق المؤلف.[55] قد تكون نتيجة قرارات الخبراء ملزمة أو غير ملزمة، بحسب اتفاق الطرفين. وبالاستناد إلى نتيجة تعريف مركز الويبو:

«قرارات الخبراء هي إجراء يحال في ظله نزاع أو خلاف بين الطرفين، باتفاق بين الطرفين، إلى خبير [أو أكثر] ليتخذ قرارا بشأن المسألة المحالة إليه [إليهم]. قرارات الخبير ملزمة ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك».[56]

وتعرض المكاتب الوطنية للبراءات، مثل مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية،[57] ومكتب اليابان للبراءات،[58]، آراء استشارية غير ملزمة صادرة عن كبار مدققي البراءات بشأن جوانب مختلفة من صلاحية البراءة أو نطاقها. ويمكن أن تساعد هذه الآراء الأطراف على التفاوض بشأن تسوية، أو، بدلا من ذلك، البتّ في المضي في التقاضي. أما أحد الأشكال الأخرى لقرارات الخبراء فهو إجراء تقييم محايد في وقت مبكر، حيث يعين خبير (عادة ما يكون متقاض من ذوي الخبرة أو قاض متقاعد) لتقييم مواطن القوة والضعف في طلب كل طرف.[59]

وعلى غرار الإجراءات الأخرى المتعلقة بالسبل البديلة لتسوية النزاعات، لا يمكن اللجوء إلى قرارات الخبراء إلا إذا وافقت الأطراف على ذلك. ويجوز للأطراف أن تدرج بندا بشأن قرارات الخبراء في عقودها الرئيسية كآلية لمعالجة القضايا أو النزاعات المستقبلية الناشئة بموجب العقد. وفي حال حدوث نزاع بالفعل ولكن لا يوجد حكم من ذلك القبيل في العقد المعني، يجوز الرجوع إلى قرارات الخبراء بناء على اتفاق احتكامي بين الطرفين بموجب قواعد الويبو.[60]

ويمكن استخدام قرارات الخبراء كعملية قائمة بذاتها أو كجزء من الوساطة أو التحكيم أو التقاضي أو في ما يتصل بها. فعلى سبيل المثال، قد يقدم خبير مستقل في المجال المعني تقييما محايدا في وقت مبكر، وهو ما ينطوي عادة على تقييم غير ملزم للقضايا. ويمكن أن يساعد رأي خبير محايد في المسألة على تيسير مفاوضات الأطراف لتسوية النزاع.

تبرز اختلافات هامة بين قرارات الخبراء والتحكيم. وكما ذكر آنفا، ينطوي التحكيم على عملية قضائية أكثر تنظيما تقدم فيها الأطراف القضية إلى هيئة التحكيم. وعادة ما تؤدي هذه العملية إلى عقد جلسة استماع، مع قرار تحكيم نهائي صادر عن هيئة التحكيم في نهاية الإجراءات يكون قابلا للإنفاذ على الصعيد الدولي بموجب اتفاقية نيويورك.[61] مقارنة بالتحكيم، فإنّ قرارات الخبراء هي عملية أسرع وغير رسمية بالمقدار نفسه.[62] وفي حين أن التحكيم عادة ما يغطي نطاقا أوسع من النزاعات، قد يكون من الأجدى للأطراف أن تحيل مجموعة معينة من القضايا لقرارات الخبراء.

ويختلف دور الخبير في هذه العملية أيضا عن دور المحكّم. ففي التحكيم، يجب على المحكم أن يتصرف بناء على أدلة الأطراف ومرافعاتها، وليس على رأي المحكم نفسه (حتى لو كان من المرجح أن يمتلك المحكم خبرة ذات صلة في هذا الشأن). ويجوز

للخبير، في قرارات الخبراء، أن يتخذ قرارات استنادا إلى رأيه من دون مراعاة مرافعات الطرفين (إن وجدت)، ما لم يتفق الطرفان على بعض القواعد الإجرائية. بعبارة أخرى، تكتسب المتطلبات الإجراءين، باعتبارها ضمانات قانونية، أهمية أكبر في التحكيم مقارنة بقرارات الخبراء.[63] وعلى خلاف قرارات التحكيم، يستند إنفاذ قرار من قرارات الخبراء إلى مطالبة تعاقدية بين الطرفين. ومع ذلك، فإن أسباب الطعن في قرارات الخبراء في المحكمة محدودة للغاية.[64]

الاعتبارات الرئيسية المتعلقة باستخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات

يعود الإقبال المتزايد على الآليات البديلة لتسوية مجموعة واسعة من منازعات الملكية الفكرية إلى عدد من العوامل. وتشمل هذه العوامل الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة في استخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات والحاجة إلى طرف ثالث محايد لديه معرفة تقنية متخصصة. في هذا القسم، سوف نستعرض العوامل الرئيسية التي تم النظر فيها في المؤلفات الموجودة بشأن استخدام السبل البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية.

تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي النظر إلى السبل البديلة لتسوية النزاعات كمجرد «بديل» للتقاضي، لأنّ إجراءات السبل البديلة لتسوية النزاعات (لا سيما الوساطة) عادة ما تشكّل جزءا من إطار متعدد المستويات لتسوية النزاعات، أو ما يعرف بالمحاكم المتعددة الأبواب.[65] كما من الشائع أن تطلب المحاكم في عدد متزايد من الولايات القضائية من الأطراف في نزاع ما أن تنظر في استخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات، مثل الوساطة قبل بدء الدعاوى.[66] في العقود الأخيرة، أصبحت عمليات التسوية البديلة للمنازعات التي ترعاها المحكمة أو المعروضة عليها واسعة الانتشار في الكثير من الولايات القضائية، بما في ذلك برامج الوساطة في المحاكم[67] وبدرجة أقل إجراء تقييمات قضائية مبكرة ومحايدة[68] بغرض مساعدة الأطراف على تسوية منازعاتها.

الوقت والتكلفة

يتحرك العالم الرقمي بسرعة ويتطور باستمرار. ويعمل منتجو المحتوى والمستخدمون ووسطاء الإنترنت في نظام إيكولوجي يتسم بالابتكار والتغيير التكنولوجي السريع والحيوي. وتميل الأطراف المشاركة في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية إلى البحث عن آليات وإجراءات سريعة واقتصادية لتسوية النزاعات، لا سيما عندما تكون هذه الأطراف عبارة عن شركات صغيرة ومتوسطة أو أفراد، فلا تمتلك بالتالي موارد كافية. وبالنسبة لأصحاب حق المؤلف، غالبا ما يتطلب التعدي على مصنفاتهم الحصول على تعويض فوري. ويمكن تحميل المحتوى الرقمي على الإنترنت وتنزيله في ثوان والوصول إلى جمهور عالمي. بالإضافة إلى ذلك، في علاقة تجارية، ينبغي حل النزاعات على وجه السرعة حتى تتمكن الأطراف من مواصلة التعامل مع بعضها البعض.

ومن المرجح أن تؤدي الآليات البديلة لتسوية النزاعات، مثل الوساطة أو قرارات الخبراء أو التحكيم، إلى تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والتكلفة مقارنة بالتقاضي. ويعزى التوفير في التكلفة إلى الإجراءات المقتضبة، فضلا عن ندرة الطعون.[69] فعلى سبيل المثال، تنطوي إجراءات التحكيم عادة على شروط شكلية أقل من الإجراءات القضائية، إلى جانب جدول زمني قصير للتحقيق والمحاكمة (وخاصة عند اللجوء إلى التحكيم المعجل) وإمكانية عقد جلسات استماع افتراضية.

المرونة والاختيار

ومن الفوائد الشائعة للسبل البديلة لتسوية النزاعات منح الأطراف حرية البت في كيفية تسوية المنازعة ومكان التسوية ومن يقوم بها.[70] ويمكن أن تكون طبيعة النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية أكثر ملاءمة لعمليات وأساليب السبل البديلة لتسوية النزاعات التي تمكن الأطراف من صياغة النتائج التي تلبي مصالحها الخاصة والتوصل إلى حلول أكثر إبداعا لتسوية منازعاتها. وتتحقق هذه المرونة بفضل قلّة القيود الإجرائية مقارنة بالإجراءات الأكثر رسمية الموجودة في التقاضي. وتتضمن الوساطة، على وجه الخصوص، إجراءات شكلية أقل نسبيا، وتتمتع الأطراف بحرية كبيرة في البت في كيفية سير العملية.

وتكتسب الحاجة إلى المرونة في التوصل إلى حلول ابتكارية أهمية خاصة في ضوء تعقيد بعض النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، وحيثما تختلف التصورات المتعلقة بالاستخدام القانوني للمواد والمحتوى المحمي بحق المؤلف اختلافا كبيرا داخل المجتمع الإلكتروني، فإن الآثار المترتبة على قانون حق المؤلف ليست معروفة و/أو مقبولة بالضرورة لدى المستخدم العادي.[71] فضلا عن ذلك،

إذا كانت للطرفين مصلحة مشتركة في الحفاظ على علاقة قائمة أو منع إلحاق الضرر بعلاقتهما في المستقبل، فإن الآليات البديلة لتسوية النزاعات قد تخدم هذا الغرض بشكل أفضل من التقاضي. وتميل الوساطة، على وجه الخصوص، إلى التركيز أكثر على دوافع الطرفين ومصالحهما بدلا من المواقف القانونية، ما يمكن أن يساعد على تيسير تسوية أكثر كفاءة وفعالية تلبي احتياجات الطرفين.

من منظور المرونة، هناك عيب محتمل في الطابع التوافقي لآليات التسوية البديلة للمنازعات في بعض الحالات. فلا يمكن إضافة أطراف أخرى تلقائيا إلى إجراءات السبل البديلة لتسوية النزاعات أو دمجها في الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات، على عكس التقاضي. ومع أن بعض مؤسسات التحكيم، بما فيها مركز الويبو،[72] قد وضعت قواعد لمعالجة ذلك، لا يزال من الصعب إدراج طرف ثالث أو توحيد النزاعات المتعددة في مجال التحكيم مقارنة بالتقاضي. وتزيد الطبيعة السرية للآليات البديلة لتسوية النزاعات من هذه الصعوبة. وفي بعض النزاعات الرقمية المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى، حيث قد يكون هناك الكثير من الأطراف المعنية، قد لا توفر آليات السبل البديلة لتسوية النزاعات إحدى ميزات التقاضي، حيث يمكن ضم الأطراف الثالثة المدعى عليها إلى القضية إذا كانوا يخضعون للولاية القضائية للمحكمة.

الإنفاذ

التحكيم

من المؤكد أن التقاضي هو الآلية «الأمثل» لتسوية النزاعات عندما يتعلق الأمر بالإنفاذ المحلي. غير أن سهولة إنفاذ قرارات التحكيم ينظر إليها عموما على أنها ميزة رئيسية للتحكيم. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية نيويورك[73] تنص على الإنفاذ المتبادل لقرارات التحكيم في أكثر من 160 دولة. والدولة المتعاقدة ملزمة بالاعتراف بقرارات التحكيم الصادرة في دول متعاقدة أخرى باعتبارها ملزمة وإنفاذها وفقا لقواعدها الإجرائية. وعليه، يمكن إنفاذ قرار التحكيم الصادر بشأن النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في أي دولة متعاقدة بموجب اتفاقية نيويورك. وبناء على قوانين التحكيم في الدولة المعنية، يمكن أن يكون إنفاذ قرار التحكيم عملية مباشرة أكثر من محاولة إنفاذ حكم أجنبي.

ولا تسمح معظم قوانين التحكيم بالطعن إلا في ظروف محدودة. وبناء على اتفاقية نيويورك، لا يجوز للدولة المتعاقدة أن ترفض إنفاذ قرار التحكيم إلا في الحالات التالية:

- وإذا كانت الأطراف في اتفاق التحكيم غير قادرة على تنفيذه؛
- في حال كان اتفاق التحكيم غير صالح بموجب القانون الذي خضع له الطرفان؛
- في حال لم يتلقَّ أحد الأطراف إخطارا مناسبا بتعيين المحكم أو بإجراءات التحكيم أو كان لسبب آخر غير قادر على عرض قضيته؛
- إذا تجاوز قرار التحكيم نطاق قرار الإحالة؛
- في حال لم يتلاءم تشكيل المحكمة أو الإجراء مع اتفاق الطرفين؛
- إذا كان قرار التحكيم غير نهائي وغير ملزم أو تمّ التغاضي عنه؛
- إذا كان موضوع القرار غير قابل للتسوية عن طريق التحكيم بناء على قانون الدولة المتعاقدة؛
- إذا كان إنفاذ القرار يتعارض مع السياسة العامة.[74]

قرارات الخبراء

بالمقارنة مع قرار التحكيم، يكون لقرارات الخبراء أثر ملزم تعاقديا. فعلى سبيل المثال، كانت المحاكم الإنكليزية مستعدة بوجه عام لإنفاذ أحكام قرارات الخبراء وقرارات الخبراء من دون إعادة النظر في الأسس الموضوعية للنزاع الأساسي، إلا في الحالات التي يوجد فيها دليل على خطأ واضح.[75]

الوساطة

لا تملك الوساطة عادة قوة الإنفاذ كما في التقاضي أو التحكيم. وتتمتع اتفاقات التسوية، شأنها في ذلك شأن قرارات الخبراء، بالقوة الملزمة لعقد بين الطرفين. وكما ذكر سابقا، عززت اتفاقية الويبو للوساطة لعام 2018 إمكانية إنفاذ اتفاقات التسوية عبر الحدود في محاكم الدول الأطراف التي صدقت على الاتفاقية من دون الحاجة إلى بدء إجراءات جديدة. ومع ذلك، تحدد اتفاقية سنغافورة للوساطة بعض الأسباب التي يجوز للسلطة المختصة (مثل المحكمة) بموجبها أن ترفض الإنفاذ، وهي الآتية:

- إذا كان طرف في اتفاق التسوية غير قادر على تنفيذها؛
- إذا كان اتفاق التسوية باطلا ولاغيا أو غير فاعل أو غير قابل للتنفيذ بموجب القانون، أو غير ملزم أو غير نهائي، أو تم تعديله لاحقا؛
- إذا تم بالفعل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التسوية أو ليست واضحة أو مفهومة؛
- إذا كان منح الانتصاف مخالفا لشروط اتفاق التسوية؛
- إذا ارتكب الوسيط خرقا خطيرا للمعايير المنطبقة على الوسيط أو الوساطة، لما دخل الطرف لولاه في اتفاق التسوية؛
- في حال عدم كشف الوسيط عن الظروف التي تثير شكوكا مبرّرة بشأن حياد الوسيط أو استقلاله، وأدى ذلك إلى تأثير مادي أو غير مبرر، لما دخل الطرف لولاه في اتفاق التسوية؛
- إذا تعارض ذلك مع السياسة العامة للدولة التي يطلب فيها الإنفاذ؛[76]
- إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتسوية عن طريق الوساطة بموجب قانون الدولة التي يطلب فيها الإنفاذ.

وتعتمد الطريقة التي ستنفذ بها الاتفاقية عمليا في نهاية المطاف على كيفية تنفيذها محليا من قبل الدول الموقعة. وتترك الاتفاقية مجالا كبيرا للدول الموقعة لتحديد إجراء الوساطة وإنفاذ التسويات التي يتم التوصل إليها وفقا لنظامها الداخلي.

الحياد في الولاية القضائية

من المحتمل أن يكون الكثير من النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية عابرة للحدود. فإن استغلال حق المؤلف على الإنترنت يتعدى بطبيعته الحدود الوطنية. ونظرا للطابع الوطني لقضايا الملكية الفكرية، فإن لدى الدول عموما مجموعات مختلفة من القوانين التي تنظم مختلف جوانب حماية حقوق الملكية الفكرية. ولكن تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة لتنسيق قوانين الملكية الفكرية وتسوية منازعات الملكية الفكرية عبر الحدود، على المستويين الإقليمي وعبر الوطني.[77]

وفي حين أن كل طرف قد يعتبر أنّه قد يستفيد من «ميزات تتيحها محاكمه الوطنية»[78] عند تسوية النزاع أمام محاكمه المحلية، فإن الواقع المتمثل في بدء الإجراءات في ولايات قضائية متعددة (فضلا عن محاكم متعددة داخل دولة ما) يمكن أن يفرض أعباء كبيرة على موارد الأطراف ووقتها. وليس من غير المعتاد العثور على منازعات بشأن حقوق الملكية الفكرية تنطوي على إجراءات موازية تتعلق بالصلاحية والتعدي في منتدى ما وعلى خلاف تعاقدي في منتدى آخر.[79] وقد تؤدي الإجراءات الموازية في ولايات قضائية مختلفة إلى نتائج متضاربة، ما يثير الشك في جدوى التقاضي الطويل الأمد بشأن تضارب معقّد بين القوانين والنظر في الاختصاص، واختيار المنتدى، والاعتراف بالأحكام الصادرة عن المحاكم الأجنبية.[80]

وقد تحيل الأطراف في المعاملات التجارية عبر الحدود منازعاتها إلى منتدى محايد للسبل البديلة لتسوية النزاعات للتغلب على هذه التحديات. ومن خلال اختيار منتدى وعملية واحدة والموافقة عليهما مسبقا، يمكن للأطراف في كثير من الأحيان أن تخفف من وطأة المخاطر وأوجه عدم اليقين المذكورة أعلاه المرتبطة بالتقاضي. وخارج سياق المنتدى المحايد للتعامل مع النزاع، يمكن للأطراف أيضا اختيار وسيط أو محكم أو خبير من ولاية قضائية مختلفة عن تلك الخاصة بكل من الأطراف، وقانون محايد، وموقع محايد، ولغة محايدة لإجراء الآلية البديلة لتسوية النزاعات.

التخصص التقني

يمكن للخبرة التقنية التي يتمتع بها المحكم أن تكون عاملا مهما بالنسبة للأطراف في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. ويمكن أن تثير بعض هذه النزاعات مسائل تقنية معقدة تتطلب من المحكّم أن يفهم بوضوح التكنولوجيا الأساسية للبرمجيات أو الفوارق الدقيقة في العمل الإبداعي. وقد تفضل الأطراف في هذه النزاعات المحكّم (أو الوسيط) الذي يمتلك الخبرة والتجربة ذات الصلة.

ظهرت محاكم وهيئات قضائية متخصصة في الملكية الفكرية في ولايات قضائية مختلفة في السنوات الأخيرة، وهناك أدلة على أن وجود «مستوى كاف من الخبرة لدى المحاكم والقضاة يمكن أن يحسن إلى حد بعيد جودة العدالة في منازعات الملكية الفكرية.»[81] وتكتسب خبرة المحكمة أهمية خاصة في منازعات الملكية الفكرية، نظرا للطبيعة الحساسة من حيث الوقت لطلبات الانتصاف المؤقت وغيرها من

التدابير المؤقتة. ويمكن أيضا للمحاكم المتخصصة ذات الخبرة أن تتجنب خطر تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الخبراء بدلا من القضاة في المحاكم غير المتخصصة، وأن تزيد من الاتساق في القانون، وأن تتجنب أو تحدّ من خطر انتقاء المنتديات وتسهيل اعتماد قواعد إجرائية خاصة مصمّمة خصيصا لمنازعات الملكية الفكرية.[82] ومع ذلك، ليس لدى جميع الدول الموارد والخبرات أو الحاجة إلى إنشاء محاكم وهيئات قضائية متخصصة في الملكية الفكرية والحفاظ عليها. وتواجه المحاكم المتخصصة أيضا خطر التعرض «للاستيلاء» من قبل جماعات المصالح الخاصة أو خطر «المنظور الضيّق» الذي يتجاهل الأطر القانونية والسياسية الأوسع لمنازعات الملكية الفكرية.[83]

وقد لوحظ أن «توافر آليات بديلة لتسوية النزاعات في مجال الملكية الفكرية وكفاءتها لتكون بديلا للتقاضي أمام المحاكم التقليدية في مجال الملكية الفكرية قد يؤثر على مزايا محاكم الملكية الفكرية المتخصصة والحاجة إليها.»[84] ونظرا إلى تنوع منازعات الملكية الفكرية، قد تتيح السبل البديلة لتسوية النزاعات للأطراف مجموعة أكبر من الوسطاء والمحكمين والخبراء ذوي الخبرة المتخصصة. ولهذا الأمر فائدة خاصة في سياق النزاع الذي يتطلب خبرة معينة. وإذا كان الموضوع الفعلي للنزاع يتعلق بخلاف تقني، قد يكون من الأسرع والأكفأ بالنسبة للأطراف اللجوء إلى خبير واستخدام إجراءات بديلة لتسوية النزاعات مثل قرارات الخبراء.[85] في ما يتعلق بنطاق أوسع من النزاعات الرقمية المتصلة بحق المؤلف والمحتوى، ومكن أن يتيح تعيين محكّم أو وسيط من ذوي الخبرة والمعرفة التقنية ذات الصلة مزايا واضحة. إلى جانب زيادة الثقة في أن المحكّم أو الوسيط سيستفيد من خبرته لصياغة قرار مناسب في القضية، يمكن للأطراف أيضا أن توفّر مقدارا كبيرا من الوقت والجهد والموارد، نظرا لعدم الحاجة إلى تزويد المحكّم أو الوسيط بكميات كبيرة من المواد الإيضاحية التقنية.[86]

السرية

يمكن أن تكون الآليات البديلة لتسوية النزاعات مفيدة للأطراف التجارية بسبب الخصوصية والسرية التي يمكن أن يتيحها التحكيم والوساطة بالمقارنة مع الطابع العام للتقاضي أمام المحاكم. إذا كان النزاع يمس الأسرار التجارية والمعلومات التجارية الأخرى المسجلة أو الحساسة، مثل شفرة المصدر في البرمجيات، وفي الحالات التي تستوجب الحفاظ على السرية، فمن المرجح أن تفضل الأطراف إيجاد حل خاص لمنازعتها. وقد ترغب الأطراف أيضا في حماية مصالح السمعة في السعي إلى الحفاظ على السرية في عملية تسوية النزاعات. وتعتبر الحاجة إلى الحفاظ على السرية، من الناحية العملية، عاملا حاسما في منازعات الملكية الفكرية، لأنها «تسمح للأطراف بالتركيز على الأسس الموضوعية للنزاع من دون الاهتمام بأثرها العام.»[87]

وفي السبل البديلة لتسوية النزاعات، يقع على الأطراف خيار مهم عند تحديد المعلومات التي يرغبون في تقديمها (إن وجدت). ويمكن للأطراف الاتفاق على الحفاظ على سرية أي إجراء من إجراءات السبل البديلة لتسوية النزاعات، مثل الاستماع والإثبات وأي معلومات مكشوف عنها. تمتلك بعض المؤسسات المعنية بالآليات البديلة لتسوية النزاعات أحكاما مفصّلة في قواعدها الإجرائية للمساعدة في ضمان السرية والحفاظ عليها في ما يتعلق بإجراءات التسوية البديلة ونتائجها.[88] ومع ذلك، من المهم عدم الافتراض بأن جميع إجراءات الوساطة والتحكيم سرية بطبيعتها، وذلك لأن أحكام السرية في قواعد التسوية البديلة للمنازعات ذات الصلة يمكن أن «تتباين من حيث التفاصيل والشمول.» [89] وعلى وجه الخصوص، تتضمن قواعد الويبو أحكاما مفصلة بشأن سرية الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات بحدّ ذاتها ومضمونها ونتائجها.

القيمة من حيث السوابق القانونية

في بعض الحالات، تفضل الأطراف مسار التقاضي، الذي يؤدي إلى قرار محكمة متاح لعامة الناس. ويبعث الطابع العام للحكم واعتباره من السوابق القضائية أو قيمته الإقناعيّة إشارة يجدها المتقاضون مفيدة. وهذا أمر مرغوب فيه بوجه خاص في حال حدوث نوع جديد من النزاعات أو في الحالات التي تشارك فيها المؤسسات في التقاضي ضد عدة أطراف أخرى في قضايا أو مواضيع مماثلة. ويمكن اعتبار الطابع السري للوساطة أو التحكيم أمرا غير مرغوب فيه في هذه الحالات.

الأطر التشريعية لحق المؤلف واعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات

النزاعات المتعلقة بحق المؤلف كمواضيع مناسبة للسبل البديلة لتسوية النزاعات

شهدت السنوات الأخيرة تحولا ملحوظا نحو الاعتراف المتزايد بحقوق الملكية الفكرية باعتبارها موضوعا مناسبا لإجراءات السبل البديلة لتسوية النزاعات. تتمثل نقطة البداية للتحليل في التمييز بين الحقوق التي تتطلب إجراءات تسجيل إلزامية لكي تكون فعالة (مثل براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو بعض أنظمة حماية التصاميم) والحقوق التي لا تتطلب ذلك (مثل حق المؤلف والأسرار التجارية). تاريخيا، ونظرا إلى أن الحقوق القائمة على التسجيل تمنحها سلطات دولة ذات سيادة، مثل مكتب البراءات، احتفظ النظام القانوني الوطني بسلطة البت في الصلاحية، بما أن ذلك قد ينطوي على مسائل تتعلق بالسياسة العامة.[90] واعتُبر أنّ تحديد صلاحية الحق ستكون له آثار تجاه الكافة، مما يؤثر على الأطراف غير المعنية مباشرة بالنزاع، فإن سلطة الدولة هي وحدها التي يمكن أن تقرر ذلك. وعلى النقيض من ذلك، تم الاعتراف منذ فترة بأن النزاعات التعاقدية أو التجارية التي تنطوي على عنصر من عناصر الملكية الفكرية - مثل تفسير اتفاق الترخيص - يمكن حلها من خلال الوساطة أو التحكيم.

وبما أن حماية حق المؤلف لا تتطلب تسجيلا إلزاميا، رغم أنه يمكن دعمها بالتسجيل الطوعي،[91] تخضع مجموعة واسعة من النزاعات المتعلقة بحق المؤلف للسبل البديلة لتسوية النزاعات. هناك مجموعة محدودة من القضايا التي قد لا تكون مناسبة، بحسب الولاية القضائية. وفي السابق، اعتبرت بعض جوانب حق المؤلف، مثل الحقوق المعنوية أو حقوق إعادة البيع للفنانين التشكيليين،[92] غير ملائمة للإجراءات البديلة لتسوية النزاعات لأنها مرتبطة بالمصالح الشخصية للمبدعين، وبالتالي فهي غير قابلة للتصرف في الكثير من الولايات القضائية. ولا يمكن نقلها إلى جانب الحقوق المالية (مثل الحقوق المتعلقة بالنسخ والتوزيع). «ونتيجة لذلك، في الأنظمة القانونية التي تستبعد جواز التحكيم في النزاعات المتعلقة بالحقوق غير القابلة للتصرف، مثل القانون الفرنسي [...]، وفي الأنظمة التي تعتمد معيار الطبيعة الاقتصادية للمطالبات أو المصالح المعرضة للخطر، مثل الأنظمة الألمانية والسويسرية والبرتغالية، فإنّ إحالة النزاعات المتعلقة بالحقوق المعنوية للمؤلفين لإجراءات التحكيم مقيّدة.»[93]

ومع ذلك، ووفقا للنهج الأكثر تساهلا الذي اعتمدته الدول الأخرى، ما دامت آثار الوساطة أو التحكيم تقتصر على الأطراف، فإن النزاعات المتعلقة بالحقوق المعنوية يمكن أن تكون مؤهلة للتحكيم أو الوساطة.[94]

وحتى في حالة حقوق الملكية الفكرية القائمة على التسجيل، يزداد تدريجيا اعتماد موقف أكثر تحررا.[95] كثيرا ما كان الكثير من أنواع النزاعات التعاقدية عرضة للحلول البديلة لتسوية النزاعات في معظم الأنظمة القانونية، مثل تلك الناشئة عن الترخيص أو التنازل عن حقوق الملكية الفكرية. ويقر عدد متزايد من الأنظمة القانونية بأنه حتى صلاحية الحقوق القائمة على التسجيل قابلة للتحكيم، شريطة أن تقتصر آثار هذه القرارات على الأطراف فيما بينها.

«لذا، قد لا تتناول قرارات التحكيم المتعلقة بصلاحية هذه السندات والتسجيلات سوى مسائل من قبيل الأسئلة العارضة، عندما يثيرها المدعى عليه كوسيلة للدفاع، ويقتصر أثرها على الأطراف المعنية [...] باختصار، ووفقا لوجهة النظر هذه، لا يجوز لهيئة التحكيم أن تعلن عدم صلاحية سند الملكية الفكرية، الذي لا يعد مسألة قابلة للتحكيم، بل فقط عدم القدرة على إنفاذه بين الأطراف المتنازعة.» [96]

وتشمل الولايات القضائية التي اعتمدت هذا النهج فرنسا وسنغافورة وهونغ كونغ الصينية.[97] وتذهب بعض الدول إلى أبعد من ذلك وتعترف بآثار قرارات التحكيم التي تنطبق على كافة الأطراف، حتى تلك التي لا صلة لها بالنزاع. فعلى سبيل المثال، يعترف المعهد السويسري للملكية الفكرية بقرار التحكيم الذي يعلن بطلان البراءة وينفذه بنفس الطريقة التي يعترف بها بحكم أو أمر ينصّ على الشيء نفسه.[98]

الآليات البديلة لتسوية النزاعات في الأطر الوطنية والإقليمية لحق المؤلف

من أجل تيسير تسوية النزاعات بفعالية أكبر، تدفع المحاكم في الكثير من الدول الأطراف المتخاصمة المباشرة إلى التوصل إلى حلول بديلة لتسوية النزاعات في الدعاوى المدنية، بما في ذلك إجراءات حق المؤلف، التي بدأت في سياق التقاضي التقليدي.[99] وأشار عدة مجيبين إلى أنّ أطر آليات تسوية النزاعات البديلة العامة في ولاياتهم القضائية تشمل منازعات حق المؤلف.

ومع ذلك، في بعض الولايات القضائية، تشجع أو تشترط تشريعات حق المؤلف صراحة أن تحل بعض أنواع النزاعات باستخدام نهج السبل البديلة لتسوية النزاعات. وسلط بعض المجيبين الضوء على الوظيفة الرمزية المهمة لهذه التشريعات، التي يمكن أن تذكّر الأطراف بفائدة السبل البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة تحديدا بحق المؤلف. وثمة اتجاه آخر جدير بالذكر وهو أن بعض مكاتب الملكية الفكرية أو حق المؤلف الوطنية تيسر بنشاط السبل البديلة لتسوية النزاعات في سياق حق المؤلف. وتوضح الأمثلة التالية مجموعة الحالات وأنواع النزاعات المتعلقة بحق المؤلف التي يتم فيها تحديد الحلول البديلة لتسوية النزاعات في التشريعات أو تدعمها ترتيبات مؤسسية أخرى تتيحها مكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

أستراليا

ينص قانون حق المؤلف لسنة 1968 [100] على إنشاء نظام شبه قضائي تديره محكمة حق المؤلف في أستراليا، وهي هيئة مستقلة تابعة للمحكمة الفيدرالية الأسترالية، للنظر في النزاعات المتعلقة بالحصول على مكافأة الترخيص المناسبة لأوجه استخدام المواد المحمية بحق المؤلف المسموح بها بموجب قانون حق المؤلف. ويشمل ذلك التراخيص القانونية (للتعليم والاستخدامات الحكومية)، والتراخيص الطوعية (عموما مع منظمات الإدارة الجماعية لإصدار تراخيص المصنفات «الشاملة») وغير ذلك من الظروف المحددة. وتملك هيئة التحكيم سلطات لإحالة طلبات النزاع، أو أجزاء من الطلبات، إلى السبل البديلة لتسوية النزاعات، ولا تنظر في المسائل المتعلقة بالتعدي على حق المؤلف. وتشمل مسارات تسوية النزاعات عقد مؤتمرات، والوساطة، والتقييم المحايد، وتقييم الحالات، والمصالحة.

ولدى أستراليا نظام «ملاذ آمن» يحد من مسؤولية بعض مقدمي الخدمات على الإنترنت عن التعدي على حق المؤلف على يد المستخدمين في ظروف معينة عندما يضطلعون بالشروط المطلوبة، مثل الرد على إشعار بالتعدي بحذف المحتوى المخالف. وعند إطلاق هذا النظام، اقتصر على مقدمي خدمات الاتصالات، بما يشمل مقدمي الخدمات على الإنترنت ويستبعد منصات استضافة المحتوى. وقد وسع البرنامج مؤخرا ليشمل مقدمي الخدمات في قطاعات الإعاقة والتعليم والمكتبات والمحفوظات والقطاعات الثقافية.[101] ولا ينطبق هذا النظام على مقدمي الخدمات الآخرين على الإنترنت، مثل أسواق التجارة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي ومنتديات مجموعات المستخدمين. ومن الجدير بالذكر أن «الحصانات الآمنة» توفر الحصانة من التعويضات النقدية أو العقوبات، ولكن ليس الانتصاف الزجري. ولا توجد أحكام تشريعية تنظم الطعون في إزالة المحتوى، ويبدو أن هذا مجال يمكن أن تسد فيه السبل البديلة لتسوية النزاعات ثغرة. وتنفذ أستراليا أيضا، من خلال تشريع جديد، مدونة قواعد سلوك إلزامية للمساعدة في دعم استدامة قطاع وسائط الإعلام الأسترالي عن طريق معالجة اختلالات موازين القوى التفاوضية بين المنصات الرقمية والمؤسسات الإخبارية الأسترالية.[102] ويبدو أن عناوين الصحف الرئيسية والقصاصات التي تعمم عبر المنصات الإلكترونية محمية بحق المؤلف. وتتضمن المدونة التحكيم الإجباري، حيث لا يمكن للأطراف التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض بشأن مكافأة محتوى الأخبار الذي يجري توفيره على منصات رقمية معينة. وفي ما يسمى بـ«تحكيم البيسبول»، تختار هيئة التحكيم بين عرضين ختاميين تقدمهما الأطراف المتفاوضة.

البرازيل

قانون حق المؤلف والحقوق المتصلة به، رقم 9610 لعام 1998، المعدل في 2013، ينص على أنّ النزاعات قد تنشأ بين جمعيات التحصيل وأصحاب حق المؤلف أو ممثليهم بشأن الأتاوات المتوجبة ومعايير احتساب المبالغ، إلخ. وبالإضافة إلى التقاضي، تنص المادة 100-باء صراحة على إمكانية تسوية هذه النزاعات عن طريق الوساطة أو التحكيم. وتجيز التشريعات الفرعية لوزارة الثقافة تعزيز الوساطة أو المصالحة أو التحكيم بين أصحاب حق المؤلف أو جمعياتهم التمثيلية ونظام المستخدمين الخاص بها.[103] ويستوجب التشريع إنشاء لجنة من خبراء تسوية النزاعات من ذوي الخبرة والمعارف ذات الصلة لتسوية هذه النزاعات.

الصين

وقر قانون حق المؤلف في الصين (بصيغته المعدلة [104]) بالسبل البديلة لتسوية النزاعات. وتنص المادة 55 على أنه يجوز تسوية النزاعات المتعلقة بحق المؤلف عن طريق الوساطة أو التسوية عن طريق التحكيم، استنادا إلى اتفاق كتابي بشأن التحكيم بين طرفي النزاع أو من خلال بند تحكيم بموجب عقد متعلق بحق المؤلف. وفي غياب هذه الاتفاقات أو البنود، يمكن للأطراف المتنازعة مباشرة التقاضي أمام المحاكم.

وكان هناك توجه سياسي كبير على أعلى المستويات في السنوات الأخيرة لاعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات (المشار إليها بعبارة «السبل المتنوعة لتسوية النزاعات» في الصين). وقد أصدرت محكمة الشعب العليا في الصين (SPC) رأيا هاما في عام 2016 للتشجيع على اللجوء إلى إطار السبل المتنوعة لتسوية النزاعات بهدف إلى الحد من عدد القضايا المودعة لدى المحاكم والتي تنظر فيها الأخيرة وتعقد محاكمات بشأنها.[105] ويتمثل الهدف في إحالة النزاعات التجارية إلى مؤسسات قادرة على تسوية الحالات بصورة أكثر كفاءة وفعالية وسرعة.[106] وتضم هذه المؤسسات جمعيات الصناعة ولجان التحكيم وجمعيات الوساطة المتخصصة وآليات التقييم المحايدة.

كما يدعو رأي محكمة الشعب العليا إلى تحسين الوساطة في القضايا داخل المحاكم من خلال إشراك وسطاء ملحقين بالمحكمة قبل رفع القضية أو بعدها. ويؤكد الرأي على أن المحاكم يمكنها الاستفادة من قوى خارج السلطة القضائية لحل النزاعات. ويتطلب ذلك إقامة روابط أفضل بين المؤسسات الأخرى لحل النزاعات والمحاكم، والتشديد على دور الوساطة وتسهيل إجراءات إنفاذ اتفاقات الوساطة من قبل المحاكم.[107] في عام 2019، أصدرت محكمة الشعب العليا رأي متابعة بشأن إنشاء «مركز جامع» لتسوية النزاعات و «مركز جامع» للتقاضي، بما يشمل تحسين استخدام منصات خدمات التقاضي وروابط الفيديو للتعامل مع هذه القضايا.[108]

وتوجد عدة منظمات أخرى لتيسير السبل البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية (غير القضائية)، بما في ذلك خدمات الوساطة في مجال حق المؤلف.[109] وقد نشأت ثقافة تدعم التحكيم في مجال تسوية النزاعات التجارية في الصين بسرعة؛ ويكتسب ذلك أهمية في سياق النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية.

وإلى جانب الخيارات الحالية المتعلقة بتوفير السبل البديلة لتسوية النزاعات، تستثمر الصين في تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في سياق إطار «المحاكم الذكية»، ولا سيما من خلال إنشاء محاكم على الإنترنت في هانغشو، وفي بيجين، وفي غوانغوي.[110] تتمتع هذه المحاكم بإجراءات مبسطة ومصممة لتحقيق المزيد من السرعة وخفض تكاليف التقاضي وزيادة الملاءمة. وقد أدخلت ابتكارات تكنولوجية في ما يتعلق بتقديم الأدلة الإلكترونية (مثل إنشاء منصات لتوليد أدلة سلسلة الكتل الآمنة) بالإضافة إلى مجموعة من آليات الوساطة والمحاكمات على الإنترنت.[111] وكما هي حال المحاكم الصينية الأخرى، تشدد محاكم الإنترنت هذه على الوساطة التي يديرها القضاء.

كولومبيا

التعاون بين المديرية الوطنية لحق المؤلف في كولومبيا ومركز الويبو

في كولومبيا، تقدم المديرية الوطنية لحق المؤلف في كولومبيا (DNDA) خدمات المصالحة في النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المتصلة به منذ عام 2012.[112] وتدار المصالحات في المديرية وفقا لقواعدها الداخلية للمصالحة والتحكيم، التي تستند إلى قوانين كولومبيا بشأن المصالحة.

ويمكن لأحد طرفي المنازعة أو كلاهما تقديم طلبات المصالحة. ويمكن أن يختار الطرفان تعيين محكم مصالحة للجلسة من قائمة المحكمين التي تتيحها المديرية الوطنية. في حال عدم القيام بذلك، يمكن للمديرية الوطنية إما أن تعين أحد موظفيها الداخليين كمحكّم مصالحة،[113] أو أن تختار محكم مصالحة خارجيا يستوفي شروطها ويكون مسجلا في قائمتها من ذي قبل. ويتعين على جميع محكمي المصالحة أن يكونوا حائزين على شهادة من وزارة العدل والقانون.[114]

إذا لم يحضر أحد الطرفين جلسة المصالحة من دون مبرر، يصدر محكم المصالحة شهادة يمكن تقديمها في إجراءات قضائية لاحقة كبرهان على الوفاء بالتزام المصالحة السابق للمحاكمة،[115] كما هو مطلوب في قضايا الملكية الفكرية، إلا في حال طلب أمر زجري أولي.[116] وقد يعني ذلك أيضًا توقيع جزاء على الطرف الذي لا يشارك في جلسة المصالحة.[117]

إذا كان الطرفان قادرين على التوصل إلى تسوية، تسجل شروط التسوية من قبل محكم المصالحة في شهادة قابلة للإنفاذ كحكم صادر عن المحكمة.[118] وفي حال عدم التوصل إلى تسوية، يصدر محكم المصالحة شهادة تنص على نتيجة جلسة المصالحة.

وكمثال على ذلك،[119] نظر مركز المصالحة والتحكيم التابع للمديرية في 403 قضايا في عام 2018، شملت نحو 85 في المئة من المصالح المحلية، حيث كانت 15 في المئة من الحالات تنطوي على قضايا دولية. واشتمل الاجتهاد القضائي على حالات التعدي على حق المؤلف والمحتوى، بما في ذلك التعدي

على البرمجيات، واستخدمت الخدمة من قبل الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد (مثل المؤلفين والمترجمين الفوريين) ومنظمات الإدارة الجماعية والجامعات. وأخيرا، من بين هذا العدد الإجمالي، لم تنجح التسوية في 35 في المئة من الحالات (أي لم يعقد اتفاق مصالحة) و15 في المئة منها وصلت إلى تسوية.

ووفقا لاتفاق التعاون مع المديرية الوطنية، يشرف مركز الويبو على الإجراءات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المتصلة به في كولومبيا. وتتيح المديرية الوطنية ومركز الويبو استمارات لتيسير عرض النزاعات على وساطة الويبو، ويعرضان رسوما مخصومة مقابل تلك الإحالات.[120]

الجمهورية الدومينيكية

التعاون بين المكتب الوطني لحق المؤلف في الجمهورية الدومينيكية ومركز الويبو

يعتبر مركز الوساطة والمصالحة والتحكيم التابع للمكتب الوطني المعني بحقوق المؤلف والحقوق المتصلة بها كيانا أنشئ للمساعدة على تسوية منازعات حق المؤلف والحقوق المتصلة بها في الجمهورية الدومينيكية من خلال السبل البديلة لتسوية النزاعات. ويهدف المركز إلى مساعدة الأطراف على تسوية منازعاتها بسرعة دون الحاجة إلى رفع دعاوى قضائية.[121] وقد طوّرت الويبو والمكتب نظام إدارة مشتركة بمنازعات حق المؤلف في الجمهورية الدومينيكية.

إكوادور

يشير القانون الأساسي بشأن اقتصاد المعرفة الاجتماعي والإبداع والابتكار[122] إلى الوساطة في المادة 262 منه. وتشير هذه المادة إلى أنه يجوز لأي رابطة أو اتحاد أو مجموعة تمثيلية مؤلفة رسميا من المستخدمين طلب الوساطة من السلطة المختصة في مسائل حقوق الملكية الفكرية عندما ترى أن المعدلات الموضوعة والمصرح بها لمنظمة الإدارة الجماعية لا تمتثل للقانون.

وتنص المادة 565 من القانون على أنه يجوز إصدار أمر باتخاذ تدابير مؤقتة، بما في ذلك تعليق النشر العام للمحتوى المحمي في وسائل الإعلام الرقمية وتعليق خدمات بوابة على الإنترنت بسبب الانتهاك المزعوم لحقوق الملكية الفكرية.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادتان 1 و 43 من قانون التحكيم والوساطة[123] على إمكانية إحالة أي منازعات يمكن تسويتها من قبل الطرفين إلى التحكيم أو الوساطة، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية.

التعاون بين الدائرة الوطنية للملكية الفكرية في إكوادور ومركز الويبو

يتعاون مركز الويبو مع الدائرة الوطنية للملكية الفكرية في إكوادور من أجل الترويج لاستخدام خيارات السبل البديلة في تسوية منازعات الملكية الفكرية في إكوادور.

الاتحاد الأوروبي

يُعتبَر توجيه الأقمار الصناعية والكابل[124] أحد التدخلات الأولى المتعلقة بتوحيد المعايير. في أوروبا، وقد آلية للتحقيق في حق المؤلف صممت حول الإدارة الجماعية للحقوق، من أجل التغلب على الحواجز القائمة على حق المؤلف وتشجيع النشر عبر الحدود للمحتوى الإذاعي والتلفزيوني عبر الاتحاد الأوروبي. وفي إطار نظام تيسير ترخيص المحتوى، يطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن « تضمن لأي من الطرفين أن يطلب مساعدة وسيط أو أكثر [...]يقدم المساعدة في التفاوض. ويجوز لها أيضا أن تقدم اقتراحات إلى الأطراف.»[125] وكان من المتوقع أن تساعد الوساطة في المفاوضات التعاقدية وأن تساعد على تسوية النزاعات، بما في ذلك حالات رفض منح إذن بإعادة بث البرامج الكبلية أو عُرض ذلك وفق شروط غير منطقية.[126] ومع ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء على آليات الوساطة القائمة أو نهج التدخل الطفيف، مثل وضع قائمة بالوسطاء المحتملين، للوفاء بهذا الالتزام. ومن الناحية العملية، لا يبدو أن عملية الوساطة قد اعتُمِدَت على نطاق واسع.[127]

كذلك، صدر توجيه مجتمع المعلومات[128] (InfoSoc) لتعزيز حماية حق المؤلف استجابة للتطورات التكنولوجية والبيئة الرقمية الناشئة في أواخر التسعينات. كما سنت التشريعات لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لعام 1996. وسعى التوجيه إلى تنسيق الحقوق الأساسية، فضلا عن الاستثناءات على حق المؤلف. ومن التحسينات التي ثبت أنها مثيرة للجدل الحماية القانونية لتدابير الحماية التكنولوجية من أي وسيلة للتحايل. وكانت هذه المسألة مثيرة للجدل نظرا إلى ما يلي:

«... تعرضت التدابير التكنولوجية، ولا سيما إدارة الحقوق الرقمية، للانتقاد بسبب التحول غير المرحب به للقانون الذي يهدد المعالم التاريخية لحق المؤلف، مما يؤثر على حق المستخدمين في الخصوصية ومراقبة المعلومات والمواد الموجودة في الملك العام. علاوة على ذلك، بات المستخدمون والمستهلكون يخافون من «الإغلاق الرقمي» الذي يمنعهم من استهلاك المصنفات والاستمتاع بها في أوقات فراغهم بنفس الطريقة التي اعتادوا بها على السيناريو التناظري».[129]

لذلك، سعى التوجيه إلى ضمان أنه في حال عدم حصول أصحاب الحقوق على تدابير طوعية لاستيعاب الاستثناءات التناظرية، ستكون الدول الأعضاء ملزمة بضمان عدم تجاوز تدابير الحماية التكنولوجية لهذه الاستثناءات.[130] وتشير مقدمة التوجيه إلى أنّ «اللجوء إلى الوساطة من شأنه أن يساعد المستخدمين وأصحاب الحقوق على تسوية النزاعات».[131] ونتيجة لهذا الالتزام، أنشأ الكثير من أعضاء الاتحاد هيئات رصد – وهي عادة وكالات إدارية في الدولة – لرصد استخدام تدابير الحماية التكنولوجية والتدخل، على شكل وساطة في بعض الدول، عند اللزوم.[132]

وقد سن توجيه الإدارة الجماعية،[133] من بين جملة أمور، لضمان أن يكون لأصحاب الحقوق الذين يمنحون تلك الحقوق إلى منظمات الإدارة الجماعية رأي في إدارة حقوقهم. وتمنح منظمات الإدارة الجماعية تراخيص بالنيابة عن أصحاب حقوق متعددين، ويكون ذلك عادة بمثابة ترخيص شامل وحيد ومقابل دفعة دورية واحدة.[134] وفي ولاية قضائية ما، يكون لكل قطاع (مثل الكتب والمنشورات الأخرى، والمصنفات الموسيقية) في العادة منظمة إدارة جماعية منفصلة. ويسعى التوجيه إلى تحسين أداء منظمات الإدارة الجماعية ومساءلتها. وفي هذا الصدد، يتوخى تسوية النزاعات المحتملة في مجالين: أولا، النزاعات بين أصحاب الحقوق أو الأعضاء ومنظمة إدارة جماعية في ما يتعلق بما إذا كانت منظمة الإدارة الجماعية (على سبيل المثال) تمتلك الترخيص المناسب لإدارة الحقوق، وشروط العضوية، أو تحصيل الإتاوات وتوزيعها؛ وثانيا، النزاعات بين منظمات الإدارة الجماعية والمستخدمين أو المرخص لهم، في ما يتعلق بشروط الترخيص، والمبلغ المطالب بالحصول على ترخيص، أو رفض الترخيص. ويشير تمهيد التوجيه إلى ما يلي:

«ينبغي أن تكون الدول الأعضاء قادرة على تحديد أن النزاعات بين منظمات الإدارة الجماعية وأعضائها أو أصحاب الحقوق أو المستخدمين في ما يتعلق بتطبيق هذا التوجيه يمكن أن تُعالَج عبر إجراءات بديلة سريعة ومستقلة ومحايدة لتسوية النزاعات. وعلى وجه الخصوص، يمكن تقويض فعالية قواعد الترخيص المتعدد الأقاليم للحقوق الإلكترونية في المصنفات الموسيقية إذا لم تحل النزاعات بين منظمات الإدارة الجماعية والأطراف الأخرى بسرعة وكفاءة. لذا، من المناسب النص، مع عدم الإخلال بحق الوصول إلى محكمة، على إمكانية النفاذ إلى الإجراءات خارج نطاق المحاكم بسهولة وفعالية وحياد، مثل الوساطة أو التحكيم، لحل النزاعات بين منظمات الإدارة الجماعية التي تمنح تراخيص متعددة الأقاليم، من جهة، ومقدمي الخدمات على الإنترنت وأصحاب الحقوق أو سائر منظمات الإدارة الجماعية من جهة أخرى. ولا ينص هذا التوجيه على الطريقة المحددة التي ينبغي تنظيم مثل هذا الحل البديل للمنازعات من خلالها، ولا يحدد الهيئة التي ينبغي أن تضطلع بها، شريطة أن تكون استقلاليتها وحيادها وفعاليتها مضمونة».[135]

وتنص المادة 34 على أنه يجوز للدول الأعضاء أن تنص على آليات بديلة لتسوية النزاعات تكون «سريعة ومستقلة ومحايدة» بين منظمات الإدارة الجماعية أو بين منظمة الإدارة الجماعية وأعضائها أو أصحاب الحقوق أو المستخدمين. وعلى غرار ذلك، تتناول المادة 35 من التوجيه حل النزاعات بين منظمات الإدارة الجماعية والمستخدمين «في ما يتعلق، على وجه الخصوص، بشروط الترخيص القائمة والمقترحة أو خرق العقد.» ومن المهم أن تتاح للأطراف المشاركة في أي نزاع خيار اللجوء بسهولة إلى إجراءات خارج نطاق المحاكم تكون ميسرة وفعالة ونزيهة، مثل الوساطة أو التحكيم، من أجل تسوية النزاعات. ولكن بما أن هذه الأحكام تحدد آلية اختيارية لتسوية النزاعات، فإنها تترك الباب مفتوحا أمام التقاضي أمام المحاكم كخيار بديل.

وفي الآونة الأخيرة، سن توجيه السوق الرقمي الموحد[136] (DSM) لتحديث قانون حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي لمواكبة التطورات التكنولوجية بعد توجيه InfoSoc. ومن بين أهدافه وضع استثناءات للعصر الرقمي، مثل استخراج النصوص والبيانات (اللازمة لتطوير الذكاء الاصطناعي) والمحتوى التعليمي، فضلا عن البحث والاستثناءات. ويسعى هذا التوجيه إلى تحسين النفاذ عبر الحدود إلى المحتوى المحمي

بحق المؤلف. وهو يدعي أيضا أنه يحسن أداء سوق حق المؤلف الرقمي عبر إعادة تقويم حقوق ومسؤوليات الناشرين والمؤلفين والمنصات على الإنترنت. وهناك ثلاث مجموعات من الأحكام ذات الصلة في سياق السبل البديلة لتسوية النزاعات.

1. في الحالات التي تواجه فيها الأطراف صعوبات في التفاوض بشأن التراخيص التعاقدية للنفاذ إلى المصنفات السمعية البصرية لأغراض خدمات الفيديو عند الطلب، تنص المادة 13 على ما يلي:

«تكفل الدول الأعضاء أن الأطراف التي تواجه [هذه] الصعوبات [...] قد تعتمد على مساعدة هيئة محايدة أو وسطاء. وتقدم الهيئة المحايدة التي تنشئها أو تعينها إحدى الدول الأعضاء لأغراض هذه المادة والوسطاء المساعدة للأطراف في مفاوضاتها وتساعد الأطراف على التوصل إلى اتفاقات، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تقديم اقتراحات إليها».

2. وترمي بعض الأحكام إلى تمكين المؤلفين وفناني الأداء من الحصول على معلومات أفضل عن الجودة والمكافأة المتناسبة، ولا سيما في حالة ما يسمى المصنفات الأفضل مبيعا. وتفرض المادة 19 التزاما بالشفافية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضمان حصول المؤلفين وفناني الأداء على معلومات «حديثة ومناسبة وشاملة عن استخدام مصنفاتهم وعروضهم». وتقتضي المادة 20 أنه في حال عدم وجود اتفاق جماعي للتفاوض يحقق النتيجة نفسها، يمكن للمؤلفين وفناني الأداء (أو ممثليهم) المطالبة بما يلي:

«المكافأة الإضافية والمناسبة والعادلة التي يحصل عليها الطرف الذي أبرمت معه عقدا للاستفادة من حقوقه، أو من يرث السند التابع لذلك الطرف، عندما يتضح أن المكافأة المتفق عليها أساسا منخفضة بشكل غير متناسب مقارنة بجميع الإيرادات الأخرى ذات الصلة المتأتية من استخدام المصنفات أو العروض».

ويتضمّن ذلك حكما يتعلق بتعديل العقود في الحالات التي يثبت فيها أن المصنف يدر ربحا بطريقة تمكن المهنيين المبدعين من الحصول على أجور معقولة. وعليه فإن المادة 19 تتيح للمؤلفين وفناني الأداء الحصول على المعلومات، فيما تسمح لهم المادة 20 بتعديل العقود استنادا إلى تلك المعلومات. وأخيرا، تفرض المادة 21 على الدول الأعضاء، في ما يخص النزاعات المتعلقة بالمادتين 19 و20، التزاما بتزويد المؤلفين وفناني الأداء بخيار «الإجراء المعجل لتسوية النزاعات المتعلقة بالسبل البديلة».

3. وتعتبر المادة 17 مادة معقدة،[137] إذ تفرض واجبات على مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت (OCSSP) الذين يعملون على نطاق واسع بما فيه الكفاية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي أو منصات مشاركة المحتوى السمعي البصري. ويهدف هذا الوجوب إلى الاستحصال على تراخيص من أصحاب الحقوق أو توفير آليات لإدارة المحتوى.[138]

4. ويمكن تطبيق إدارة المحتوى باستخدام خوارزميات من خلال المرشحات المؤتمتة التي تقوم بمسح المنصات على الإنترنت، ما قد يؤدي إلى نتائج إيجابية زائفة أو حجب مفرط. وكمثال على ذلك، يمكن حذف فيديو من منصة الاستضافة، ولكن قد يُسمَح بنسخ المحتوى المتعدي بمقتضى استثناء معترف به على حق المؤلف، كما في حالتي الاقتباس أو التهكم.[139] في سياق العمل بين المؤسسات، يمكن أن يؤثر ذلك على المهنيين المبدعين الذين يعتمدون على وسائط التواصل الاجتماعي. ولحماية هذه الاستخدامات، يتعين على مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت إدارة آليات التظلم والانتصاف التي يجب أن: «1» تعالج الشكاوى المقدمة «من دون تأخير غير مبرر»؛ و«2» تتخذ قرارات إبطال المحتوى أو إزالته بالنسبة للمراجعة البشرية. ومن الواضح أن هناك إمكانية للعمل بالحلول البديلة لتسوية النزاعات في سياق المادة 17(9)، التي تقتضي ما يلي:

«تكفل الدول الأعضاء إتاحة آليات انتصاف خارج المحاكم لتسوية النزاعات. وتتيح هذه الآليات تسوية النزاعات بنزاهة ولا تحرم المستخدم من الحماية القانونية التي يوفرها القانون الوطني، من دون المس بحقوق المستخدمين في اللجوء إلى سبل انتصاف قضائية فعالة».

التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسلطات حق المؤلف ومركز الويبو

يتعاون مركز الويبو مع المكتب الهنغاري للملكية الفكرية،[140] وزارة الثقافة في جمهورية ليتوانيا، والمكتب الروماني لحق المؤلف،[141]، ووزارة الثقافة والرياضة في إسبانيا لتعزيز اللجوء

إلى الخيارات البديلة لتسوية منازعات حق المؤلف في الولايات القضائية لكل منها.

اليابان

ينص قانون حق المؤلف الياباني لعام 1970 (بصيغته المعدلة) صراحة على الوساطة في مجال حق المؤلف في المواد من 105 إلى 111. وتتطلب هذه العملية تقديم طلب إلى مكتب الشؤون الثقافية التابع لوزارة التعليم والرياضة والعلوم، الذي يعين وسطاء أكفاء. كما تتوفر خدمات تحكيم ووساطة وآراء خبراء متخصصة في مجال الملكية الفكرية من خلال مركز اليابان للتحكيم في مجال الملكية الفكرية.[142] وقد أنشئ هذا المركز في عام 1988 مع التركيز على قانون البراءات، ولكن توسّع نطاق اختصاصه بمرور الوقت، وبات يغطي بشكل أساسي النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول. وتشير البيانات الإحصائية حتى عام 2014 إلى أن 8 في المئة من طلبات السبل البديلة لتسوية النزاعات كانت تتعلق بحق المؤلف.[143] ويوفر مركز اليابان للبراءات هو أيضا قائمة بمقدمي الخدمات المتخصصين في السبل البديلة لتسوية النزاعات.[144]

كينيا

التعاون بين مجلس كينيا لحق المؤلف ومركز الويبو

في كينيا، يقدم مجلس كينيا لحق المؤلف خدمات الوساطة لأصحاب الحقوق والمستخدمين عندما يختارون عدم اللجوء إلى المحكمة ويسعون إلى خوض إجراءات سريعة للبت في القضايا. وتشمل معظم قضايا الوساطة أصحاب حقوق مختلفين في قطاعي الموسيقى والنشر. وعالج المجلس أيضا حالات تنطوي على تعد على حق المؤلف في المصنفات السمعية البصرية.[145]

المكسيك

دخل القانون الاتحادي الجديد بشأن حماية الملكية الصناعية في المكسيك حيز التنفيذ في نوفمبر 2020. ويشمل القانون إجراءات المصالحة التي يجريها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) في إطار الإجراءات الإدارية المتعلقة بإعلانات التعدي (بما فيها حق المؤلف). وتحدد المواد 372-385 من القانون القواعد الإجرائية وتصف مختلف خطوات إجراءات المصالحة.

ويجوز لأي طرف أن يطلب المصالحة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات الإدارية، ما لم يصدر قرار بشأن الأسس الموضوعية للنزاع. وخيار المصالحة هو إجراء سريع ولا يعلق تنفيذ الإجراء الإداري أمام المعهد المكسيكي للملكية الصناعية. وفي حالة توصل الطرفان إلى اتفاق أثناء عملية المصالحة، يغلق الإجراء الإداري. ويحمل هذا الاتفاق مفعول الأمر المقضي به ويكون قابلا للإنفاذ بوصفه قرارا نهائيا.

التعاون بين السلطات المكسيكية ومركز الويبو

المعهد المكسيكي للملكية الصناعية

يتعاون مركز الويبو مع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية من أجل الترويج لاستخدام خيارات السبل البديلة في تسوية منازعات الملكية الفكرية في المكسيك.[146]

المعهد الوطني لحق المؤلف في المكسيك

منذ عام 1996، يعتمد المعهد الوطني لحق المؤلف في المكسيك (INDAUTOR) إجراءات المصالحة التي ينص عليها القانون الاتحادي لحق المؤلف.[147] وفي هذا الإجراء خارج المحكمة، يساعد المعهد الوطني لحق المؤلف في المكسيك الأطراف على التوصل إلى تسوية في النزاعات المتعلقة بحق المؤلف. وفي حالة التوصل إلى تسوية، سيكون للاتفاق أثر حكم المحكمة.

ويبدأ الإجراء عندما يقدم أي طرف طلبا يعتبر أن طرفاً آخر قد أخلّ بحق المؤلف و/أو الحقوق المتصلة به. وتعقد جلسة استماع بعد 20 يوما من إيداع الطلب.[148] وإذا لم يظهر الطرف في الجلسة، فإن المعهد المذكور يمكن أن يفرض عليه دفع الغرامة.[149]

وتلقى المعهد المذكور منذ عام 2009 ما يزيد على 13,000 طلب مصالحة.[150] على سبيل المثال، في عام 2019، تمثلت النسبة الأكبر من مقدمي الطلبات في منظمات الإدارة الجماعية (76 في المئة) ويليها الأفراد (23 في المئة) وأصحاب حقوق البرامج الحاسوبية (1 في المئة)، بمعدل تسوية متوسط يبلغ 16 في المئة.

يتعاون مركز الويبو مع المعهد الوطني لحق المؤلف في المكسيك من أجل الترويج لاستخدام خيارات السبل البديلة في تسوية منازعات الملكية الفكرية في المكسيك ونتيجة الظروف التي لم يسبق لها مثيل والناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19،

أتاح مركز الويبو والمعهد المذكور عقد اجتماعات مصالحة على الإنترنت لتسوية النزاعات المتعلقة بحق المؤلف في المكسيك.

نيجيريا

يوفر قانون حق المؤلف لعام 2004 [151] إطارا لتنظيم حق المؤلف في نيجيريا. ويتناول الفصل الثالث من هذا القانون إدارة حق المؤلف وينشئ اللجنة النيجيرية لحق المؤلف (المادة 34). أما اللائحة التنفيذية المتعلقة بحق المؤلف (منظمات الإدارة الجماعية) لعام 2007، وهي التشريع الثانوي الصادر بموجب قانون حق المؤلف، فتنص على إنشاء فريق لتسوية النزاعات، تعينه اللجنة النيجيرية المعنية بحق المؤلف، للنظر في القضايا الناشئة عن التفاوض بشأن التراخيص والتعريفات بين منظمة الإدارة الجماعية ومستخدم المصنفات المحمية بحق المؤلف الذي يسعى إلى الحصول على ترخيص من منظمة الإدارة الجماعية. وتنص اللائحة التنفيذية لعام 2007 على بعض الأحكام المنطبقة في قانون التحكيم النيجيري، في ما يتعلق بالمعاملة المتساوية للأطراف، وسلطة الأمر بحضور الشهود، والاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها.

التعاون بين اللجنة النيجيرية المعنية بحق المؤلف ومركز الويبو

تتعاون اللجنة النيجيرية المعنية بحق المؤلف والويبو، منذ عام 2020، على تعزيز استخدام الخيارات البديلة لتسوية منازعات حق المؤلف في نيجيريا.[152]

باراغواي

أنشأ قانون حق المؤلف والحقوق المتصلة به رقم 1328 لعام 1998 المديرية الوطنية لحق المؤلف في الفصل الثاني عشر. وتنص المادة 147(5) على أن المديرية الوطنية للملكية الفكرية ستكون لها صلاحية التحكيم بين الأطراف في نزاع بشأن حق المؤلف أو عقد جلسة للمصالحة. وقد أنشأ المرسوم رقم 2013/460 الذي ينظم قانون إنشاء المديرية الوطنية لحق المؤلف، في المادة 6، مديرية الوساطة والمصالحة كجزء من الهيكل التنظيمي للمديرية الوطنية لحق المؤلف.

التعاون بين المديرية الوطنية لحق المؤلف ومركز الويبو

يتعاون مركز الويبو مع المديرية الوطنية للملكية الفكرية من أجل الترويج لاستخدام خيارات السبل البديلة في تسوية منازعات الملكية الفكرية في باراغواي.

الفلبين

التعاون بين مكتب الفلبين للملكية الفكرية ومركز الويبو

يقدّم مكتب الملكية الفكرية في الفلبين خدمات تحكيم تتعلق بمنازعات الملكية الفكرية منذ عام 2010. وتُعتبَر الوساطة إلزامية لبعض أنواع منازعات الملكية الفكرية التي يديرها مكتب الفلبين للملكية الفكرية، بما في ذلك الشكاوى الإدارية المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية و/أو المنافسة غير المشروعة، والنزاعات المتعلقة بشروط ترخيص ينطوي على حق المؤلف في الأداء العلني لمصنفاته أو أي نشر آخر لها.[153]

يمكن لمختلف مؤسسات الآليات البديلة لتسوية النزاعات تقديم خدمات الوساطة للمنازعات المعروضة أمام مكتب الملكية الفكرية في الفلبين، بالاستناد إلى نوع هذه النزاعات.[154] ويمكن، بوجه عام، إحالة النزاعات إلى شعبة الخدمات البديلة لتسوية النزاعات في مكتب الملكية الفكرية في الفلبين لتقديم خدمات الوساطة، التي ينبغي تقديمها وفقا لأحكام الوساطة الصادرة عن مكتب الملكية الفكرية في الفلبين.[155] منذ عام 2011، أشرف مكتب الفلبين على 40 عملية وساطة تتعلق بحق المؤلف والحقوق المتصلة به، بمعدل تسوية يبلغ 35 في المئة.

ومنذ أبريل 2015، عندما يكون أحد الطرفين أو كلاهما مقيم خارج الفلبين، يمكن أيضا عرض النزاعات على مركز الويبو لمعالجتها وفقا لقواعد الويبو بشأن الوساطة. ويمكن للأطراف تقديم طلب الوساطة إلى مركز الويبو بعد إحالة قضيتهم إلى مكتب الملكية الفكرية في الفلبين للحصول على إحاطة إلزامية بشأن خيارات الوساطة.[156] وفي حال اختارت الأطراف الوساطة في الويبو، يتولى مركز الويبو إدارة الإجراءات ويساعد أيضا في تعيين الوسطاء المناسبين.[157] ويتيح مكتب الملكية الفكرية في الفلبين ومركز الويبو نماذج لتسهيل إحالة النزاعات إلى وساطة الويبو، كما يقدمان تخفيضات على كلفة هذه الإحالات.[158]

وإذا لم يحضر الطرف الذي قدم الطلب إلى جلسة الوساطة، يمكن رفض النظر في القضية. وإذا لم يحضر الطرف المعارض إلى جلسة الوساطة، قد يُعتبَر أنه مخالِف. وقد يُطلَب من

الطرف المتغيب أن يدفع للطرف الآخر تعويضا يصل إلى ثلاثة أضعاف التكاليف المتكبدة، بما في ذلك أتعاب المحامين.[159]

جمهورية كوريا

تمتلك جمهورية كوريا أكثر من ثلاثة عقود من الخبرة في السبل البديلة لتسوية النزاعات في سياق حق المؤلف، بعد أن أنشأت لجنة التداول والمصالحة المعنية بحق المؤلف في القانون الكوري بشأن حق المؤلف في عام 1987. وتتولى هذا الدور حاليا اللجنة الكورية لحق المؤلف، التي تتمثل وظيفتها، من بين جملة من الأمور الأخرى، في «التداول بشأن المسائل المتعلقة بحق المؤلف والحقوق الأخرى [...] المحمية بموجب هذا القانون، والتوسط في النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والمصالحة بين أطرافها.» [160] وتُنشئ المواد من 114 إلى 117 من قانون حق المؤلف هيئة للوساطة وتحدّد كيفية تكوينها، كما تتضمن بعض شروط عدم الإفصاح للحفاظ على سرية الإجراءات، وعملية الاعتراض على قرار الوساطة أو الطعن فيه. ولدى اللجنة أيضا أفرقة للمصالحة، في حين توجد أحكام منفصلة للمجالات المتخصصة (مثل البرمجيات). وينظر أيضا مجلس التحكيم التجاري الكوري في منازعات الملكية الفكرية، في حين تنظر لجنة الوساطة المعنية بالتجارة الإلكترونية في منازعات البرمجيات، بما في ذلك المعاملات الحاسوبية بين المؤسسات.

التعاون بين وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا ومركز الويبو

أنشئ في عام 2018 إطار للتعاون بين وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا والويبو. وقد وضع مركز الويبو والويبو إجراءات مشتركة لتسوية النزاعات لتيسير الوساطة في النزاعات الدولية المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في جمهورية كوريا. اللجنة الكورية لحق المؤلف والوكالة الكورية للمحتوى الإبداعي هما منظمتان حكوميتان تابعتان إلى وزارة الثقافة والرياضة والسياحة. واعتبارا من 1 مايو 2019، يمكن للأطراف في تلك النزاعات الاستفادة من نظام تعزيز الوساطة، الذي سيساعد على تمويل تكاليف الوساطة الخاصة بهم.

اللجنة الكورية لحق المؤلف

في جمهورية كوريا، أتاحت لجنة حق المؤلف خدمات الوساطة في منازعات حق المؤلف منذ عام 1988، وقدمت خدمات وساطة ملحقة بالمحاكم في محكمة مقاطعة سيول منذ عام 2013. واعتبارا من أغسطس 2020، أدارت اللجنة ما مجموعه 2,230 طلبا للوساطة وبلغ معدل التسوية 34 في المئة. وتدار عمليات الوساطة في هذه اللجنة وفقا لقواعدها المتعلقة بالمصالحة وقانون حق المؤلف. وخلال الفترة الممتدة من يناير 2016 إلى يونيو 2020، أدارت اللجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المتصلة به 436 عملية وساطة متعلقة بالمصنفات المحمية مثل المصنفات الأدبية، والبرمجيات، والمصنفات الفوتوغرافية، والمصنفات الفنية، والمصنفات الموسيقية، والمصنفات السينمائية، والمصنفات المجمعة، وقواعد البيانات.

ويمكن لأحد طرفي المنازعة أو كليهما أن يقدم طلبات الوساطة، وتُنجَز إجراءات اللجنة عموما في غضون ثلاثة أشهر. وينص قانون حق المؤلف على سرية المعلومات المفصح عنها أثناء الوساطة، ولا يمكن للطرفين استخدامها في إجراءات منازعة أو تحكيم لاحقة.

وإذا لم يحضر أحد الطرفين جلسات الوساطة، يمكن للوسطاء أن يصدروا شهادة يمكن تقديمها في إجراءات المحكمة اللاحقة. وإذا توصل الطرفان إلى تسوية، فإن قسم الوساطة يدون شروط التسوية في شهادة ملزمة وقابلة للتنفيذ من الطرفين كما لو كانت أمرا صادرا عن المحكمة.

ويمكن أيضا أن تحيل اللجنة النزاعات إلى مركز الويبو للوساطة. وتتيح اللجنة ومركز الويبو استمارات لتيسير عرض النزاعات على وساطة الويبو، ويعرضان رسوما مخصومة مقابل هذه الإحالات.

الوكالة الكورية للمحتوى الإبداعي

تتمثل ولاية الوكالة الكورية للمحتوى الإبداعي في تعزيز صناعة المحتوى الثقافي الكوري. ووفقا لقانون ترويج صناعة المحتوى في كوريا، تقدم لجنة تسوية منازعات المحتوى التابعة لهذه الوكالة خدمات الوساطة لتسوية النزاعات الناشئة عن الانتفاع من المحتوى.

وتتيح قواعد الوساطة الخاصة بلجنة تسوية منازعات المحتوى لأحد الطرفين تقديم طلب الوساطة أحادي من دون موافقة الطرف الآخر، لكن الوساطة لا تبدأ إلا بموافقة كلا الطرفين. وينفذ اتفاق التسوية المنبثق عن وساطة اللجنة ويكون له أثر حكم نهائي صادر عن المحكمة. ومنذ

إنشاء اللجنة في عام 2011، تتلقى عددا متزايدا من طلبات الوساطة. وفي هذا الصدد، تلقت لجنة تسوية منازعات المحتوى، في الفترة الممتدة من يناير 2016 إلى يونيو 2020، 26,171 طلبا للوساطة (بما في ذلك 941 وساطة بين المؤسسات) تتعلق بمجالات مثل ألعاب الفيديو والمصنفات السينمائية والبيانات وغيرها من المسائل المتعلقة بالمحتوى.

ومن أجل الترويج للسبل البديلة لتسوية منازعات المحتوى في جمهورية كوريا، أبرمت الوكالة ومركز الويبو مذكرة تفاهم في سبتمبر 2012. ووفقا لاتفاق التعاون هذا، يتاح للطرفين خيار عرض النزاعات الدولية على وساطة الويبو. وتتيح الوكالة ومركز الويبو استمارات لتيسير عرض هذه النزاعات، ويعرضان رسوما مخصومة مقابل هذه الإحالات.

سنغافورة

بعد إصدار قانون الملكية الفكرية (تسوية النزاعات) لعام 2019،[161] بات من الواضح أن طائفة أوسع من منازعات الملكية الفكرية، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى، يمكن حلها عن طريق التحكيم في سنغافورة. وأضيفت أحكام جديدة إلى قانون التحكيم وقانون التحكيم الدولي للإقرار صراحة بذلك. وفي ما يتعلق بتشريعات حق المؤلف على وجه التحديد، فإن قانون سنغافورة بشأن حق المؤلف لعام 1987 [162] قد وسع، منذ عام 2009، نطاق اختصاص محكمة حق المؤلف ليشمل جميع أنواع المصنفات المحمية بحق المؤلف. وتم تمكين المحكمة من تسوية النزاعات المتعلقة بترخيص حق المؤلف، بما في ذلك أنظمة الترخيص التي تديرها منظمات الإدارة الجماعية والتأكد من الإتاوات المدفوعة على المستفيدين من أصحاب حق المؤلف.[163] كذلك، تم تعزيز تكوين لجنة محكمة حق المؤلف وعضويتها للتكيف مع الزيادة المحتملة في عد الحالات المتلقاة.

التعاون بين مكتب سنغافورة للملكية الفكرية ومركز الويبو

يتعاون مركز الويبو مع مكتب سنغافورة للملكية الفكرية لتسوية النزاعات المتعلقة بحق المؤلف من خلال السبل البديلة لتسوية النزاعات. يمكن استخدام خدمات الويبو للوساطة في أي نزاع بشأن حق المؤلف في سنغافورة، بما في ذلك ما يلي:

- الإجراءات الواجب اتخاذها أمام محكمة حق المؤلف، مثل النزاعات المتعلقة بالترخيص بين منظمات الإدارة الجماعية والأشخاص الذين قد يحتاجون إلى تراخيص حق المؤلف؛
- النزاعات المتعلقة بالإدارة الجماعية حتى وإن لم تقع ضمن اختصاص محكمة حق المؤلف، مثل النزاعات بين منظمات الإدارة الجماعية وأعضائها؛
- النزاعات المتعلقة بالمصنفات غير المعروفة المصدر، مثل أي مكافأة مستحقة الدفع لأصحاب حق المؤلف الذين يتم تحديدهم بعد استخدام مصنفاتهم؛
- منازعات حق المؤلف أمام محاكم سنغافورة.

ترينيداد وتوباغو

التعاون بين مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية ومركز الويبو

أُنشئ إطار للتعاون بين مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية بعد التوقيع على مذكرة التفاهم في عام 2018.[164] من خلال توقيع مذكرة التفاهم، بات مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية يتيح خيارات بديلة لتسوية النزاعات-لا سيما الوساطة-لتسوية النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتكنولوجيا، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بحق المؤلف، من خلال مركز الويبو.[165]

المملكة المتحدة

إنّ التشريع الرئيسي في المملكة المتحدة هو قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات لعام 1988. وفي حال لا يشير هذا القانون مباشرة إلى السبل البديلة لتسوية النزاعات، إلا أنه ينشئ محكمة حق المؤلف في المملكة المتحدة.[166] وتهدف هذه المحكمة إلى «تسوية النزاعات التجارية التي تنشب في المملكة المتحدة بين مالكي حق المؤلف أو ممثليهم (منظمات الإدارة الجماعية) والأشخاص الذين يستخدمون مواد محمية بحق المؤلف في أعمالهم التجارية.» [167] وفي إطار تسوية هذه النزاعات، يمكن للمحكمة «تشجيع وتيسير اللجوء إلى الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات إذا رأت ذلك مناسبا.» [168]

إضافة إلى ذلك، تشجع بعض الآليات الإجرائية المتعلقة بسير التقاضي الأطراف على النظر بجدية في الخيارات

البديلة لتسوية النزاعات. محكمة الملكية الفكرية الخاصة بالمؤسسات (IPEC) هي محكمة متخصصة في الملكية الفكرية تشكل جزءا من شعبة محاكم الأعمال والملكية التابعة لمحكمة العدل العليا.[169] ويفضل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة اللجوء إلى هذه المحكمة، إذ إنها توفر خدمات تسوية النزاعات الفعالة من حيث التكلفة والسريعة. وفي المراحل الأولى من التقاضي، يعقد القاضي جلسة لإدارة القضية مع الأطراف لتحديد كيفية سير القضية. وقبل هذه الجلسة، يطلب من الأطراف النظر في الخيارات البديلة لتسوية النزاعات. [170]. وعموما، يمكن أن يؤدي الرفض غير المعقول للنظر في الوساطة قبل الشروع في الإجراءات القانونية (في أي مجال من مجالات القانون) إلى عدم استرداد الطرف المخطئ جميع التكاليف القانونية.[171]

التعاون بين مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية ومركز الويبو

يقدم مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية خدمة وساطة إلى الأطراف المشاركة في نزاع متعلق بالملكية الفكرية يشمل العلامات التجارية، وحق المؤلف والتصاميم والبراءات.[172] ويتعاون مركز الويبو مع مكتب الملكية الفكرية في الترويج لاستخدام الخيارات البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، وهو أحد مقدمي خدمات الوساطة المعتمدين.[173]

جمهورية تنزانيا المتحدة

التعاون بين جمعية حق المؤلف في تنزانيا ومركز الويبو

في جمهورية تنزانيا المتحدة، بموجب البند 47(ب)و(ج) من قانون حق المؤلف، تحتفظ جمعية حق المؤلف في تنزانيا بسجلات المصنفات والإنتاجات وجمعيات المؤلفين وفناني الأداء والمترجمين التحريريين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث والناشرين. وتشمل مهام الجمعية البحث عن حقوق أصحاب المصنفات وتحديدها والإعلان عنها وإثبات ملكية حق المؤلف والحقوق المتصلة به في حالة وجود نزاع أو انتهاك. ولدى القيام بذلك، تقدم الجمعية خدمات السبل البديلة لتسوية منازعات حق المؤلف والحقوق المتصلة به.[174] خلال الفترة من يوليو 2019 إلى يونيو 2020، أدارت الجمعية 43 منازعة.

الولايات المتحدة الأمريكية

قانون الولايات المتحدة بشأن حق المؤلف لعام 1976 (بصيغته المعدلة)، الوارد في الباب 17 من مجموعة قوانين الولايات المتحدة (USC)، لا يشير صراحة إلى التحكيم أو الأشكال الأخرى من الآليات البديلة لتسوية النزاعات.[175] غير أن محاكم الولايات المتحدة، على مر الزمن، دعمت بصورة متزايدة الأطراف التي اختارت السبل البديلة لتسوية النزاعات. ورفضت المحاكم دعاوى التعدي في الحالات التي تندرج فيها النزاعات المتعلقة بحق المؤلف ضمن نطاق بنود التحكيم الإلزامية، أي أنها وجّهت الأطراف نحو عملية التحكيم التي سبق الاتفاق عليها.[176]

ومنذ الثمانينات، أكدت المحاكم أيضا أن النزاعات المتعلقة بحق المؤلف هي موضوع مناسب للتحكيم، حتى في الحالات التي يتعلق فيها النزاع بصلاحية حق المؤلف، لأن قرار التحكيم لن يشكل سابقة قانونية (أي أنّ أثره سيقتصر على الأطراف المعنية).[177] كما أنّ السبل البديلة لتسوية النزاعات التي تيسرها المحكمة شائعة أيضا. وتخضع المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة لقانون السبل البديلة لتسوية النزاعات لعام 1998، الذي يشترط على هذه المحاكم أن تتيح للمتقاضين في جميع القضايا المدنية إجراء بديلا واحدا لتسوية النزاعات على الأقل، بما في ذلك الوساطة. وفي حال موافقة الطرفين على السبل البديلة لتسوية النزاعات التي تظل سرية، يبقى النزاع موضوع التقاضي معلقا أمام القاضي الأصلي إلى حين تسويته. بالإضافة إلى ذلك، توفر جهات خاصة تقدّم خدمات السبل البديلة لتسوية النزاعات، لديها خبرة في مجال الملكية الفكرية.[178] كذلك، يتوفر مقدمو خدمات السبل البديلة لتسوية النزاعات للقطاعات الإبداعية السرية أيضا، مثل خدمات التحكيم الخاصة بالتحالف المستقل للأفلام والتلفزيون (IFTA) للمنازعات التي تنشأ عن اتفاقات الإنتاج والتمويل والتوزيع في مجال الترفيه.[179]

ومن بين التطورات الأخيرة التي تستجيب لبعض العوامل الدافعة وراء السبل البديلة لتسوية النزاعات-أي الحاجة إلى المزيد من الفعالية والخبرة والسرعة، مع خفض التكاليف- نذكر التشريع الحديث لإنشاء مجلس للمطالبات المتعلقة بحق المؤلف ضمن مكتب حق المؤلف في الولايات المتحدة. ويتعامل هذا المجلس مع «المطالبات الصغيرة» التي لا تزيد قيمة التعويضات فيها عن 30,000 دولار أمريكي. ويرد النموذج الجديد لتسوية النزاعات، كبديل للتقاضي

الاتحادي بشأن حق المؤلف، في قانون الإنفاذ البديل للمطالبات الصغيرة المتعلقة بحق المؤلف لعام 2019، الذي دخل حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 2020.[180] ويستهدف نموذج «المطالبات الصغيرة» هذا المهنيين، مثل المصورين الفوتوغرافيين، الذين يسعون إلى المطالبة بالتعويض عن الاستخدام غير المصرح به لعملهم. ويعطي هذا القانون الأولوية لتسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، باستثناء الحالات التي تتطلب فيها الأدلة المادية أو غيرها من الأدلة غير القائمة على الشهادة حضور جلسات الاستماع شخصيا. ومع ذلك، فإن المشاركة طوعية. ويمكن للأطراف المتنازعة أن تختار عدم الفصل في القضايا أمام هذا المجلس، وإحالة النزاعات إلى منتديات أخرى، مثل المحاكم.

أحدث التطورات المتعلقة بمقدمي الخدمات على الإنترنت

تسلّط النقاشات المعاصرة بشأن واجبات والتزامات مقدمي الخدمات على الإنترنت الضوء على إمكانية فعل المزيد لحماية المحتوى الخاضع لحق المؤلف. وقد تطورت اللوائح حول ما يسمى بنموذج الملاذ الآمن، بأشكاله المختلفة، التي وضعت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وفي المرحلة المبكرة من شيوع الإنترنت التجاري، أصبح مقدمو خدمات الإنترنت مسؤولين في بعض الولايات القضائية عن أنشطة التعدي التي يقوم بها مرتادوها. واستندت المطالبات الناجحة إلى النظريات التي تركز على العلاقة السببية والمتعلقة بالمسؤولة الصارمة - أي أن مجرد إتاحة النفاذ إلى الإنترنت سبب التعدي - أو على أساس أن مقدمي خدمات الإنترنت لديهم معرفة بناءة بإجراءات المستخدمين. وقد ثبت أنّ هذه الأشكال من المسؤولية تعطّل عمل مقدمي خدمات الإنترنت وتعيق نمو الإنترنت. ومن أجل تحقيق التوازن بين مصالح مقدمي خدمات الإنترنت ومستخدميها وأصحاب الحقوق فيها، فإن نموذج «الملاذ الآمن»[181] الذي وضع بموجب قانون الولايات المتحدة بشأن حق المؤلف للألفية الرقمية لسنة 1998 أثبت أنه مؤثر في هذا الصدد. ويرمي هذا الصك إلى تحقيق ما يلي:

> «الهدف الأول هو منح مقدمي الخدمات على الإنترنت مستوى مناسبا من اليقين، بحيث يمكن أن يزدهر النظام الإيكولوجي للإنترنت من دون التهديد بالتأثير الاقتصادي المدمر المحتمل الناجم عن المسؤولية عن التعدي على حق المؤلف نتيجة لنشاط المستخدمين. والهدف الثاني هو حماية المصالح المشروعة للمؤلفين وغيرهم من أصحاب الحقوق من خطر التعدي الإلكتروني المستشري والسهل. سعى [المشرعون] إلى الموازنة بين هذه المصالح من خلال نظام يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تحظى بقيود على المسؤولية المتعلقة بحق المؤلف-المعروفة باسم «الملذات الآمنة»-مقابل استيفاء بعض الشروط، ومع إعطاء أصحاب الحقوق وسيلة سريعة وغير قضائية لمعالجة التعدي على مصنفاتهم. وبالتالي، بالنسبة لبعض أنواع مقدمي الخدمات على الإنترنت، تكون الحصانات الآمنة مشروطة بإزالة المحتوى المتعدي على وجه السرعة بناء على إخطار من صاحب الحق [أي نموذج الإشعار والإزالة].[182]

ومع إدخال تغييرات كبيرة على النظام الإيكولوجي للإنترنت على مدى العقدين الماضيين، تعيد الدول في جميع أنحاء العالم تقييم هذا التوازن، بهدف فرض المزيد من الواجبات والالتزامات على وسطاء الإنترنت. ومن الأمثلة الكثيرة على البيئة الإلكترونية المتطورة باستمرار انتشار الجيل الجديد من الإنترنت «web 2.0» ومواقع المحتوى الذي ينتجه المستخدمون والانتشار الواسع لمواقع البث على الإنترنت واستضافة الملفات الكبيرة مجانا.[183] كما ازدادت سرعة التنزيل إلى حد كبير، مما أفسح المجال أمام الحوسبة السحابية والبث على الإنترنت. وفي الوقت نفسه، يقوم مقدمو الخدمات على الإنترنت بدور أكثر نشاطا في إدارة المحتوى الذي يستضيفونه، وإن كان ذلك عن طريق الخوارزميات الآلية. وفي بعض الحالات، قد لا تشبه تلك الحصانات نمط العمل المحايد وغير التدخلي المتوخى أساسا في إطار نموذج «الملاذ الآمن».

وبالتالي، يتمثل أحد الخيارات الناشئة في فرض مجموعة جديدة من الالتزامات على أنواع معينة من مقدمي الخدمات على الإنترنت، والمبادرة إلى تنقية المحتويات على مواقعهم الإلكترونية. ويمثل توجيه السوق الرقمي الموحّد، المذكور أعلاه،[184] هذا النهج. فتستهدف المادة 17 مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت، إذ يتمثل هدفها الرئيسي» في تخزين قدر كبير من المصنفات المحمية بحق المؤلف أو غيرها من الموضوعات المحمية التي يحمّلها المستخدمون ومنح الجمهور إمكانية النفاذ إليها، مع تنظيمها وترويجها لأغراض تحقيق الربح».[185] وتنطبق معايير إضافية قبل بدء نفاذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة 17، مثل تجاوز المردود السنوي 10 ملايين يورو، وتجاوز متوسط عدد الزوار كل شهر من الاتحاد الأوروبي 5 ملايين زائر، وبقاء الخدمات متاحة لأكثر

من ثلاث سنوات.[186] وبموجب المادة 17، يعتبر التحميل غير المصرح به للمحتويات من قبل *مستخدمي* مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت *انتهاكا من جانب مقدم الخدمات نفسه*، من خلال انتهاك حق النشر العام. وتجنبا للتعدي، يجب على مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت أن يحصلوا على تصريح-عادة عن طريق الحصول على تراخيص للمحتوى الذي يستضيفونها بالنيابة عن المستخدمين-أو إثبات ما يلي:

> «أنهم بذلوا أفضل الجهود للحصول على التصريح؛ وبذلوا أفضل الجهود لضمان عدم توافر مصنفات محددة وفقا لأعلى المعايير المعتمدة في هذا المجال؛ وأنهم تصرفوا على وجه السرعة، بناء على إشعار مشفوع بأدلة كافية من صاحب الحق، بتعطيل النفاذ إلى المصنفات التي تم الإخطار بشأنها أو إزالتها من موقعهم على الإنترنت، وبذلوا كل الجهود لمنع التحميل المستقبلي لهذه المصنفات».[187]

ويشير موجب بذل «أفضل الجهود» إلى اعتماد مرشحات أو أنظمة مؤتمتة للتعرف على المحتويات، تقوم بمسح شامل لتحميلات المستخدمين، وإما تحجب (في وقت التحميل) المحتوى الذي يتضمن المصنفات المحمية التي أشار إليها أصحاب الحقوق أو تحذفه لاحقا. ولكن، تكمن الصعوبة التي تواجهها تكنولوجيا التصفية الآلية القائمة في أنها تؤدي إلى «عمليات إزالة ناجمة عن معلومات خاطئة بشأن الحقوق، وعمليات إزالة ناجمة عن عدم القدرة على التعرف إلى الاستخدامات المشروعة [بما فيها الاستخدامات المشمولة بالتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف]، وعمليات الإزالة الناجمة عن عدم القدرة على تحديد المصنفات بدقة».[188] والأمر المقلق في ذلك هو أن الحجب المفرط قد يكبح بشكل غير قانوني حرية التعبير وحرية المعلومات.[189] واعترافا بإمكانية منع المحتوى المشروع، تشترط المادة 17(9) «أن يضع مقدمو خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت آلية فعالة وسريعة لتقديم الشكاوى وسبل الانتصاف تكون متاحة لمستخدمي خدماتهم في حال حدوث منازعات حول إعاقة النفاذ إلى المصنفات أو المواد الأخرى التي يحمّلونها أو إزالتها.» وتنص المادة أيضا على أن «تضمن الدول الأعضاء إتاحة آليات الانتصاف خارج المحكمة لتسوية النزاعات.» ويبدو أن ذلك يقر بوضوح بإمكانية وضع آليات بديلة وسريعة وفعالة من أجل تسوية تلك النزاعات.

وفي ما يتعلق بنظام «الملاذ الآمن» الحالي، توجد هنا أيضا إمكانية اللجوء إلى حلول السبل البديلة لتسوية النزاعات الموصى بها. وفي الولايات المتحدة، يمكن مواجهة طلب «الإشعار والإزالة» بإشعار مضاد، على أساس أن المستخدم يستخدم المحتوى بطريقة مصرح بها أو معفاة من القيود. ومع ذلك، يمكن أن يستغرق استرجاع المحتوى 10-14 يوما، وفقا للمتطلبات القانونية الحالية. وكما يقر مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف:

> «[توجد] مخاوف بشأن الإطار الزمني البالغ 10 إلى 14 يوما لاسترجاع المحتوى بعد الإشعار المضاد، كما هو منصوص عليه في المادة الراهنة 512(ز)(2)(جيم). ويعارض أصحاب المصلحة من جميع الخلفيات هذا الإطار الزمني، بحجة أن هذه الفترة إما قصيرة جدا أو طويلة للغاية. ولمعالجة هذه الشواغل، يحتاج الطرفان إلى طريقة للبت في مطالباتهما: السماح للمستخدمين بالطعن في إشعار الإزالة عند استلامه والسماح لأصحاب الحقوق بتقديم مطالبة استجابة للإشعار المضاد. ورغم أنه من الممكن حاليا القيام بذلك في المحكمة الفدرالية، كما لاحظ المكتب في مناسبات متعددة، فإن الدعاوى القضائية الاتحادية مكلفة ومعقدة وغالبا ما تكون بطيئة. ولمعالجة أوجه القصور هذه، يمكن للكونغرس أن ينظر في اعتماد طريقة بديلة للفصل في منازعات التعدي على الإنترنت ضمن الإطار العام للإشعار والإزالة. وللحد من اعتماد النظام الحالي على المحكمة الفدرالية، ينبغي أن تكون أي طريقة بديلة من هذا القبيل أقل تكلفة، وبسيطة بما يكفي لمشاركة الطرفين في غياب محام، وكفؤة».[190]

ويشير ذلك بوضوح إلى إمكانية استخدام آليات السبل البديلة لتسوية النزاعات المصممة خصيصا للمساعدة في تسوية هذه النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الاستقصائية والمقابلات

عرض هذا الفصل العنصر الرئيسي في تقريرنا، الذي يدمج النتائج المستخلصة من الدراسة الاستقصائية والمقابلات التي أجرتها الويبو ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة مع مجموعة من أصحاب المصلحة المشاركين في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في مختلف أنحاء العالم.

خصائص المجيبين

تلقت الدراسة 997 ردّا صالحا، وأجريت 74 مقابلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومن بين المجيبين على الاستقصاء، عمل 41 في المئة في شركات المحاماة، وعمل ما يقرب من 18 في المئة في شركة كانت صاحبة حق المؤلف أو المحتوى، أو وسيطا أو منصة على الإنترنت، و10 في المئة تقريبا في منظمات الإدارة الجماعية (الشكل 1.3).

الشكل 1.3: أماكن عمل المجيبين

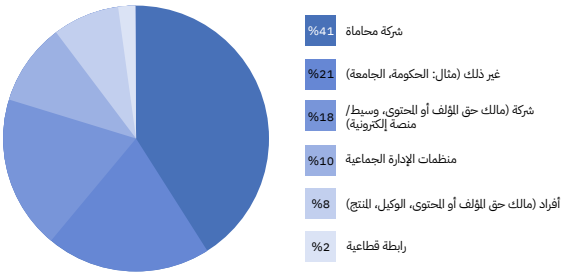

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (997).

من بين الشركات والمنظمات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، كانت نسبة 61 في المئة منها هي شركات صغيرة ومتوسطة (46 في المئة منها لديها 1 إلى 50 موظفا، و15 في المئة منها لديها 51 إلى 250 موظفا). وكان 16 في المئة من المجيبين يمثلون مؤسسات أكبر لديها أكثر من 250 موظفا (7 في المئة منها لديها بين 250 إلى ألف موظف و9 في المئة منها لديها أكثر من 1000 موظف)، و23 في المئة يعملون في هياكل لا يوجد فيها موظفون (23 في المئة) (الشكل 2.3).

الشكل 2.3 عدد الموظفين

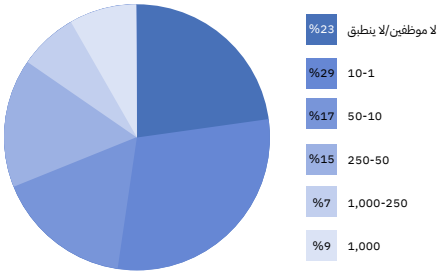

وكان 49 في المئة من المجيبين هم من الممارسين القانونيين (المحامون الخارجيون والداخليون). وكان أكثر من ثلث (34%) المجيبين يشغلون مناصب إدارية. وكان الوسطاء والمحكمون أيضا ممثلين تمثيلا جيدا (26 في المئة من المجيبين) (الشكل 3.3).

الشكل 3.3: منصب/دور المجيب

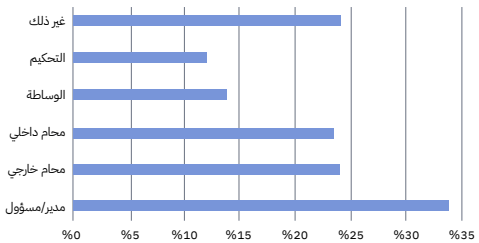

تظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (997). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

وقد اختلف مستوى الخبرة، حيث أن 60 في المئة من المجيبين لديهم خمس سنوات على الأقل من الخبرة و40 في المئة لديهم أقل من خمس سنوات من الخبرة (الشكل 4.3).

الشكل 4.3: خبرة المجيب في مجال حق المؤلف والمحتوى الرقمي بين المؤسسات

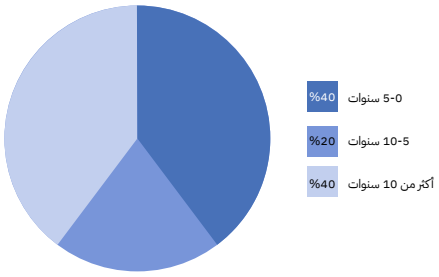

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (997).

استهدفت الدراسة الاستقصائية والمقابلات جمهورا عالميا، وجاءت الردود من 129 دولة من جميع المناطق. ويبين الشكل 5.3 المناطق والبلدان الأساسية للمجيبين. وتشمل الدراسة أيضا إجراء مقابلات مع المجيبين في الأرجنتين والبرازيل والصين والدانمرك وألمانيا واليونان واليابان والمكسيك وبولندا وجمهورية كوريا وسنغافورة وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزمبابوي.

الشكل 5.3 مناطق المجيبين الأساسية

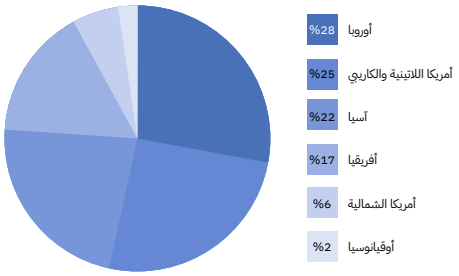

أوروبا 28%

ألبانيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، هولندا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، صربيا، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة

أمريكا اللاتينية والكاريبي 25%

الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)

آسيا 22%

أفغانستان، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، جورجيا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، العراق، إسرائيل، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ماليزيا، ميانمار، نيبال، عُمان، باكستان، الفلبين، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سري لانكا، تايلند، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فييت نام، اليمن

أفريقيا 17%

الجزائر، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليبريا، ملاوي، مالي، موريشيوس، المغرب، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، توغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي

أمريكا الشمالية 6%

المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية

أوقيانوسيا 2%

أستراليا، نيوزيلندا، ساموا، فانواتو

وتبين نتائج المناطق بوصفها النسب المئوية للعدد الإجمالي للردود (984). وتدرج الدول الأعضاء باعتبارها النسب المئوية للمنطقة التي تمثلها.

وتعرض الأقاليم التي يعمل فيها المجيبون شكل أساسي في الشكل 6.3.

الشكل 6.3 المناطق التي يعمل فيها المجيبون بشكل أساسي

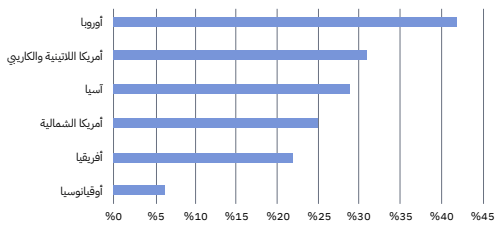

تظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (997). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

خصائص النزاعات

تشير الردود إلى أن حوالي 61 في المئة من المجيبين كانوا أطرافا في منازعات نشبت بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في السنوات الخمس الماضية (الشكل 7.3). ومن بين هؤلاء المجيبين، أكثر من 65 في المئة كانوا مدعين أو ممثلين عن المدعي، فيما كان 45 في المئة منهم مدعى عليهم أو ممثلين عن المدعى عليه. وشارك المجيبون الآخرون إما كوسطاء (25 في المئة) أو محكمين (15 في المئة) في هذه النزاعات (الشكل 8.3).

الشكل 7.3 – مشاركة المجيبين في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

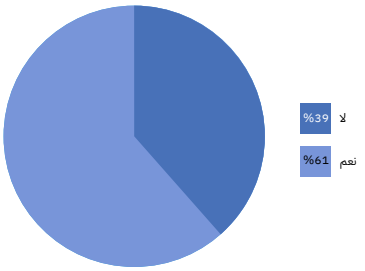

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (997).

الشكل 8.3 – دور المجيبين في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

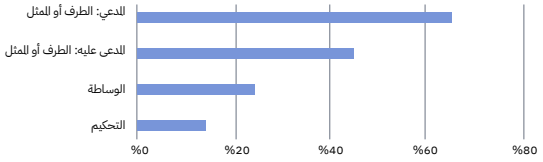

تظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (381). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

وكانت المسألة محل النزاعات التي شارك فيها المجيبون في السنوات الخمس الماضية متباينة (الشكل 9.3). وكانت أكثر أنواع النزاعات شيوعا متعلقة بالبرمجيات (41 في المئة)، والمصنفات الموسيقية (38 في المئة)، والإعلانات (35 في المئة)، والمصنفات الأدبية (34 في المئة)، والمصنفات السينمائية (28 في المئة)، والمصنفات الفوتوغرافية (27 في المئة)، وقواعد البيانات (26 في المئة). وكانت نسبة 57 في المئة من هذه النزاعات غير تعاقدية و67 في المئة محلية (الشكلان 10.3 و11.3). وتعكس نتائج المقابلات اتجاهات مماثلة في ما يتعلق بموضوع هذه النزاعات (الجدول 3.1)، ولكن المقابلات كشفت أيضا أن أكثر أنواع النزاعات تواترا تتعلق بالتعدي والترخيص.

الشكل 9.3 - موضوع النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

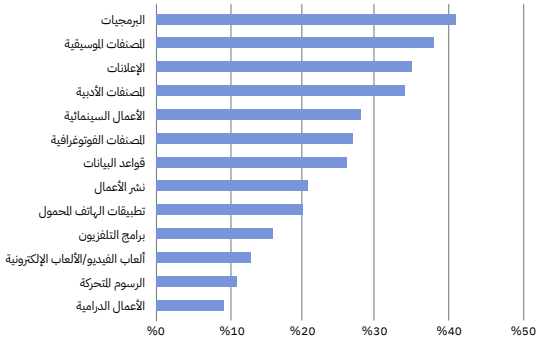

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (382). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

الجدول 1.3 الموضوعات الثلاثة الأولى من النزاعات (مصنفة بحسب المواقع الأساسية للمجيبين)

	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا
1	المصنفات الموسيقية	البرمجيات	البرمجيات	البرمجيات	المصنفات الأدبية	المصنفات الموسيقية
2	المصنفات الأدبية	المصنفات الموسيقية	المصنفات الموسيقية	الإعلانات	البرمجيات	الإعلانات
3	الإعلانات	المصنفات الأدبية	المصنفات الفوتوغرافية	المصنفات الأدبية	الإعلانات/ المصنفات الفوتوغرافية	المصنفات السينمائية/ الدرامية

الشكل 10.3 النسبة المئوية التقريبية للطلبات غير التعاقدية

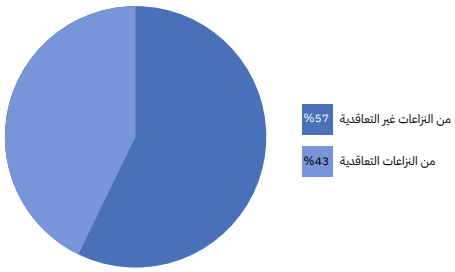

تظهر النتائج على أنها متوسط النسب المئوية.

الشكل 11.3 النسبة المئوية التقريبية للمنازعات المحلية والدولية

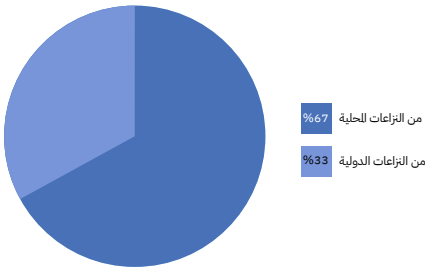

تظهر النتائج على أنها متوسط النسب المئوية.

تحليل بحسب نوع المجيب للنسب المئوية التقريبية للمنازعات غير التعاقدية والتعاقدية، والنزاعات المحلية والدولية (في السنوات الخمس الأخيرة)

يبين الجدول 2.3 الردود الواردة في الشكلين 10.3 و11.3 بحسب نوع المجيب. ويبين الجدول أن منظمات الإدارة الجماعية والشركات الكبيرة تشارك بشكل خاص في النزاعات غير التعاقدية والمحلية مقارنة بالأنواع الأخرى من المجيبين.

الجدول 2.3 التحليل بحسب نوع المجيب

	غير التعاقدية	التعاقدية	المحلية	الدولية
منظمات الإدارة الجماعية	%76	%24	%77	%23
الشركات الكبيرة	%70	%30	%60	%40
الشركات الصغيرة والمتوسطة	%54	%46	%58	%42
الأفراد	%51	%49	%55	%45

تحليل المقابلات حول موضوع النزاعات

وفي ما يتعلق بالنزاعات التعاقدية، حيث توجد علاقة تجارية قائمة بين الطرفين، تم تحديد الأنواع التالية من النزاعات.

- ذكر الكثير من المجيبين على الاستبيان *النزاعات* المتعلقة بالبرمجيات.[191] وشمل ذلك المسائل التالية: مسألة من يملك شفرة البرنامج الحاسوبي الذي طُلِب من المبرمجين إعداده عند توقف العلاقة التجارية؛ ومسائل الملكية عند تحسين أو تحديث الشفرة الموجودة إلى حد كبير؛ والتعامل بين المصادر المفتوحة المتضاربة والتراخيص المسجلة المتعلقة بنفس مجموعة البرمجيات؛ والنزاعات التعاقدية عندما يتبين أن البرمجيات المستحدثة غير مرضية. وقد اعتبر تطوير ألعاب الفيديو، بوصفه جانبا محددا من جوانب تطوير البرمجيات، نوعا من النزاع المتكرر من قبل البعض.[192]
- كذلك، أشير إلى النزاعات بين *الناشرين والمؤلفين* في ما يتعلق بالمكافأة المناسبة للكتب الإلكترونية وغيرها من الأنساق الرقمية الجديدة. وترتبط هذه القضايا بنماذج جديدة من التوزيع الرقمي، تعمم المنشورات على نطاق أوسع على الجماهير الجديدة، أو برقمنة فهرس عكسي لوسائل الإعلام المطبوعة، حيث يسعى المؤلفون إلى الحصول على نصيب من الإيرادات الجديدة.[193]
- ومن المسائل الأخرى المذكورة هي *دقة البيانات* الواردة في تقارير الاستخدام (مثل عدد المرات التي ينظر فيها إلى العمل المحمي والاستماع إليه أو تنزيله).[194] يعتمد مقدمو الخدمات والمنصات على الإنترنت مقاربات مختلفة عند محاولة احتساب عدد المرات التي تم فيها استهلاك المحتوى (على سبيل المثال، ما إذا كان الشروع في عرض شريط فيديو يُعتبَر مشاهدة، أو الوقت الذي أمضاه المستخدم في مشاهدة الفيديو) من أجل إعداد تقارير دقيقة.[195]
- *النزاعات المتعلقة بملكية المحتوى* الذي يتم استهلاكه رقميا تزداد حدة، نظرا إلى أن حق المؤلف يفتقر إلى أي شرط شكلي لتسجيل الملكية. وعندما يتم نقل قوائم موسيقية بأكملها، فإن حاملي الرخص لا يكونون دائما على علم بالتغيير في الملكية، وقد يتلقون اتصالات من أجل الدفع من جانب المالكين السابقين والحاليين.[196] كما أن المنصات الإلكترونية تواجه أيضا طلبات متنافسة على الدفع من أصحاب الحقوق، المتواجدين في بعض الأحيان في ولايات قضائية مختلفة. وبالتالي، تكون المنصات الإلكترونية غير متأكدة من الجهة التي ينبغي أن تدفع لها.[197]
- تشمل *النزاعات المتعلقة بمنظمات الإدارة الجماعية* المظالم المتعلقة بإيرادات الترخيص-بما فيها الإيرادات المتأتية من الاستخدامات عبر الحدود وعلى الإنترنت-التي جمعتها منظمة الإدارة الجماعية ولكن لم يتم تقاسمها على نحو كاف مع مبدعي المحتوى، مثل الموسيقيين.[198] وكما هو متوقع، تتعلق النزاعات أيضا بمدفوعات الترخيص التي يدين بها مستخدمو المصنف المحمي.[199] وأشار المجيبون أيضا إلى المفاوضات بين منظمات الإدارة الجماعية، التي تمثل أصحاب الحق في الموسيقى أو التسجيل الصوتي، ومنصات التواصل الاجتماعي، بشأن التصريح لعرض المحتوى. وأشير إلى النزاعات المتعلقة بما إذا كان استخدام معين للمحتوى يقع ضمن نطاق ترخيص قائم.[200] أخيرا، توجد منازعات بين منظمات الإدارة الجماعية

في ما يتعلق بتقاسم الإيرادات، مثل الحالات التي يتم فيها تقاسم العائدات المتأتية من ضريبة على وسائط الإعلام عبر فئات مختلفة من أصحاب الحقوق: المنتجون والملحنون، ومخرجو الأفلام، والكتاب، وفنانو الأداء الموسيقي، والممثلون.[201]

- وتم تحديد مجموعة واسعة من *النزاعات التعلقة بالترخيص*. ومن الأمثلة على ذلك العملاء الذين ينتجون محتوى لإحدى منصات البث الترفيهي، ثم يرغبون في توزيع المحتوى على منصة أخرى،[202] وصناع الأفلام الوثائقية الراغبين في ترخيص لقطات قصيرة (مثلا من المباريات الرياضية)، ولكنهم لا يحصلون على الترخيص أو تُفرض عليهم شروط غير معقولة،[203] والمطوّرون الذين يواجهون صعوبات في استخدام المواد المحمية بموجب حق المؤلف في ألعاب الفيديو.[204] وتتعلق النزاعات غالبا بعقود قديمة يتم تكييفها لتتلاءم مع استخدامات جديدة.[205] ويشمل ذلك النزاعات المتعلقة بوجود ونطاق التزامات تقاسم الإتاوات للاستخدامات الرقمية للمحتوى المتنازل عنه/المرخص به في حقبة ما قبل التكنولوجيا الرقمية. وهناك تعقيدات إضافية في ما يتعلق بسلاسل العقود الطويلة التي تنطوي على ترخيص من الباطن.[206]

عادة ما تنطوي *النزاعات غير التعاقدية* على أنواع مختلفة من الانتهاكات من قبل أطراف ثالثة غير مرخّص لها. وغالبا ما تكون حقوق مثل النسخ (نسخ المصنف) أو التوزيع أو النقل إلى الجمهور وإتاحة المصنف على شبكة الإنترنت هي موضوع المنازعة. وقد ذكر المجيبون الأمثلة التالية:

- ذكر بعض المجيبين أن *أطرافا ثالثة تنسخ شكل الصفحات الشبكية ومحتوياتها*.[207]
- وذكر المجيبون أنهم يواجهون ما يسمى «سماسرة حق المؤلف» أو أصحاب الفرص الانتهازية المتعلقة بحق المؤلف. وهذه الكيانات هي أطراف تسعى إلى إنفاذ حق المؤلف على الإنترنت لتوليد الإيرادات بطريقة انتهازية وغير معقولة من دون أن تنشئ المصنفات الأساسية أو تسعى إلى تطويرها تجاريا.[208] وتعتمد هذه الكيانات على تكنولوجيات البحث الأكثر تعقيدا أو المتعددة الوسائط. وعند العثور على تطابق (على سبيل المثال، للحصول على صورة عن طريق البحث بالصورة في موقع إلكتروني)، يرسل هؤلاء عدة خطابات تطالب بدفع رسوم لتسوية مطالبات التعدي. وليس من الواضح في بعض الأحيان ما إذا كانت هذه الكيانات مخولة فعلا لتمثيل أصحاب الحقوق في المحتوى ذي الصلة.[209]
- وفي ما يتعلق *بالمنصات الإلكترونية التي تستضيف المحتوى*، استخدم المجيبون تسهيلات «الإشعار والإزالة» التي توفرها هذه المنصات.[210] بالنظر إلى نطاق التعديات، وعدم الكشف عن هوية الأطراف المتعدية والقيمة المنخفضة نسبيا للتعديات، اعتُبِرَت آليات الاستجابة الخاصة بالمنصات أنسب حق بالنسبة للمتعدين التجاريين، بدلا من التحكيم (مثلا). ولكن، هناك وعي بالتغيرات الأخيرة التي طرأت على نموذج «الملاذ الآمن» الحالي للمنصات، الذي يحميها من التعديات التي قد يرتكبها المستخدمون.[211] فيؤدي النظام الجديد المنشأ بموجب المادة 17 من التوجيه والمناقشات المتعلقة بالسياسة العامة في الولايات المتحدة، على نحو متزايد، إلى الدعوة بشكل متزايد إلى فرض التزامات جديدة على مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت برصد المحتوى المتاح، من خلال اعتماد نظم الغربلة المؤتمتة.[212] في الوقت الحالي، يعتمد بعض مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت الأكبر حجما طوعا مثل هذه الأنظمة-عبر مسح عمليات التحميل تلقائيا للمحتوى السمعي البصري المخالف-ولكن يبدو أن الاتجاه التشريعي يتجه نحو إلزام مقدمي الخدمات الأكبر على الأقل باعتماد الترشيح والمراجعة البشرية. ويمكن لمستخدمي مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت الذين يعتقدون أن الشكاوى المقدمة ضد ملفاتهم المحملة باطلة أو يعتقدون أن الفيديو الخاص بهم صُنّف خطأ بواسطة تكنولوجيا التصفية المؤتمتة، يمكن أن يطعنوا في دعوى التعدي عن طريق المراجعة البشرية و/أو السبل البديلة لتسوية النزاعات. ويمكن لقرارات الخبراء المحايدة أن تحل هذه النزاعات بتكلفة زهيدة وعلى وجه السرعة، على النحو المعترف به في المادة 17(9) من التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحّد.
- وفي حالة الادعاء بالتعدي، يتم التحجج بالاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف. وأشار المجيبون إلى أهمية التقييدات المتعلقة بإتاحة المصنفات على الإنترنت للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيف يمكن لبعض الاستخدامات الثقافية أن تكون متعدية من الناحية التقنية، ولكن من الصعب متابعتها (على سبيل المثال، عندما يقرأ الأطفال الكتب المفضلة على المنصات السمعية البصرية) والنمو الهائل في استخدام المواد على الإنترنت للأغراض التعليمية خلال جائحة كوفيد-19.[213]

بالإضافة إلى ذلك، لاحظ غالبية الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية زيادة في عدد النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في السنوات الأخيرة. وأشار البعض إلى التنوع المتزايد في استخدام المصنفات الرقمية المحمية بحق المؤلف وأنواع النزاع الجديدة الناجمة عن ذلك.[214] وأشار الكثير من المشاركين إلى تزايد النزاعات المرتبطة بالأنساق الرقمية الجديدة الجاري استغلالها والمحتوى الرقمي الذي يجري استحداثه في الأسواق الجديدة،[215] من قبيل الكتب الإلكترونية[216] و الموسيقى المنشورة ذاتيا أو التي تقوم على التوزيع الذاتي،[217] والراديو على الإنترنت[218] والرسوم المتحركة على الإنترنت.[219]

في بعض الدول، مثل الصين وجمهورية كوريا، أدّت الرقمنة الشاملة للموسيقى، الأفلام، والتلفزيون وغير ذلك من أنساق المحتوى إلى طفرة في النزاعات الرقمية لحق المؤلف في السنوات الأخيرة.[220] ومع ازدياد حجم المحتوى الرقمي الجديد الذي تنتجه المؤسسات ويستهلكه الأفراد، والسهولة النسبية لنشر المواد المحمية بحق المؤلف على الإنترنت، ازداد تواتر هذه النزاعات أيضا.[221] كما أشار بعض المجيبين إلى أن أصحاب حق المؤلف (بما في ذلك الشركات والفنانون) يدركون قيمة حق المؤلف والحقوق المتصلة به بشكل متزايد والحاجة إلى حمايتها بصورة أكثر فعالية.[222] وأدى هذا الوعي المتزايد إلى ارتفاع عدد المطالبات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى الرقميين التي تحال إلى المحاكم أو الآليات البديلة لتسوية النزاعات.[223]

وفقا لممثل قانوني في الصين:

> «شهدت النزاعات الرقمية لحق المؤلف في الصين نموا سريعا في السنوات القليلة الماضية. وتوجد حاليا ثلاث محاكم معنية بالإنترنت في الصين، في كل من بيجين وهانغتشو وغوانغزو. وإذا أخذنا محكمة بيجين الخاصة بالإنترنت كمثال، فإن أكثر من نصف الحالات التي تنظر فيها هي قضايا تعد على الإنترنت، ويفوق عددها 10,000 قضية في السنة».[224]

وعلق أيضا أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، وهو ممثل لإحدى الشركات في جمهورية كوريا، مشيرا إلى ما يلي:

> «[النزاعات الرقمية المتعلقة بحق المؤلف] ازدادت بلا شك [...] ومع تطور الكثير من التكنولوجيات مثل «خدمة الوسائط الفائقة» أو (OTT) [البث المباشر للمحتوى الإعلامي]، أصبح النفاذ عبر الإنترنت إلى المحتوى أسهل وأسرع. وعلى وجه الخصوص، ازدادت مطالبات التعدي المقدمة من شركات أجنبية بسبب سهولة النفاذ إلى المحتوى في جميع أنحاء العالم».[225]

نماذج عن النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المتصلة به المحالة إلى مركز الويبو

المصنفات السمعية البصرية

- شركتان من الشركات الأوروبية المتخصصة في الآثار الرقمية ومنتج في أمريكا اللاتينية بشأن الاتفاق على الإنتاج المشترك لأفلام الصور المتحركة
- شركة توزيع التلفزيون والاتحاد الدولي للرياضة بشأن الاتفاق على البث الحصري للمنافسات الرياضية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- اثنان من المنتجين الآسيويين ومنتج أوروبي بشأن الاتفاق على تطوير حلقة تجريبية من تلفزيون الواقع
- مؤلف إنتاج سمعي بصري وعدد من شركات البث الآسيوية في ما يتعلق بقيمة الإتاوات التي ستدفع لقاء عمله
- جمعية منتجي الأفلام ومشغل موقع إلكتروني في ما يتعلق بالتعدي على حق المؤلف من خلال إتاحة الأفلام والبرامج التلفزيونية على الموقع الإلكتروني
- مبدع ومنظم مناسبات بشأن التعدي المزعوم على حق المؤلف للآثار الرقمية المزمع استخدامها في البث الحي للمنافسات الرياضية
- منتجان من أمريكا اللاتينية وشركتان أوروبيتان في صناعة الترفيه في ما يتعلق بالنسخة المزعومة لبرنامج تلفزيوني استحدثه منتجان من أمريكا اللاتينية في ولايتهما القضائية الأصلية

تطبيقات الهاتف المحمول

- شركات ناشئة في الشرق الأوسط وفي الولايات المتحدة في ما يتعلق باتفاق الترخيص على التطبيقات المتحركة
- الاستخدام غير المصرح به وتوزيع الأيقونات المحمية بحق المؤلف للتطبيقات المحمولة

المصنفات الموسيقية

- مجموعة من جمعيات النشر الموسيقي ومنظمة إدارة جماعية بشأن توزيع الإتاوات للنشر العام عبر البث التلفزيوني للمصنفات الموسيقية
- الإتاوات غير المدفوعة لمؤلف المصنفات الموسيقية المدرجة في المسلسلات التلفزيونية التي تنتجها شركة الترفيه المتعددة الجنسيات والبث عبر منصة «خدمة الوسائط الفائقة» أو OTT
- مؤلف ومنصة إلكترونية بشأن إزالة مصنفه الموسيقي بسبب التعدي على حق المؤلف

المصنفات الفوتوغرافية

- مصور أوروبي وشركة إعلام آسيوية في ما يتعلق بنشر الصور على الإنترنت من دون تصريح أو دفع
- شركة تقدم خدمات إنفاذ حق المؤلف (نيابة عن مجموعة وسائل الإعلام الأوروبية) وشركة أوروبية بشأن دفع الإتاوات للاستخدام غير المصرح به للصور على موقع إلكتروني

منازعات منصات التواصل الاجتماعي

- التعدي على حق المؤلف للاستخدام غير المصرح به لمحتوى موقع إلكتروني على منصة تواصل اجتماعي
- التعدي على حق المؤلف لتصوير شخصية رسوم متحركة من حساب على منصة تواصل اجتماعي

منازعات البرمجيات

- شركة آسيوية ومطور برمجيات أوروبي بشأن نطاق اتفاق ترخيص البرمجيات لتوفير خدمات دفع متنقلة في البلدان الآسيوية
- مطور برمجيات في الولايات المتحدة وشركة أوروبية في ما يتعلق باتفاق ترخيص البرمجيات الأمنية عبر الإنترنت

ألعاب الفيديو/الألعاب على الإنترنت

- شركة ألعاب فيديو ومطور بشأن التعدي على حق المؤلف، ودفع الإتاوات، وحجب البث للمسابقات الرياضية الإلكترونية على منصة إنترنت
- الانتهاك المزعوم لحقوق المؤلف في ما يتعلق بسيناريو لعبة فيديو
- منشئ شخصيات للألعاب الإلكترونية وطرف آخر، في ما يتعلق بالاستخدام غير المصرح به للشخصيات في المصنفات السمعية البصرية على الإنترنت

وكانت الدول التي وقعت فيها معظم النزاعات بحسب المجيبين هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين والمكسيك وألمانيا وفرنسا والأرجنتين وإسبانيا (الشكل 12.3).

الشكل 12.3 الدول التي نشبت فيها منازعات المجيبين (البلدان العشرون الأولى)

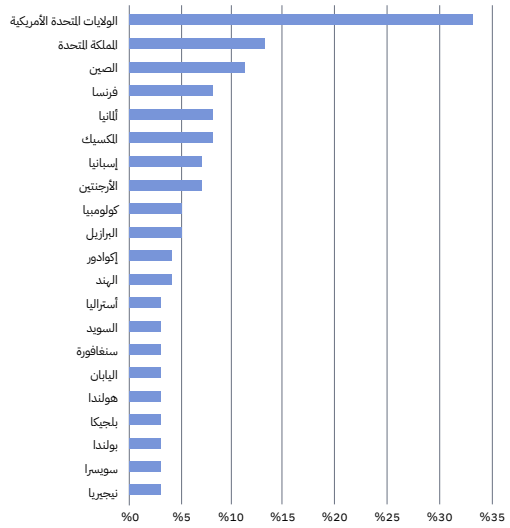

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (369). وأُتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

بالنظر إلى *قيمة المطالبات أو النزاعات*، أشار 59 في المئة من المشاركين في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في السنوات الخمس الأخيرة إلى أن منازعاتهم اندرجت في الفئة التي تتراوح بين 10,000 و100,000 دولار أمريكي. كما كانت النزاعات بين 0 و10,000 دولار أمريكي شائعة (41 في المئة)، إلى جانب منازعات العالية القيمة أي من 100,000 دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي (39 في المئة). وكان عدد المشاركين في النزاعات التي تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي أو أكثر (17 في المئة بين 1 و10 ملايين دولار أمريكي، و8 في المئة أكثر من 10 ملايين دولار أمريكي). وعلى وجه الخصوص، شاركت نسبة كبيرة من المجيبين في منازعات لم تكن تتعلق بمبلغ نقدي (36 في المئة) (الشكل 13.3).

الشكل 13.3 المبالغ المتعلقة بمنازعات المجيبين

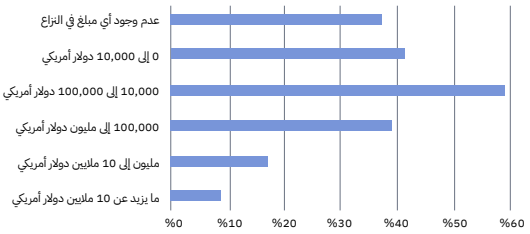

تظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (303). وأُتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

المبالغ المتنازع عليها في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية (بحسب الموقع الأساسي للمجيبين ونوعهم)

يفصّل الشكل 14.3 الردود الواردة في الشكل 13. 3 بحسب الموقع الرئيسي للمجيبين. ويبين الرسم البياني أن المبالغ الأكبر هي تلك الخاصة بالنزاعات في أمريكا الشمالية وآسيا وأوروبا.

الشكل 14.3

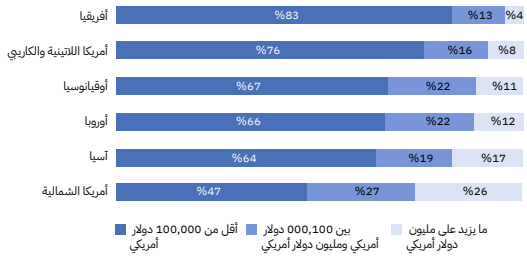

وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الويبو إلى أن 41 في المئة من النزاعات بين الشركات الكبيرة و40 في المئة من النزاعات التي تنشب بين الشركات الصغيرة والمتوسطة قيمتها أدنى من 10,000 دولار أمريكي. فقط 15 في المئة من النزاعات بين الشركات الكبيرة و10 في المئة من منازعات الشركات الصغيرة والمتوسطة تجاوزت قيمتها مليون دولار أمريكي.

وكانت التعويضات أكثر سبل الانتصاف شيوعا التي لجأ إليها أصحاب المطالبات (70 في المئة) والمدعى عليهم (41 في المئة) المشاركين في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في السنوات الخمس الماضية. أما المطالبات المتعلقة بالإتاوات فكانت أيضا شائعة لدى أصحاب المطالبات (63 في المئة) والمدعى عليهم (37 في المئة). وسعى نحو 49 في المئة من أصحاب المطالبات إلى استصدار تصريح بالتعدي؛ وسعى 35 في المئة من المدعى عليهم إلى إعادة التفاوض على العقد (الشكل 15.3).

الشكل 15.3 سبل الانتصاف الشائعة المتبعة في النزاعات

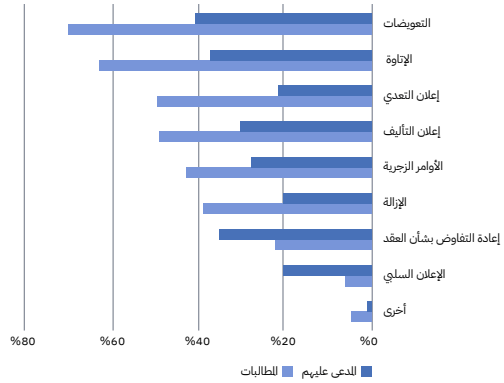

وظهرت النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي لأصحاب المطالبات (361) والمدعى عليهم (194). وأُتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

نتائج النزاعات

تبين نتائج الدراسة الاستقصائية أن التسوية هي النتيجة الأكثر شيوعا للمنازعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في النزاعات التعاقدية (48 في المئة) والنزاعات غير التعاقدية (65 في المئة) (الشكل 16.3). وكانت النتيجة الثانية الأكثر شيوعا بالنسبة للأطراف هي الحكم الصادر عن المحكمة، بمعدل أعلى في النزاعات غير التعاقدية (41 في المئة) مقارنة بالنزاعات التعاقدية (27 في المئة). وكانت نسبة قرارات التحكيم متشابهة في النزاعات التعاقدية (15 في المئة) والنزاعات غير التعاقدية (12 في المئة).

الشكل 16.3: النتائج الشائعة للمنازعات

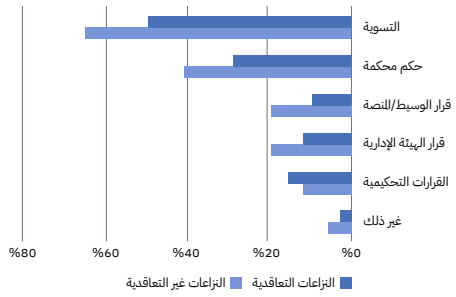

تظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية المكونة للعدد الإجمالي للمجيبين (372). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

أمثلة عن التسوية في قضايا الويبو بشأن الوساطة والتحكيم-القضايا المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى

وساطة الويبو في تسوية منازعة متعلقة بإتاوة حق المؤلف التلفزيونية

شاركت مجموعة من منظمات الإدارة الجماعية الأوروبية وعدد من مشغلي الكابلات الرقمية في منازعة بشأن أجور محطات التلفزة الوطنية والأجنبية التي يقدمها مشغلو الكبلات على أساس تعريفة مشتركة راسخة. ووافقت الأطراف على إحالة النزاع إلى وساطة الويبو من خلال الموافقة على اتفاق احتكام. وفي الاتفاق، عينت الأطراف وسيطا من الويبو وخبيرا في مجال حق المؤلف لمساعدتهما في المناقشات التقنية بشأن التعريفات وقانون حق المؤلف الوطني والدولي. وأبرم الطرفان اتفاق تسوية في غضون أربعة أشهر.

وساطة الويبو في تسوية منازعة متعلقة بالأنساق التلفزيونية

نشأت منازعة متعلقة بنسخة نسق تلفزيوني خاص ببرنامج اختبارات بين شركات إنتاج في المملكة المتحدة وألمانيا. وادعت الشركة التي مقرها المملكة المتحدة، والتي استحدثت النسق التلفزيوني وطورته، أن هناك أوجه شبه كبيرة بين برنامجها وبرنامج ألعاب آخر أنتجته الشركة الألمانية. وعقب تبادل الآراء بين الطرفين، اتفقا على إحالة النزاع إلى الوساطة وفقا لنظام الويبو بشأن الوساطة في الأفلام والإعلام. وتمكن الطرفان من تسوية نزاعهما بعد اجتماع لمدة يوم واحد مع الوسيط، مما أتاح إمكانية التعاون بين الشركتين.

التحكيم في الويبو لمنازعة بشأن البرمجيات

دخلت شركة آسيوية ومطور برمجيات أوروبي في اتفاق ترخيص لتوفير خدمات دفع متنقلة في عدد من الدول الآسيوية. ويتضمن الاتفاق بندا بشأن التحكيم في الويبو. وعندما نشأ نزاع يتعلق باتفاقات الترخيص بين الطرفين، بدأت الشركة الآسيوية إجراءات التحكيم في الويبو. وطلب الطرفان اتخاذ تدابير مؤقتة في سياق التحكيم. بناء على اقتراح من المحكم وبموافقة الطرفين، وبعد استعراض المرافعات الأخرى في القضية، عقد المحكم جلسة للمصالحة. وبعد إجراء المزيد من المناقشات، حسم الطرفان نزاعهما. ووافق المطور الأوروبي على دفع مبلغ معين إلى الشركة الآسيوية، التي وافقت بدورها على نقل حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة إلى المطور.

أنواع الآليات المستخدمة لتسوية النزاعات

أظهرت تجارب المجيبين على الاستقصاء أن أكثر الآليات استخداما[226] لتسوية النزاعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى غير التعاقدية في ما بين المؤسسات هي الإشعار والإزالة (48 في المئة).

وأشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أيضا إلى أن ذلك «أمر جيد» وأن مقدمي خدمات الإنترنت لديهم مبادئ توجيهية «محددة جدا» لمستخدمي خدماتهم، وإلى أنهم يعتمدون أنظمة لرصد المحتوى المخالف ويتخذون إجراءات لإزالة هذا المحتوى.[227] ومع ذلك، أشار شخص آخر من الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن المنصات التي تستخدم تدابير الإشعار والإزالة لا تخضع للتنظيم الجيد، و»يتعيّن إذا على المستخدمين أن يثقوا بصحة نوايا المنصة».[228]

أما في ما يتعلق بآليات تسوية النزاعات، فإن التقاضي في الولاية القضائية الوطنية للمجيبين هي الآلية الأكثر شيوعا المستخدمة لحل النزاعات التعاقدية (51 في المئة) وغير التعاقدية (44 في المئة). ومع ذلك، فيما يتعلق بالنزاعات غير التعاقدية، فإن الإشعار والإزالة هو الآلية المستخدمة في الغالب (48 في المئة). وغالبا ما تستخدم الوساطة والمصالحة في النزاعات التعاقدية (45 في المئة) والنزاعات غير التعاقدية (33 في المئة). واستخدم التحكيم أكثر في النزاعات التعاقدية (25 في المئة) مقارنة بالنزاعات غير التعاقدية (12 في المئة) (الشكل 17.3).

الشكل 17.3 الآليات المستخدمة لتسوية النزاعات

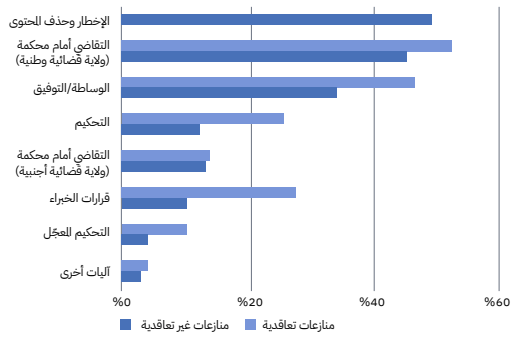

وتظهر النتائج المعروضة بالنسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (318). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت المقابلات عن وجود عدد قليل نسبيا من الآليات المتخصصة لحل النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، أو أن أصحاب المصلحة ليسوا على علم بهذه الآليات.[229]

ويبدو من المقابلات أن استخدام التحكيم والوساطة يختلف باختلاف المنظمات والدول. وتميل منظمات الإدارة الجماعية إلى اعتماد إجراءاتها الخاصة بالشكاوى والنزاعات، على النحو الذي أشار إليه أحد الذين أجريت معهم مقابلات:

«لدى منظمة الإدارة الجماعية آلية داخلية لتسوية هذه النزاعات. نحن لا نستخدم الوساطة في كثير من الأحيان، ولكننا نلجأ إلى التحكيم. ومع ذلك، فإننا نجري مفاوضات مباشرة مع منظمات الإدارة الجماعية الأخرى. وعندما نتعامل مع أصحاب الحقوق، يتعين عليهم اللجوء إلى المحكمة. وعليه، لا نستخدم الوساطة أو التحكيم في كثير من الأحيان في هذه المسائل».[230]

وقد اكتسبت بعض الولايات القضائية خبرة خاصة في مجال استخدام التحكيم كبديل للتقاضي في قضايا حق المؤلف بين المؤسسات:

«عندما تنشأ منازعات في سياق تجاري، تتم معالجتها يدويا، وتكون قائمة على الأدلة. ويطلب من المدعى عليه إثبات الملكية ثم الدفع. ويتم بهذه الطريقة حل الغالبية العظمى من الحالات. وعندما لا يحل ذلك المسألة، سيحاولون اللجوء إلى التحكيم ويتوقعون أن يلتزم الطرفان بالنتائج التي توصل إليها التحكيم. وتمتلك المملكة المتحدة الكثير من الخبرة في هذا الصدد».[231]

علاوة على ذلك، قد يشكل التقاضي الخيار المفضل عندما تنتشر ثقافة التخاصم، حيث ينظر إلى التقاضي على أنه أفضل استراتيجية لإنفاذ حقوق الطرف المعني:

«في كاليفورنيا، لا يستخدم الناس الوساطة ويفضلون إجراء محاكمة حضورية. وقد يعود ذلك إلى أن أحد الطرفين في العادة ليس لديه موقف قوي ولكنه يتوقع من الطرف الآخر القبول بعرض ما بسبب التكاليف المحتملة للتقاضي».[232]

الآليات الثلاث الأكثر استخداما لتسوية النزاعات (بحسب نوع المجيب)

يشير الجدولان 3.3 و4.3 إلى أن الوساطة/المصالحة هي الآلية الأكثر شيوعا التي تستخدمها منظمات الإدارة الجماعية والأفراد في ما يخص النزاعات غير التعاقدية والتعاقدية على حد سواء، وهي عموما الآلية الأكثر شيوعا لجميع أنواع المجيبين تقريبا.

وتفضل الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص آليات الإشعار والإزالة في النزاعات غير التعاقدية.

تستخدم الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول التقاضي أمام المحاكم في ولايتها القضائية المحلية لتسوية النزاعات التعاقدية.

الجدول 3.3 النزاعات غير التعاقدية

منظمات الإدارة الجماعية	الشركات الكبيرة	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد
الوساطة/المصالحة	الإشعار والإزالة	الإشعار والإزالة	الوساطة/المصالحة
التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية المحلية)	التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية الأجنبية)	الوساطة/المصالحة	الإشعار والإزالة
الإشعار والإزالة	التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية المحلية)	التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية الأجنبية)	قرارات الخبراء

الجدول 4.3 النزاعات التعاقدية

منظمات الإدارة الجماعية	الشركات الكبيرة	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد
الوساطة/المصالحة	التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية المحلية)	التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية الأجنبية)	الوساطة/المصالحة
التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية المحلية)	الوساطة/المصالحة	الوساطة/المصالحة	التقاضي أمام المحكمة (في الولاية القضائية المحلية)
قرارات الخبراء	لتحكيم	قرارات الخبراء	التحكيم/التحكيم في إطار القواعد العجلة

وساطة الويبو المتبوعة بالتحكيم

ما نسبته 30 في المئة تقريبا من قضايا التحكيم والتحكيم المرفوعة إلى مركز الويبو تتضمّن بند التدرّج في مراحل البت في المنازعة، الذي ينص على وساطة الويبو المتبوعة بتحكيم أو تحكيم معجّل، في حالة عدم التوصل إلى تسوية.

مثال على وساطة الويبو المتبوعة بالتحكيم المعجل

أبرمت دار نشر عقداً مع شركة برمجيات لتطوير حضورها على الإنترنت. وكان من الضروري إنجاز المشروع في غضون سنة واحدة، وتضمن العقد بندا يعرض النزاعات على الوساطة في الويبو، وإذا تعذر التوصل إلى تسوية في غضون 60 يوما، تحال المسألة إلى التحكيم المعجل الذي تديره الويبو. وبعد مرور بعض الوقت، لم تكن دار النشر راضية عن الخدمات التي قدمها المطور، ورفضت الدفع، وهددت بإلغاء العقد، وطالبت بتعويضات. وقدمت دار النشر طلبا للوساطة. وفي حين فشل الطرفان في التوصل إلى تسوية، أتاحت الوساطة لهما التركيز على القضايا التي تم تناولها في إجراءات التحكيم المعجلة التي تلت ذلك. وعقب انتهاء الوساطة، شرعت دار النشر في إجراءات تحكيم معجلة. ووفقا لما اتفق عليه الطرفان، عين مركز الويبو قاضيا مختصا كمحكم منفرد. وخلال جلسة الاستماع التي استغرقت يوما واحدا، أعرب الطرفان عن رغبتهما في تسوية قضيتهما، وطلب من المحكم إعداد اقتراح للتسوية. وقبل الطرفان اقتراح المحكم وطلبا من المحكم إصدار قرار التحكيم.

تصوّرات المجيبين وأولوياتهم

وبدا أن تصورات المجيبين لمختلف الآليات المستخدمة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية إيجابية بوجه عام، إذ اعتبروا أنها مناسبة في الإجمال. واستنادا إلى تجربة المجيبين في كل من هذه الآليات، كثيرا ما ينظر إلى الوساطة، والإشعار والإزالة، والتحكيم، والتقاضي أمام المحاكم في الولاية القضائية المحلية على أنها آليات مناسبة (56-64 في المئة). ورغم أن المحاكم اعتبرت في الغالب آلية مناسبة، وصفت نسبة أكبر من الردود التقاضي أمام المحاكم في ولاية قضائية أجنبية، مقارنة بالآليات الأخرى، على أنه آلية غير مناسبة (20 في المئة). أما آلية قرارات الخبراء فحازت على نسبة أعلى حصة من الأجوبة دون رأي (35 في المئة) (الشكل 18.3). وتتوافق هذه النتيجة مع الملاحظة العامة (المذكورة أعلاه في الاعتبارات الرئيسية المتعلقة باستخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات، في الفصل 2) المتعلقة «بميزة المحكمة المحلية» التي كثيرا ما تفضلها الأطراف عند التماس الإجراءات القانونية في ولاياتها القضائية المحلية. ومن هذا المنظور، يكون النزاع الذي يُنظر فيه في الولاية القضائية الأجنبية أقل تفضيلا من الآليات الأخرى لتسوية النزاعات.

الشكل 18.3 تصورات المجيبين بشأن آليات تسوية النزاعات

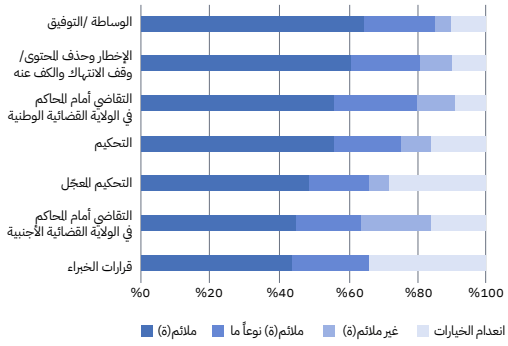

تظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للردود لكل فئة (310-328). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة

نظرة المجيبين لآليات تسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

أشار معظم المجيبين (80 في المئة من شركات المحاماة، و79 في المئة من الأفراد، و77 في المئة من منظمات الإدارة الجماعية، و57 في المئة من الشركات) إلى أن *الوساطة/ المصالحة* تعتبر على الأقل مناسبة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية.

وهناك نسبة كبيرة من شركات المحاماة (58 في المئة)، ومنظمات الإدارة الجماعية (53 في المئة)، والشركات (41 في المئة)، والأفراد (21 في المئة) الذين ليس لديهم رأي بشأن مدى ملاءمة التحكيم المعجل لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم معرفتهم بآليات التحكيم المعجلة.

وتعتبر نسبة كبيرة من المجيبين (64 في المئة من الأفراد، و57 في المئة من منظمات الإدارة الجماعية، و55 في المئة من الشركات، و53 في المئة من شركات المحاماة) *قرارات الخبراء* مناسبة إلى حد ما لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. ولدى الكثير من المجيبين (47 في المئة من شركات المحاماة و45 في المئة من الشركات و43 في المئة من منظمات الإدارة الجماعية و36 في المئة من الأفراد) رأيا بشأن مدى ملاءمة قرارات الخبراء. ويمكن أن يعزى ذلك أيضا إلى عدم إدراكهم لهذه الآلية البديلة لتسوية النزاعات.

يبدو أن المجيبين لهم أولويات متداخلة في حل هذه النزاعات بغض النظر عما إذا كان النزاع محليا أم دوليا (الشكل 19.3). وتمثلت أبرز الأولويات، مع نسب مئوية متطابقة تقريبا، في تكلفة وسرعة حل النزاع، إذ ذُكِر ذلك في 56-55 في المئة من الردود المتعلقة بالنزاعات الدولية و74 في المئة المتعلقة بالنزاعات المحلية. وتم تسليط الضوء أيضا على أهمية اعتبارات التكلفة والسرعة في المقابلات.[233]

وبعد التكلفة والسرعة، كانت *جودة النتيجة وقابلية إنفاذها* من الأولويات الأساسية عند تسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، إذ أشار إلى ذلك 45 في المئة من المشاركين في النزاعات الدولية و57 في المئة في النزاعات المحلية. كما حظيت *السرية* بمرتبة مهمة، لا سيما في النزاعات المحلية، حيث اعتبرها 47 في المئة من المجيبين من الأولويات (مقارنة بنسبة 34 في المئة في النزاعات الدولية). ومن الأسباب المحتملة لهذا الفارق بين النزاعات المحلية والدولية المخاوف بشأن المخاطر التي تمس السمعة المحلية للشركة التي تواجه هذه النزاعات. وبالمثل، اعتبرت السوابق القضائية أولوية أكبر في النزاعات المحلية (22 في المئة) منها في النزاعات الدولية (12 في المئة). واعتُبر المنتدى المحايد أولوية في 26 في المئة (النزاعات المحلية) و28 في المئة (النزاعات الدولية) من الردود.

ومن الأولويات الأخرى التي تم تحديدها في المقابلات أهمية الخبرة التقنية اللازمة لحل منازعات حقوق المؤلف الرقمية. وأشير إلى أن القضاة قد لا تكون لديهم المعارف اللازمة للتعامل مع هذه القضايا التي تحال إلى محاكمهم إلى جانب نظرهم في قضايا تجارية أخرى. وحتى المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية ليس لديها الخبرة الخاصة أو المعرفة الحديثة بالبيئة الرقمية السريعة التطور التي تقع فيها هذه القضايا. وأشار أحد الذين أجريت معهم المقابلات إلى ما يلي:

> «إن الميزة التي تتيحها السبل البديلة لتسوية النزاعات الرقمية لحق المؤلف مقارنة بالتقاضي أمام المحاكم تكمن في محكميها ووسطائها المحترفين. ورغم أن القضاة في المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية يتمتعون بالمعارف والمهارات والخبرات المهنية في مجال الملكية الفكرية، فإنهم ليسوا دائما على دراية بالتطورات الجديدة في البيئة الرقمية [...] وهذا يعني أنه يجب على الأطراف أن تطلب من الشهود الخبراء دعم مطالباتهم. لذا، يكتسب التحكيم أو الوساطة أهمية كبيرة بفضل المحكمين والوسطاء ذوي الخبرة الخاصة في المجال الرقمي».[234]

الشكل 19.3 أولويات التسوية بالنسبة إلى المجيبين

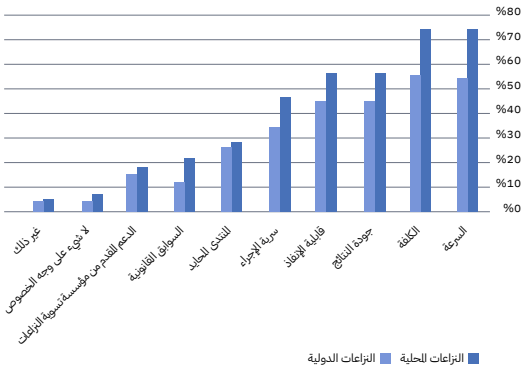

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (321). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

مثال على وساطة الويبو في نزاع يتعلق بإنتاج فيلم وثائقي

شاركت شركتان أوروبيتان في الإنتاج المشترك لفيلم وثائقي. وعقب إنجاز الفيلم، نشأ نزاع بينهما بشأن مسؤولية الميزانية التعاقدية وحصص السداد الناتجة عن ذلك. ولم يتضمن عقد إنتاج الفيلم بين الطرفين بندا لتسوية النزاعات، ولذلك وافق الطرفان في نهاية المطاف على إحالة المنازعة إلى وساطة الويبو عن طريق اتفاق احتكامي. وكان الطرفان حريصين على سرعة إجراء الوساطة. ووافقا على تعيين وسيط له خبرة في التعاون في مجال إنتاج الأفلام. وعقد اجتماع الوساطة لمدة يوم واحد بعد أربعة أسابيع من الشروع في الوساطة، وتمكن الطرفان، بمساعدة الوسيط، من تسوية نزاعهما خلال ذلك الاجتماع.

الأدوات المستخدمة في تسوية النزاعات

الأدوات الأكثر استخداما[235] من قبل المجيبين في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية كانت الإجراءات القائمة على المستندات حصرا (64 في المئة)، وتليها جلسات الاستماع عبر الفيديو (32 في المئة) وأدوات إيداع الملفات وإدارتها إلكترونيا (29 في المئة). واستخدم 25 في المئة من المجيبين منصات إلكترونية لحل النزاعات.

وخلال المقابلات، سلّط بعض أصحاب المصلحة الضوء على ثغرة في نطاق توافر أفضل الممارسات الواردة في المبادئ التوجيهية أو البروتوكولات لتسوية النزاعات. وقدمت بعض الاقتراحات المشتركة لوضع آليات مصممة خصيصا لتسوية النزاعات. وشملت تلك الأنشطة ما يلي: وضع أفضل الممارسات المماثلة لتلك التي وضعها الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) لتسوية النزاعات التجارية،[236] وإنشاء خدمات الوساطة المتخصصة والمحاكم على الصعيد الوطني واستخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات في الويبو للمنازعات الدولية.[237] وفي ضوء الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، أعرب بعض أصحاب المصلحة عن تأييدهم لإنشاء محاكم مستقلة يمكن النفاذ إليها في بيئة افتراضية.[238] وشدد البعض على ضرورة تجنب التشتت والسعي من أجل تحقيق الاتساق والتوحيد بين مختلف آليات تسوية النزاعات الموجودة في النظام الإيكولوجي العالمي.[239] وشجعت بعض التوصيات على وضع إطار للإجراءات البديلة لتسوية النزاعات يكون مرنا بما فيه الكفاية لإتاحة الابتكار الموضوعي والإجرائي المناسب في كل قضية.[240]

وأعلن بعض المجيبين أنهم يأملون في توفير مرحلة متخصصة قبل التقاضي أمام المحاكم،[241] ولاحظوا أن تسوية النزاعات الرقمية المتعلقة بحق المؤلف من خلال التحكيم والوساطة تمثل اتجاها متناميا. ومع ذلك، أشار المجيبون إلى مجالات التحسين الممكنة في السبل البديلة لتسوية النزاعات. على سبيل المثال:

«أعتقد أن التحكيم يمكن أن يكون مفيدا جدا، ولكن العتبة قد تكون مرتفعة جدا بالنسبة إلى شركة صغيرة. ويجبر ذلك الأطراف بالبحث عن طرق أخرى».[242]

«نشعر أن فعالية/فائدة آليات تسوية النزاعات من أجل التوصل إلى حل نهائي للمنازعات هي أحد العوامل الحاسمة بالنسبة للمستخدمين المحتملين، ونأمل في تطوير آليات يمكن أن تحل النزاعات بفعالية في هذا الصدد. [...] كما أن عدم إمكانية التنبؤ بنتائج السبل البديلة لتسوية النزاعات قد يثني المستخدمين المحتملين عن اللجوء إلى هذه الخيارات. وقد تساعد زيادة وضوح وكمية المعلومات المتعلقة بمجمع الوسطاء المحايدين، والأمثلة عن حالات مجهولة المصدر، وما إلى ذلك، على معالجة هذه المسألة».[243]

«عند المشاركة في الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات، شعرت أن معظم الخبراء ليس لديهم معرفة كبيرة بالتكنولوجيا الجديدة، وتحديدا البث الإلكتروني. ويبدو لي أنه من الضروري توسيع مجموعة الخبراء من مختلف المجالات للمشاركة في الخدمات البديلة لتسوية النزاعات».[244]

وكان هناك توافق عام في الآراء على ضرورة تطوير الآليات البديلة لتسوية النزاعات مع تعزيز إمكانية النفاذ والفعالية والتكلفة والسرعة وقابلية الإنفاذ.[245]

وأخيرا، سلط المجيبون الضوء على الحاجة إلى زيادة الوعي بآليات التسوية البديلة للمنازعات بين الأطراف التجارية المشاركة في هذه النزاعات. وينبغي تعزيز أنشطة التوعية لتشجيع الأطراف التجارية على استخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات. وهناك أيضا حاجة إلى توسيع مجموعة الخبراء المتعددي التخصصات الذين يمكنهم المشاركة في خدمات السبل البديلة لتسوية النزاعات. وينبغي أن تقطع هذه التدابير شوطا في ضمان تثقيف المبدعين في مجال حق المؤلف والمحتوى بشأن حقوقهم، مع إطلاع الخبراء في مجال السبل البديلة لتسوية النزاعات على أحدث التطورات التكنولوجية.[246]

مثال على وساطة الويبو في منازعة بشأن تطبيقات الهواتف المحمولة

أبرمت شركتان ناشئتان إحداهما في الشرق الأوسط والأخرى في الولايات المتحدة اتفاقا لترخيص استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة. وتضمن العقد بندا لتسوية النزاعات يشير إلى وساطة الويبو التي يتبعها تحكيم الويبو في حال عدم التوصل إلى تسوية. وقد نشأ نزاع بين الطرفين بشأن الاستخدام المصرح به للتطبيق بموجب الترخيص، وتحديدا ما إذا كان هذا الاستخدام يجب أن يتم مقابل الدفع أو بالمجان. وعقدت جلسات الوساطة بالكامل عن طريق أدوات الاتصال عن بعد، وفي غضون شهرين من تعيين الوسيط، تم التوصل إلى اتفاق تسوية بمساعدة الوسيط. وأعرب الطرفان عن اهتمامهما بمواصلة التعاون.

مثال على التحكيم المعجل في الويبو بشأن نزاع حول البرمجيات

أبرم مطور للبرمجيات في الولايات المتحدة وشركة أوروبية اتفاق ترخيص على الإنترنت يسمح باستخدام البرنامج الحاسوبي الأمني للشركة الأوروبية من أجل توزيع برمجيات المطور على الإنترنت. وكان اتفاق الترخيص يحتوي على بند تحكيم معجل أمام الويبو. وبعد عدة سنوات من إبرام الاتفاق، قدم مطور البرنامج الحاسوبي طلبا للتحكيم المعجل إلى مركز الويبو مدعيا أن التطبيق الأمني للشركة الأوروبية لم يمنع الأطراف الثالثة من النفاذ غير المصرح به إلى برنامجه، مطالبا بتعويضات كبيرة عن مخالفة العقد. واختار الطرفان أحد المرشحين الذين اقترحهم مركز الويبو كمحكم منفرد، واتفقا على عقد الجلسة عن طريق التداول بالفيديو، بما في ذلك استجواب الشهود. وبعد المرافعات اللاحقة للاستماع، أصدر المحكم قرار التحكيم النهائي.

العقود الرقمية بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

إضافة إلى ما سبق، تضمنت الدراسة الاستقصائية أسئلة حول تجارب المجيبين في ما يتعلق بعقود حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، المبرمة بين المؤسسات. وأبرم 64 في المئة من المجيبين على الاستقصاء هذه العقود. وكانت هذه العقود تتعلق في الغالب بالترخيص، في الحالات المحلية (75 في المئة) والدولية (50 في المئة). أما النوع الثاني الأكثر شيوعا فكان عقود التنازل أو نقل الملكية. وفي مجالات أخرى، انقسمت العقود المحلية بالتساوي بين الإنتاج والتوزيع (47 في المئة من كل منها). وفي العقود الدولية، كانت عقود التوزيع أكثر تواترا (37 في المئة) من عقود الإنتاج (22 في المئة). ولوحظت الأنماط نفسها أيضا في العقود المبرمة من خلال الأحكام والشروط العامة في السنوات الخمس الماضية (الشكل 20.3).

الشكل.20.3 نوع ونسبة العقود المبرمة من خلال الأحكام والشروط العامة

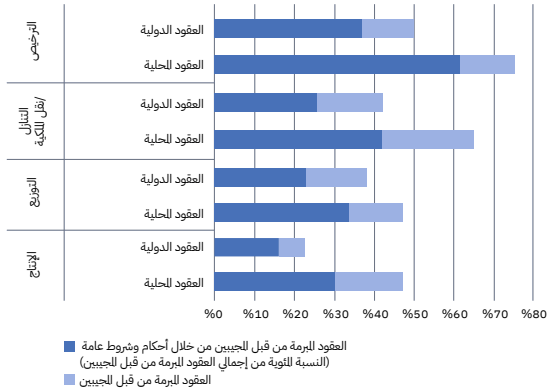

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (316). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

أظهرت النتائج أن القوانين الأكثر شيوعا المطبقة في العقود الرقمية بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية هي القوانين الأمريكية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والسويسرية واليابانية (الشكل.21.3). وفي الولايات المتحدة، كانت قوانين ولاية كاليفورنيا (38 في المئة)، ونيويورك (36 في المئة)، وديلاوير (10 في المئة) هي الأكثر شيوعا.

الشكل 21.3 القوانين الأكثر شيوعا في ما يخص العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

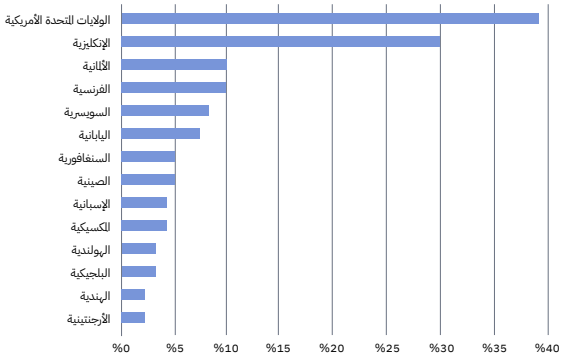

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (314). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

تمكن المجيبون من اختيار مجالات متعددة مشمولة في العقود. وكانت العقود المتعلقة بالبرمجيات هي الأكثر شيوعا، سواء بالنسبة للعقود المحلية (51 في المئة) والعقود الدولية (36 في المئة). وكانت المجالات الشائعة الأخرى التي تغطيها العقود هي المواد السمعية البصرية والنشر والإعلان (الشكل 22.3).

الشكل 22.3 مجالات العقود المبرمة

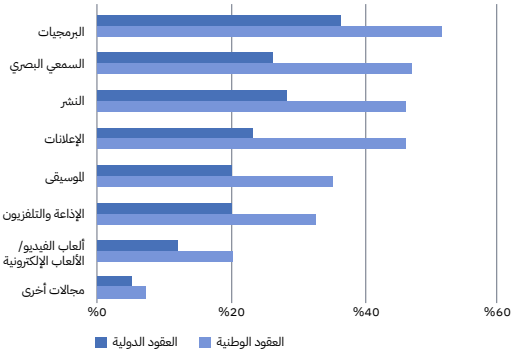

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (316). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

ويبين الشكل 23.3 المواقع الخمسة والعشرين الأولى للأطراف الأخرى المشاركة في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وأبرم معظم المجيبين عقودا مع طرف آخر أو أطراف أخرى في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، والمكسيك، والأرجنتين، والصين.

الشكل 23.3: المواقع الأكثر شيوعا للطرف الآخر (الأطراف الأخرى) في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية (أول 25 موقعا)

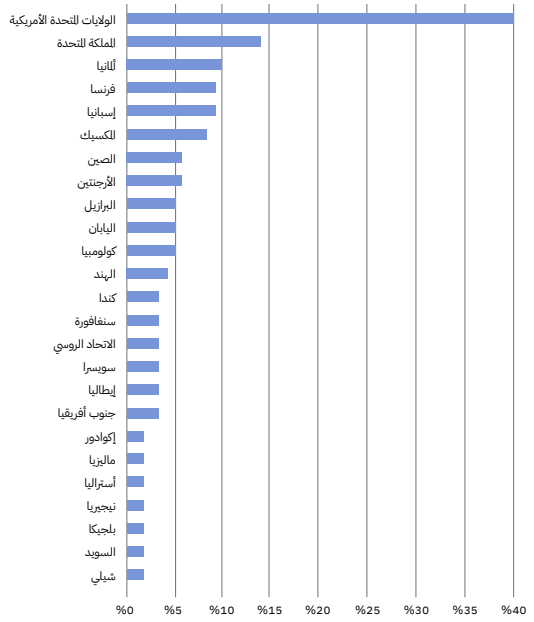

وتظهر النتائج باعتبارها النسب المئوية للعدد الإجمالي للمجيبين (315). وأتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة.

سُئل المجيبون أيضا عما إذا كانت لديهم سياسات أو مبادئ توجيهية لصياغة بنود تسوية النزاعات في العقود المبرمة بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وأعلن 61 في المئة أن لديهم مثل هذه السياسات أو المبادئ التوجيهية، في حين أن 39 في المئة منهم لم يتبعوا أي سياسات من هذا القبيل. ومن بين أولئك الذين لديهم هذه السياسات، أدرج 69 في المئة سبل التسوية البديلة في سياساتهم ومبادئهم التوجيهية.

وقدم أحد المجيبين مثالا مثيرا للاهتمام عن كيفية فرض الطرف الآخر لبعض الآليات البديلة لتسوية النزاعات، الأمر الذي ينجم أحيانا عن قلة الوعي بالخيارات المتاحة الأخرى:

«أصبحت إسبانيا مركزا لإنتاج الأفلام، وبالتالي توافدت إليها الاستديوهات الكبرى والمنصات، لا سيما تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعادة ما تحتوي العقود المبرمة مع هؤلاء الشركاء (مثل عقود خدمات الإنتاج) على بنود تحكيم لا يمكن تغييرها».[247]

السياسات أو المبادئ التوجيهية لصياغة البنود الخاصة بتسوية النزاعات في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

الشركات

لدى 48 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة و45 في المئة من الشركات الكبرى سياسات أو مبادئ توجيهية لصياغة بنود تسوية النزاعات في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وتدرج 23 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة و33 في المئة من الشركات الكبيرة السبل البديلة لتسوية النزاعات في سياساتها أو مبادئها التوجيهية.

منظمات الإدارة الجماعية

لدى 52 في المئة من منظمات الإدارة الجماعية سياسات أو مبادئ توجيهية لصياغة بنود تسوية النزاعات في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وتدرج 28 في المئة من منظمات الإدارة الجماعية السبل البديلة لتسوية النزاعات في سياساتها أو مبادئها التوجيهية.

شركات محاماة

لدى 61 في المئة من شركات المحاماة سياسات أو مبادئ توجيهية لصياغة بنود تسوية النزاعات في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وتدرج 50 في المئة من شركات المحاماة السبل البديلة لتسوية النزاعات في سياساتها أو مبادئها التوجيهية الخاصة بالزبائن.

مثال على إدراج خيارات السبل البديلة لتسوية النزاعات في الأحكام والشروط العامة لاتفاقات البرمجيات بين المؤسسات

توضح دراسة الحالة التالية استخدام الخيارات البديلة لتسوية النزاعات في الويبو من قبل عدد من الشركات المنتمية إلى نفس مجموعة الشركات في صناعة البرمجيات. وفي حين أن الشركة الأم للمجموعة تتواجد في الولايات المتحدة، فإن المجموعة تعمل على الصعيد العالمي.

أودعت الشركات في المجموعة 25 طلبا للوساطة لدى مركز الويبو بشأن النزاعات المتعلقة باتفاقات البرمجيات. وكانت الأنواع الرئيسية من الاتفاقات تتعلق بترخيص البرمجيات وصيانتها، واتفاقات إعادة البيع/التوزيع.

وقد تضمنت سياسات الشركات لتسوية النزاعات بندا تصاعديا ينص على وساطة الويبو، يليها تحكيم الويبو المعجل، في الأحكام والشروط الخاصة بالاتفاقات المبرمة بين المؤسسات. وتحدد البنود ذات الصلة عادة فترة 60 يوما لمرحلة الوساطة.

وقد سويت نسبة 57 في المئة من النزاعات بعد تقديم طلب الوساطة إلى الويبو. ومن بين هذه الحالات، أجريت 38 في المئة من التسويات بعد بدء الوساطة ولكن قبل تعيين الوسيط، ما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والتكلفة.

وكان متوسط مدة إجراءات الوساطة في الويبو ثلاثة أشهر.

الاتجاهات والتحسينات المبلغ عنها

سأل مركز الويبو المجيبين والأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عما إذا كانوا قد لاحظوا أي اتجاهات في استخدام آليات تسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وأشار بعض المجيبين والأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى أنهم لاحظوا زيادة في استخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات (على وجه الخصوص المصالحة/الوساطة[248])، مع إدراك المزيد من أصحاب المصلحة لهذه الآليات وازدياد ثقتهم بها.[249] بالإضافة إلى ذلك، سلط بعض المجيبين الضوء على اللجوء المتزايد إلى التحكيم المعجل وقرارات الخبراء،[250] وإلى السبل البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة بحق المؤلف.[251] وأشار بعض المجيبين إلى أن السبل البديلة لتسوية النزاعات أصبحت أكثر شيوعا من التقاضي بشأن هذا النوع من النزاعات (يتعلق معظمها بالنزاعات غير التعاقدية[252])؛ ويمكن أن تشمل النزاعات التي تنشأ في هذا القطاع الكثير من الولايات القضائية.[253] في هذا السياق، تمثل الآليات البديلة لتسوية النزاعات التي تتيحها المنصات اتجاها إيجابيا في هذا القطاع، على النحو الذي ذكره المجيبون.[254]

وتماشيا مع تجربة مركز الويبو، أعرب المجيبون عن اعتقادهم بأن استخدام التكنولوجيا قد أصبح أكثر شيوعا كوسيلة لتسوية النزاعات بوتيرة أسرع (مثل العروض عبر الإنترنت، وعقد المؤتمرات عبر الفيديو).[255]

وأشار المجيبون إلى إدراج الوساطة في التشريعات[256] (مثل قطاع الموسيقى من أجل النزاعات بين المنتجين والمنصات الرقمية).[257] بالإضافة إلى ذلك، تتاح السبل البديلة لتسوية النزاعات الملحقة بالمحاكم في بعض التشريعات، وتشجع الأطراف على محاولة السبل البديلة لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحكمة.[258] ولاحظ المجيبون الاتجاهات في الترويج لاستخدام الوكالات الحكومية للسبل البديلة لتسوية النزاعات[259] (مثل مكاتب حق المؤلف) والإدراج المتزايد لأحكام السبل البديلة لتسوية النزاعات في العقود.[260]

وعند سؤالهم عن التحسينات التي قد يقترحونها لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، أشار المجيبون والأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى استخدام منصات تسوية النزاعات عبر الإنترنت،[261] ووضع قواعد وإجراءات متخصصة

ومصممة خصيصا لهذه الغاية،[262] وتوجيهات حول تسوية النزاعات.[263] وشدد المجيبون أيضا على أهمية توافر مقدمي خدمات تسوية النزاعات الدوليين والمحايدين.[264] كذلك، بغية الحد من تكلفة عمليات تسوية النزاعات ومدتها،[265] سلط المجيبون الضوء على الحاجة إلى آليات معقولة الكلفة وسريعة وقابلة للإنفاذ للنظر في النزاعات.[266] وأعرب المجيبون أيضا عن اهتمامهم بتطوير محافل مشتركة لتسوية النزاعات المتعددة الولايات القضائية.[267] واعتبر المجيبون أن من الضروري إذكاء الوعي بالسبل البديلة لتسوية النزاعات بين أصحاب المصلحة في القطاع.[268] وأشاروا إلى الحاجة إلى تحسين توافر الجهات المحايدة المتخصصة[269] وتدريب القضاة على الآليات البديلة لتسوية النزاعات.[270] وشملت التحسينات الإضافية التي أشار إليها المجيبون مواءمة شروط الآليات البديلة لتسوية النزاعات وتعزيز إدراج هذه الشروط في العقود،[271] بالإضافة إلى الحاجة إلى إجراء تغييرات ثقافية للنظر في استخدام هذه الآليات البديلة.[272]

الفصل الرابع

الاستخدامات العملية للسبل البديلة لتسوية النزاعات: الحالية والمحتملة

يتناول هذا الفصل الختامي بعض الاستخدامات العملية لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية استنادا إلى النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية والتحليل الواردة في هذا التقرير.

قدّم الفصل 2 من التقرير تحليلا لتشريعات حق المؤلف الوطنية والإقليمية التي تتضمن أحكاما بشأن السبل البديلة لتسوية النزاعات والمبادرات ذات الصلة. كما قدم أمثلة على الأطر التي أنشأتها المكاتب الوطنية للملكية الفكرية أو حق المؤلف لتيسير تسوية النزاعات. وكما هو مبين في الفصل الثالث، يحبذ معظم المجيبين استخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات في هذا السياق.

بشكل عام، تشير التطورات التنظيمية الأخيرة إلى الحاجة إلى وضع آليات فعالة لتوفير بديل للتقاضي أمام المحاكم لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. ومن الجدير بالذكر أن قانون الولايات المتحدة للألفية الرقمية (بما في ذلك مشروع التحديث التشريعي الجاري في الكونغرس الأمريكي) والتوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن السوق الرقمي الموحّد يتضمنان أحكاما كثيرة تشير إلى السبل البديلة لتسوية النزاعات. على سبيل المثال، في التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحّد، يتم التشجيع على اللجوء إلى السبل البديلة لتسوية النزاعات-الوساطة على وجه الخصوص- للتفاوض والتوصل إلى اتفاقات بشأن حقوق الترخيص للمصنفات السمعية البصرية على خدمات الفيديو عند الطلب.[273] كذلك، يتم تشجيع الأطراف في النزاعات المتعلقة بالتزامات الشفافية والتسويات التعاقدية المتعلقة بالمكافأة العادلة والمتناسبة للمؤلفين وفناني الأداء على استخدام إجراءات اختيارية بديلة لتسوية هذه النزاعات.[274] يتطلب التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحّد من مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت اعتماد آليات فعالة ومعجّلة للشكاوى وسبل الانتصاف للمستخدمين في حال نشوء نزاعات حول إزالة أو منع الوصول إلى المحتوى المحمّل الذي يشمل المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف أو غيره من المواد المحمية.[275] ويحدد التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحّد أيضا الحاجة إلى آليات انتصاف خارج نطاق المحاكم لتسوية هذه النزاعات، من دون حرمان المستخدم من الحماية القانونية والنفاذ إلى سبل الانتصاف القضائية. وبشكل أساسي، يشمل ذلك عملية متعددة المستويات لتسوية النزاعات التي تنطوي على استخدام محتوى محمي من قبل مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت: تنقية المحتوى المحمّل من قبل مقدمي خدمات مشاركة المحتوى على الإنترنت، والمراجعة البشرية، والآليات البديلة لتسوية النزاعات، والتقاضي أمام المحاكم. وفي ضوء النتائج المعروضة هنا والتطورات التنظيمية والسياساتية الراهنة، ننظر في ثلاث استخدامات عملية لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية: الاستخدام الفعال لعمليات وأدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر؛ وآليات الإشعار بالتعديات على حق المؤلف في البيئة الرقمية؛ ووضع إجراءات مكيفة ومخصصة في مجال الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات.

الاستخدام الفعال لعمليات وأدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر

شهدت منصات تسوية النزاعات على الإنترنت نهضة في السنوات الأخيرة. وهي تعمل بالتوازي مع أنظمة المحاكم «التقليدية» وبالاقتران معها. نعتمد تعريف الفريق العامل المعني بالتسوية الحاسوبية للمنازعات ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) لتعريف تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر بوصفه «آلية لتسوية النزاعات، ميسرة من خلال استخدام الاتصالات

الإلكترونية وغيرها من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات».[276] بناء على ذلك، يمكن أن تتراوح النهج إزاء تصميم نظم تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر من النظم المحوسبة بالكامل إلى الحلول الهجينة. وقد سلطت التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إمكانيات الانتقال بسرعة من قاعات المحاكم الفعلية إلى مجموعة من عمليات وأدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في الكثير من الولايات القضائية.

ويمكن أن تؤدي الابتكارات في مجال استخدام التكنولوجيا لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية عبر أساليب التسوية بالاتصال الحاسوبي المباشر إلى فوائد كبيرة لأصحاب الحقوق والمستخدمين من خلال تعزيز السرعة والملاءمة وخفض التكاليف القانونية وتجنب الإجراءات التخاصمية التي تضر بعلاقات الأطراف. ومنذ أكثر من عقدين، قامت شركات التجارة الإلكترونية، مثل eBay وPayPal وAlibaba بوضع ونشر أنظمة لتسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر خاصة بها تتعامل مع ملايين النزاعات كل عام. وفي الاتحاد الأوروبي، كان هناك زخم سياسي كبير في السنوات الأخيرة لتعزيز تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في مجال النزاعات بين المستهلكين والأعمال التجارية. ونظمت المفوضية الأوروبية منصة أوروبية لتسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر وأدخلت لائحة تقتضي من جميع تجار التجزئة والتجار على الإنترنت في الاتحاد الأوروبي وإيسلندا وليختنشتاين والنرويج توفير رابط إلى المنصة والعنوان غير المشروع للمعارف التقليدية عن طريق البريد الإلكتروني.[277]

وفي المحاكم والهيئات القضائية، جرى اعتماد التكنولوجيات الجديدة والعمليات الإلكترونية بوتيرة أبطأ بكثير مقارنة بالمبادرات الخاصة. ومع ذلك، شرعت المحاكم في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في مجال الرقمنة من أجل تطوير «المحاكم على الإنترنت».[278] وكما ذكر في الفصل الثاني، تتمتع محاكم الإنترنت في الصين بالولاية القضائية الأساسية للنظر في التعديات على حق المؤلف على الإنترنت وتدير كل الإجراءات تقريبا (إيداع القضايا وإدارة القضايا والوساطة قبل المحاكمة والاستماع وإصدار الأحكام) عبر الإنترنت.

وتكمن في صميم عملية تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر إمكانية تيسير النفاذ إلى تسوية النزاعات من خلال استخدام التكنولوجيا وزيادة الكفاءة الاقتصادية والزمنية من خلال استخدام إجراءات مبسطة لتسوية النزاعات. وبالإضافة إلى تحسين الكفاءة، يشير بعض المحامين إلى أن آليات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر تنطوي على إمكانية كبيرة لتحسين جودة نتائج تسوية النزاعات. وتكتسي هذه المزايا أهمية خاصة بالنسبة للأطراف التي تمتلك موارد أقل والتي تضم طائفة من أصحاب الحقوق في الصناعات الإبداعية ومستخدمي المصنفات المحمية بحق المؤلف ومحتواها.

في ظل جائحة كوفيد-19 الحالية، يتزايد استخدام الأطراف والوسطاء والمحكمين والخبراء المشاركين في نزاعات الملكية الفكرية للأدوات الإلكترونية في الآليات البديلة لتسوية النزاعات.[279] على سبيل المثال، المساعدة في إدارة الإجراءات وفقا لقواعده في الوقت المناسب وبفعالية من حيث التكلفة، أتاح مركز الويبو لأصحاب المصلحة إمكانية عقد المؤتمرات عبر الفيديو، بالإضافة إلى قائمة مرجعية لإجراء الوساطة والتحكيم عبر الإنترنت.[280] بالإضافة إلى تسهيلات عقد المؤتمرات عبر الفيديو، اختار حوالى 30 في المئة من الأطراف في عمليات التحكيم في الويبو استخدام منصة الويبو البديلة لتسوية النزاعات،[281] وهي عبارة عن أداة لإدارة القضايا عبر الإنترنت فعالة من حيث الوقت والتكلفة من إعداد مركز الويبو وبإدارته.

منصة الويبو الإلكترونية لإدارة القضايا

يمكن للأطراف في أي إجراء من إجراءات الويبو بشأن الوساطة أو التحكيم أو التحكيم المعجل أو قرارات الخبراء أن تختار استخدام منصة الويبو الإلكترونية لإدارة القضايا. فتسمح الأخيرة للأطراف والوسطاء والمحكمين والخبراء في أي قضية تُعرض أمام الويبو بإيداع المراسلات إلكترونيا بشكل آمن في ملف القضية.

في عام 2020، ونتيجة للاستخدام المتزايد لأدوات الويبو لإدارة القضايا عبر الإنترنت، لاحظ مركز الويبو أن معدل التسوية في قضايا الوساطة ازداد ليبلغ 78 في المئة. ويقوم مركز الويبو، استنادا إلى تجربته مع أدوات إدارة القضايا على الإنترنت، بتكييف هذه الأدوات مع أنواع محددة من النزاعات الرقمية المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى. ويتيح مركز الويبو أيضا أدوات إدارة القضايا عبر الإنترنت لسلطات الدول الأعضاء في مجال حق المؤلف.

ونظرا إلى الطبيعة الإلكترونية للمنازعات الرقمية المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى، فإن عمليات وأدوات التسوية الحاسوبية تقدم نهجا فعالا ومبسطا لدعم تسوية تلك النزاعات. ويمكن أيضا استخدام أدوات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر الأكثر تقدما التي تستخدم تكنولوجيات جديدة في الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل بشكل فعال من أجل زيادة كفاءة العملية وجودتها. وقد استخدمت حق الآن مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي من قبيل روبوتات الدردشة واستعراض الوثائق والترجمة اللغوية الآنية في مختلف إجراءات تسوية النزاعات (من الوساطة إلى التقاضي). واستخدمت تكنولوجيا سلسلة الكتل للتحقق من صحة الأدلة المتعلقة بالعمل المحمي بحق المؤلف على الإنترنت وحالات التعدي المزعومة.[282] ويمكن أيضا استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل لتعزيز عملية تسجيل المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإدارة الحقوق. وقد يكتسب ذلك أهمية خاصة في سياق حقوق الملكية الفكرية غير المسجلة مثل حق المؤلف.[283]

أحدث التطورات في ما يتعلق بآليات الإخطار بحالات انتهاك حق المؤلف في البيئة الرقمية

يمكن أن تساعد آليات الإخطار الفعالة التي يستخدمها كل من مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت، ومقدمي خدمة الإنترنت (ISPs)، والمنصات الإلكترونية في تسوية منازعات انتهاك حق المؤلف بشكل فعال عند نشوبها، لا سيما في الحالات البسيطة نسبيا. ويمكن للإجراءات الفعالة والعادلة والسريعة لتسوية هذه النزاعات في هذه المرحلة أن تساعد على تطوير ثقة أصحاب الحقوق والمستخدمين وثقتهم في المنصة والحفاظ عليها. وقد اعتمد الكثير من مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت، ومقدمي خدمة الإنترنت، والمنصات الإلكترونية عمليات للإشعار والإزالة وفقا لقانون حق المؤلف للألفية الرقمية، الذي يوفر ضمانات «الملاذ الآمن». ويُدرج الكثير من مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت في منصاتهم عملية إخطار بالتعدي المزعوم على حق المؤلف لكي يتمكن صاحب الحق من الإبلاغ عن هذا التعدي إما عن طريق الإشعار المكتوب أو عن طريق ملء استمارة على الإنترنت. وعموما، فإن مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت الأكثر شعبية والمعروفين جيدا يوفرون إطارا مبسطا نسبيا وسهل الاستخدام لمثل هذه الإخطارات، يتضمن استمارة إلكترونية بسيطة يمكن ملؤها بسهولة. ولتلبية متطلبات إخطار التعدي الفعال قانونا بموجب قانون حق المؤلف للألفية الرقمية، تشمل هذه الاستمارات الإلكترونية عادة المعلومات التالية: الموضوع، والمعلومات الشخصية لصاحب الحق، والشكوى، وموضوع التحقيق (بما في ذلك العنوان الإلكتروني للانتهاك المزعوم) وتفاصيل التحقيق، والمرفقات التي تثبت الملكية والتعدي.

علاوة على ذلك، يوفر عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة معلومات عن قانون حق المؤلف ذات الصلة بمنصاتها، فضلا عن روابط لمزيد من الموارد من مكتب محلي لحق المؤلف أو من الويبو. ويقدم بعض مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت أيضا قائمة بالأسئلة المتكررة في الصفحة الأولى من قسم الإخطار على موقعهم الإلكتروني. كذلك، كثيرا ما تشير البنود المتعلقة بحق المؤلف الخاصة بمقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت إلى أصالة المحتوى المحمل، فضلا عن واجب حسن نية الطرف الذي يقدم شكوى إلى المنصة. وتشمل الممارسات الجيدة في نقل تلك المعلومات الإبلاغ الواضح عن المعلومات ذات الصلة بلغة بسيطة، مع جمل قصيرة وغير معقدة، والاستخدام المحدود للمصطلحات القانونية. فبهذه الطريقة، تقدم معلومات مهمة إلى الأشخاص العاديين بطريقة تركز على المستخدم وتسهل على القراء العثور على المعلومات وفهمها.

وبموجب قانون حق المؤلف للألفية الرقمية، لا يجوز سوى لصاحب الحق أو ممثله المفوض تقديم تقرير عن التعدي على حق المؤلف. ويلاحظ أن هذه المعلومة المهمة لا تذكر صراحة دائما في المنصات الأقل شهرة. وبدلا من توفير صفحة مخصصة على الإنترنت تحتوي على معلومات وجيهة عن التعدي على حق المؤلف والمعلومات المتعلقة بالإخطار، غالبا ما تكون هذه المعلومات مخفية في شروط الخدمة الخاصة بالمنصات الصغيرة أو الأقل شهرة، على سبيل المثال، مع بند ينص على المعلومات التي يحتاج صاحب الحق إلى أن يدرجها ويرسلها إلى وكيل اتصال معين.

وعملا بالقانون الأمريكي للألفية الرقمية، يكون صاحب الحق مسؤولا في نهاية المطاف عن صحة رسالة الإشعار والإزالة، وسيكون مسؤولا من الناحية القانونية عن المطالبة المتعلقة بانتهاك حق المؤلف. ومن أجل المساعدة على التخفيف من بعض الأعباء الإجرائية على صاحب الحق، اعتمدت بعض المنصات أنظمة التصفية التي تمكن من تحديد حالات التعدي

على حق المؤلف والتحقق منها.[284] ويشجع التوجيه المتعلق بالسوق الرقمي الموحّد أيضا على استخدم أدوات التصفية التلقائية. وتنص المادة 17(4) على أنّ مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت مسؤولين عن تحميل/مشاركة المحتوى غير المصرح به من قبل المستخدمين الذين يزعم أنهم انتهكوا حق المؤلف و/أو الحقوق المتصلة به الخاصة بالغير ما لم يتمكنوا من إثبات ما يلي:

«(أ) بذل كل الجهود الممكنة للحصول على ترخيص وفقا لمعايير العناية المهنية العالية في هذا المجال،

(ب) وبذل كل الجهود الممكنة لضمان عدم توافر مصنفات محددة ومواد أخرى زود أصحاب الحقوق مقدمي الخدمات بالمعلومات اللازمة والضرورية وعنها؛

(ج) وفي جميع الأحوال، التصرف على وجه السرعة، فور تلقي إشعار مشفوع بأدلة كافية من أصحاب الحقوق، بتعطيل النفاذ إلى المصنفات موضوع الشكوى أو المواد الأخرى أو إزالتها من مواقعهم الإلكترونية، وبذل كل الجهود الممكنة لمنع عمليات التحميل في المستقبل وفقا للفقرة (ب) أعلاه».

ومكن القول إن التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحّد يفرض التزامات استباقية للرصد والتصفية على مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت، وهي التزامات لا تقتصر على الرد على إشعارات الإزالة التي يتلقونها. ومع ذلك، بموجب المادة 17(9)، تخضع قرارات تعطيل النفاذ إلى المحتوى المحمل أو إزالته للمراجعة البشرية. كما تنص الحيثية 70 من التوجيه على أن آليات الشكاوى والانتصاف ستتيح «للمستخدمين تقديم شكوى بشأن الخطوات المتعلقة بالتحميل، وخاصة في الحالات التي يمكن أن يستفيدوا فيها من استثناء أو تقييد لحق المؤلف يتعلق بمحتوى تم تعليقه أو حذفه». ويجب معالجة هذه الشكاوى من دون تأخير لا مبرر له. ويجب على أصحاب الحقوق أن يبرروا على النحو الواجب طلباتهم لمنع الوصول إلى المحتوى أو إزالته، على أن يخضع ذلك للمراجعة البشرية.

وإن الكثير من مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت الذين يمكن الوصول إلى منصاتهم حول العالم قد وضعوا بالفعل، أو ينظرون في وضع آليات انتصاف داخلية تشمل مرحلة مراجعة بشرية للشكاوى. ويسمح ذلك بإجراء تقييمات خاصة بالسياق ويعالج عيوب المرشحات التلقائية في تحديد ما إذا كان هناك استثناء أو قيد ينطبق على حالة معينة (مثلا، يعجز الذكاء الاصطناعي حتى الآن عن التعرف إلى التهكم).. وبالنسبة للشكاوى الأكثر تعقيدا، يبدو أنّ آليات المراجعة الداخلية (البشرية) الخاصة بمقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت تعجز عن توفير الإنصاف اللازم. في ضوء ما سبق، قد تتطلب التسوية المحايدة لمنازعات حق المؤلف عددا من الآليات غير القضائية والقضائية، على النحو المقترح في المادة 19(7) من توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالسوق الرقمي الموحّد. وهذا يعني أننا بحاجة إلى استكشاف كيف يمكن لآليات السبل البديلة لتسوية النزاعات المخصصة أن تساعد أصحاب المصلحة (المستخدمين، وأصحاب الحقوق، مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت) في تسوية النزاعات بكفاءة وفعالية.

وضع إجراءات مكيّفة ومخصصة للسبل البديلة لتسوية النزاعات

ساعدت الدراسة الاستقصائية والتقرير على تحديد وتصور الاتجاهات في مختلف الولايات القضائية وتوفير المعلومات لتطوير أفضل الممارسات البديلة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية، مع مراعاة التشريعات ذات الصلة والممارسات التعاقدية القائمة.

قواعد قرارات خبراء الويبو بشأن المحتوى المُحمَّل من المستخدمين

وعمل مركز الويبو، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، على تكييف قواعد قرارات الخبراء في الويبو كإجراء عالي يعكس أفضل الممارسات الدولية في تسوية النزاعات المتعلقة بالمحتوى الذي يحمّله المستخدمون بواسطة مقدمي خدمات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت. ويعتزم مركز الويبو إتاحة هذا الإجراء في عام 2021 حينما تكون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة بتنفيذ التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحّد.

وبموجب هذا الإجراء، يمكن إدراج بند يشير إلى قواعد الويبو بشأن قرارات الخبراء للمحتويات المحملة من المستخدمين (WIPO EDUUC) ضمن الأحكام والشروط العامة الخاصة بمقدمي الخدمات. وفي غياب شرط تعاقدي من هذا القبيل، يمكن للمستخدمين وأصحاب الحقوق إبرام اتفاق احتكام

نموذجي إلى قواعد الويبو بشأن قرارات الخبراء للمحتويات المحملة من المستخدمين.[285] وعلى أي حال، فإن استخدام قواعد الويبو هذه يبقى اختياريا لأصحاب الحقوق ولا يمنع اللجوء إلى المحاكم المختصة.

ويعني المحتوى غير المخالف أن المستخدم قادر على الاعتماد على أحد الاستثناءات أو التقييدات التالية المنطبقة عند تحميل المحتوى المعني وإتاحته:

(أ) الاقتباس، والنقد، والمراجعة؛
(ب) الانتفاع بغرض الصورة الكاريكاتورية أو التهكم أو المعارضة الأدبية.

وإن سبل الانتصاف المتاحة نتيجة قواعد الويبو بشأن قرارات الخبراء للمحتويات المحملة من المستخدمين تقتصر على منع/تعليق و/أو إزالة المحتوى أو إعادة المحتوى الذي تم حجبه/تعليقه و/أو إزالته.

الوساطة والتحكيم في الويبو للمنازعات الرقمية المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى

أظهرت نتائج الاستقصاء الذي أجرته الويبو والوزارة وهذا التقرير وجود نطاق واسع من النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية. وينعكس هذا التنوع في النزاعات في بعض الأطر القانونية الوطنية والإقليمية المعروضة في هذا التقرير[286] وفي أنواع النزاعات التي ذكرها المجيبون بشأن المنصات الرقمية.[287] ويمكن لبعض الأطر والمبادرات القانونية الوطنية والإقليمية أن تشجع الأطراف على التفاوض بشأن النفاذ إلى المحتوى وقنوات التوزيع بمساعدة طرف ثالث (أي الوسيط) وعندما يواجهون صعوبات في التوصل إلى اتفاق. وفور إبرام التراخيص، تشجع الأطراف على استخدام السبل البديلة لتسوية النزاعات لتسوية النزاعات المتعلقة بالتزامات الشفافية وتعديل العقود.

الشكل 1.4 قواعد الويبو بشأن قرارات الخبراء للمحتويات المحملة من المستخدمين (EDUUC)

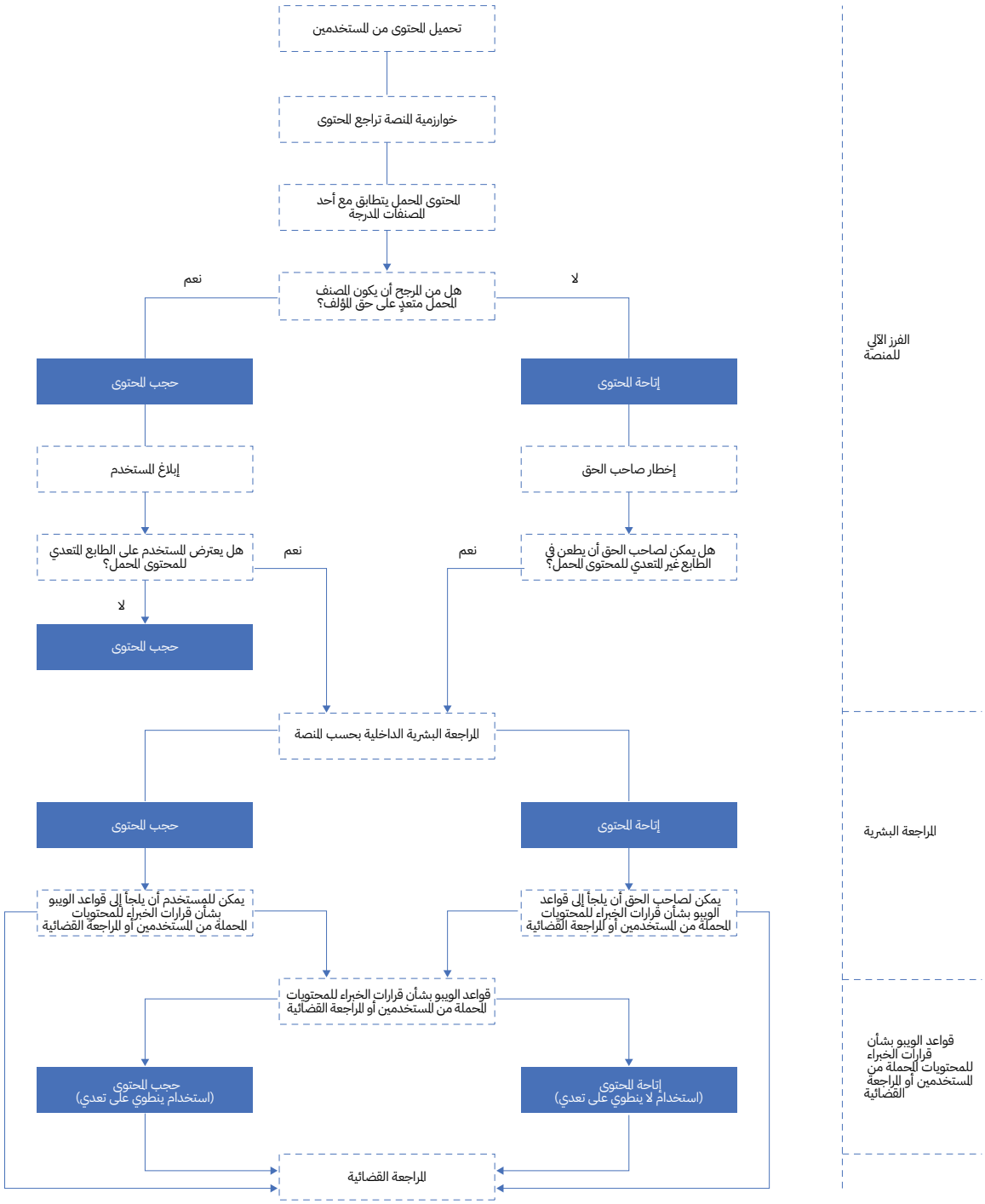

أنواع النزاعات

يمكن للأطراف الاستفادة من استخدام آليات بديلة لتسوية النزاعات، مثل الوساطة والتحكيم أمام الويبو، لتسوية الأنواع التالية من النزاعات:

«1» التفاوض بشأن اتفاقات الترخيص لتوزيع المحتوى في منصات الفيديو بناء على الطلب؛ [288]
«2» الإخلال بنطاق شروط الترخيص؛ [289]
«3» بنود الترخيص الحالية التي لا تتضمن قنوات توزيع جديدة؛ [290]
«4» شروط الترخيص الحالية التي تتضمن التزاما بالشفافية من قبل منصات إلكترونية تجاه أصحاب الحقوق في ما يتعلق باستغلال المصنفات والإيرادات المتأتية؛ [291]
«5» تعديل شروط الترخيص الحالية المتعلقة بالمكافأة من المنصات الشبكية إلى أصحاب الحقوق؛ [292]
«6» تحصيل ودفع الإيرادات/الإتاوات من قبل منظمات الإدارة الجماعية؛ [293]
«7» معايير تحديد التعريفات بين منظمات الإدارة الجماعية وأصحاب الحقوق؛ [294]
«8» تحديد شروط المكافأة المعقولة بين المنصات الإلكترونية وأصحاب الحقوق؛ [295]
«9» تحديد ملكية منظمات الإدارة الجماعية أو المنصات على الإنترنت للإتاوات غير المسددة/التي لم يطالب بها؛ [296]
«10» ملكية التحسينات أو التحديثات على البرمجيات في اتفاقات تطوير البرمجيات؛ [297]
«11» تقديم المصنفات و/أو المحتوى وجودتها في اتفاقات الإنتاج المشترك أو الإعلان؛
«12» البت في النزاعات المتعلقة بحجب/إزالة أو رد المصنفات أو المواد من منصة بسبب التعدي على حق المؤلف/الاستخدام المشروع. [298]

في بعض هذه النزاعات، استخدمت الأطراف اتفاق احتكام للشروع في وساطة الويبو أو إجراءات التحكيم. وكأداة إضافية، بناء على المادة 4 من نظام الويبو بشأن الوساطة، يمكن لطرف في نزاع لا يتضمن شرط وساطة في العقد أن يدعو الطرف الآخر إلى الوساطة عن طريق الطلب الأحادي الجانب.[299] ويرسل هذا الطلب إلى الطرف الآخر للنظر في إحالة النزاع إلى وساطة الويبو. وإذا وافق الطرف الآخر، تبدأ وساطة الويبو ويتولى مركز الويبو إدارة القضية. ويمكن أيضا، بناء على طلب أحد الطرفين، أن يعين مركز الويبو وسيطا محايدا خارجيا لمساعدة الطرفين على النظر في عرض المنازعة على وساطة الويبو (المادة 4(ب))؛ وبموافقة الطرفين، يمكن بعدئذ تعيين الطرف المحايد كوسيط.

اتفاقات الاحتكام النموذجية (بما في ذلك أمثلة عن وصف النطاق)

تتضمن اتفاقات الاحتكام النموذجية التالية بشأن التحكيم والوساطة في الويبو للمنازعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية العناصر الرئيسية اللازمة لمساعدة الأطراف على إحالة النزاعات الحالية (بما في ذلك أنواع النزاعات المذكورة أعلاه) إلى الوساطة والتحكيم في الويبو. وعند اللزوم، يمكن للأطراف تكييف هذه الاتفاقات الاحتكامية النموذجية مع احتياجاتها.

اتفاق احتكام نموذجي بشأن التحكيم والوساطة في الويبو للمنازعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

1 نحن الطرفان الموقعان أدناه، نوافق بموجبه على عرض النزاعات التالية على الوساطة وفقا لنظام الويبو بشأن الوساطة: يتعلق النزاع بما يلي:

[يمكن للأطراف استخدام الأوصاف النموذجية التالية لتحديد نطاق المنازعة]

1.1 التفاوض/تحديد شروط الترخيص المتعلق [بتحديد الأعمال و/أو المحتويات] (بما في ذلك تحديد ما إذا كان [اسم الطرف] لديه بالفعل ترخيص باستخدام مجموعة المصنفات في أقاليم معينة).
2.1 تحديد ما إذا كان استخدام [تحديد المصنف و/أو المحتوى] [أو] [المحتوى] يقع ضمن نطاق الترخيص.
1.3.1 تحديد ما إذا كان نطاق الترخيص يشمل الترخيص من خلال [تحديد قنوات التوزيع الرقمي].
2.3.1 مبلغ الإتاوات ومستواها لكل [اسم الطرف] بسبب استغلال [حدد المصنفات و/أو المحتويات] في [حدد قنوات التوزيع].
4.1 دقة البيانات في تقارير الاستخدام (بما في ذلك النسخ ووقت النسخ، والتحميلات، والمبيعات الرقمية، والنطاق الجغرافي) لأغراض المكافأة.

5.1 يجب أن يكون المستوى المناسب للمكافأة على استغلال [تحدد المصنفات و/أو المحتويات] المرخص من [اسم الطرف] إلى [اسم الطرف] وفقا للمكافأة التي اتفق عليها الطرفان سابقا.

1.6.1 مبلغ إيرادات الترخيص المحصلة من [الاسم، مثل منظمة الإدارة الجماعية] والتوزيع على [الاسم، مثلا، صاحب الحق].

2.6.1 حصة الإيرادات المقابلة [للاسم، مثل منظمة الإدارة الجماعية] و [الاسم، على سبيل المثال، منظمة إدارة جماعية والمنتجين، والملحنين، ومديري الأفلام، والكتاب، وفناني الأداء الموسيقي، والجهات الفاعلة] من [تحدد المصنفات و/أو المحتويات].

7.1 مستوى التعريفات التي يتعين أن يطبقها [الاسم، مثل منظمة الإدارة الجماعية] على [الاسم، مثلا، صاحب الحق] مقابل [يرجى تحديد المصنفات و/أو المحتويات].

8.1 درجة المكافأة المعقولة التي تدفع عن طريق [الاسم، مثل [القاعدة]، [الاسم، مثلا، صاحب الحق] [بما في ذلك الفترات السابقة والفترات المقبلة].

9.1 من يحق له دفع الإتاوات غير المسددة/المستحقة للقبض من [تحدد المصنفات و/أو المواد] عن طريق [اسم، مثل منظمة إدارة جماعية والمنصة على الإنترنت].

10.1 التحكم في إدخال تحسينات أو تحديثات على البرمجيات المستمدة من [يرجى تحديد اتفاق تطوير البرمجيات].

11.1 مستوى الأداء الملائم [تحدد المصنفات و/أو المواد] الذي يقدمه [اسم الطرف] إلى [اسم الطرف] بموجب [اتفاق الإنتاج المشارك أو الإعلان التجاري المحدد].

12.1 ما إذا كانت [تحديد المصنفات و/أو المحتويات] ينبغي حجبها أو إعادتها من [اسم المنصة] بسبب التعدي على حق المؤلف/الاستخدام المشروع [ودفع التعويضات].

2 يتم تعيين الوسيط وفقا للإجراء المنصوص عليه في المادة 7(أ) من نظام الويبو بشأن الوساطة.

3 يكون مكان الوساطة في [تحديد المكان]. وتكون اللغة الواجبة الاستعمال في الوساطة [تحديد اللغة].

اتفاق احتكام نموذجي بشأن التحكيم (العجل) في الويبو للمنازعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية

نحن الطرفان الموقعان أدناه، نوافق بموجبه على إحالة المنازعة التالية والحسم فيها نهائي ا عن طريق التحكيم وفقا لنظام الويبو بشأن التحكيم.

[يمكن للأطراف استخدام الأوصاف النموذجية التالية لتحديد نطاق المنازعة]

1 تختص محكمة التحكيم في التسوية النهائية لشروط الترخيص المتعلق [بتحديد المصنفات و/أو المحتويات] (بما في ذلك تحديد ما إذا كان [اسم الطرف] لديه بالفعل ترخيص باستخدام المصنفات المتاحة في إطار المرجع في أقاليم معينة) (بما في ذلك تسوية الشروط المتنازع عليها وأي مسائل ضرورية لتسوية الشروط المتنازع عليها مما يؤدي إلى إبرام الطرفين اتفاق ترخيص كامل وملزم).

[المواصفات الاختيارية الإضافية: يتفق الطرفان على أن التعدي على حق المؤلف لن يثار كموضوع في التحكيم، ولا تتمتع هيئة التحكيم باختصاص النظر في المسائل المتعلقة ببقاء حق المؤلف أو التعدي عليه.

يوافق الطرف باء على أنه لا يجوز له، لأغراض هذا التحكيم، الدفع بأي قضية تنطوي على حجج تفيد بأن بعض حالات استخدام [تعريف المصنفات] لا تتطلب ترخيصا.

يتعهد الطرفان بإبرام اتفاق الترخيص والالتزام به في الشكل الذي تقرره هيئة التحكيم.]

2 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في ما إذا كان استخدام [تحديد المصنف و/أو المحتوى] [أو] [المحتوى] يقع ضمن نطاق الترخيص.

1.3 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في ما إذا كان نطاق الترخيص يشمل الترخيص من خلال [تحديد قنوات التوزيع الرقمي].

2.3 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في مبلغ ومستوى الإتاوات المستحقة إلى [اسم الطرف] بسبب استغلال [حدد المصنفات و/أو المحتويات] في [تحدد قنوات التوزيع].

4 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في ما إذا كانت البيانات الواردة في تقارير الاستخدام (بما في ذلك النسخ ووقت النسخ والتنزيل والبيع الرقمي والنطاق الجغرافي) دقيقة لأغراض المكافأة.

5 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في مستوى المكافأة المناسبة في ما يخص استغلال [المصنفات و/أو المحتويات المحددة] التي يكون [اسم الطرف] المرخص له بها بعد المكافأة التي سبق أن اتفق عليها الطرفان.

1.6 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في مبلغ عائدات الترخيص المحصلة من [اسم، مثل منظمة الإدارة الجماعية] والتوزيع على [الاسم، على سبيل المثال، صاحب الحق].

2.6 تختص محكمة التحكيم في النهاية بتسوية حصة الإيرادات بين [الاسم، مثل منظمة الإدارة الجماعية] و [الاسم، على سبيل المثال، منظمة إدارة جماعية والمنتجين، والملحنين، ومديري الأفلام، والكتاب، وفناني الأداء الموسيقي، والممثلين] من [تحدد المصنفات و/أو المحتويات].

7 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في مستوى التعريفات التي يجب أن تطبقها [الاسم، مثل منظمة الإدارة الجماعية] على [الاسم، مثلا، صاحب الحق] مقابل [يرجى تحديد المصنفات و/أو المحتويات].

8 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في مستوى المكافأة المعقولة التي تدفع عن طريق [الاسم، مثلا، المنصة] إلى [الاسم، على سبيل المثال، صاحب الحق] [بما في ذلك الفترات السابقة والفترات المقبلة].

9 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في تحديد من يحق له تقاضي الإتاوات غير المسددة/التي لم يطالب بها من [تحدد المصنفات و/أو المواد] عن طريق [اسم، مثل منظمة إدارة جماعية والمنصة على الإنترنت].

10 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في الجهة التي تملك التحسينات أو التحديثات للبرمجيات المستمدة من [تحديد اتفاق تطوير البرمجيات].

11 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في مستوى الأداء المناسب [يرجى تحديد المصنفات و/أو المحتويات] الذي يقدمه [اسم الطرف] إلى [اسم الطرف] بموجب [اتفاق الإنتاج المشترك أو الإعلان التجاري المحدد].

12 يكون لهيئة التحكيم اختصاص البت النهائي في ما إذا كان ينبغي حجب/إزالة [تحديد المصنفات و/أو المحتويات] أو إعادتها من [اسم المنصة] بسبب التعدي على حق المؤلف/الاستخدام المشروع [ودفع التعويضات].

تتألف هيئة التحكيم من [محكم وحيد/ثلاثة محكمين]. يكون مكان التحكيم هو [تحديد المكان]. واللغة الواجب استخدامها في إجراءات التحكيم هي [تحديد اللغة]. يُتخذ قرار بشأن المنازعة وفقا لقانون [تحديد البلد]»

ملاحظة ختامية

بشكل عام، يمكن للتطورات المذكورة أعلاه في ما يتعلق بسبل التسوية البديلة والإجراءات المكيّفة أن تحسن بشكل كبير من كفاءة تسوية النزاعات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية من خلال تعزيز إمكانية النفاذ والفعالية من حيث التكلفة والشفافية والحياد والإنصاف. وسيساهم إجراء البحوث وجمع البيانات وتحليلها في المستقبل لقياس وتقييم هذه الآليات إسهاما إضافيا في التسوية الفعالة والعادلة للمنازعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى.

الحواشي

1. انظر مثلا *UNCTAD and UNDP (2008). Creative Economy Report 2008. The Challenges of Assessing the Creative Economy: Towards Informed Policy Making. UNCTAD/ DITC/2008/2. Geneva: UNCTAD/UNDP; UNCTAD (2018). Creative Economy Outlook: Trends in International Trade in Creative Industries. UNCTAD/ DITC/ TED/2018/3. Geneva: UNCTAD; Ruth Towse (ed.) (2013). Handbook on the Digital Creative Economy. Cheltenham: Edward Elgar.*
2. للاطلاع على لمحة عامة، انظر WIPO (n.d.a). Copyright. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/copyright/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
3. Giuseppe Mazziotti (2008). EU Digital Copyright Law and the End-User. Berlin: Springer., انظر أيضا Jessica D. Litman (2006). Digital Copyright (2nd edn). Amherst, NY: Prometheus Books.
4. كمثال على ذلك، انظر Oracle Am., Inc. v. Google Inc., 886 F.3d 1179 (2018)، وهي قضية قيد الاستئناف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة في وقت كتابة هذا التقرير.
5. Elena Cooper and Sheona Burrow (2019). Photographic copyright and the Intellectual Property Enterprise Court in historical perspective. Legal Studies, 39(1), 143. انظر أيضا also Matthew Sag (2019). Empirical studies of copyright litigation. In Menell, P. and D. Schwartz (eds.), Research Handbook on the Economics of Intellectual Property Law, Vol. II: Analytical Methods. Cheltenham: Edward Elgar, pp. 511–532, at 511, 515 (وصف دراسات الولايات المتحدة التي خلصت إلى أن التقاضي بشأن حق المؤلف هو «أساسا اختصاص الشركات الصغيرة» وليس «رياضة الملوك»).
6. WIPO (2015). Guide on Surveying the Economic Contribution of the Copyright-Based Industries. Geneva: WIPO, 49-50.
7. اللجنة الكورية لحق المؤلف (2018). التقرير السنوي. سيول: اللجنة الكورية لحق المؤلف. متاح على الموقع التالي: https://www.copyright.or.kr/eng/activities/%20annual-report/index.do. تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
8. الويبو (2020b). ملخص القضايا في الويبو. WIPO Geneva 20. متاح على الرابط التالي: www.wipo.int/amc/en/center/caseload.html تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
9. حسب التعريف الوارد في قانون الملكية الفكرية (تسوية النزاعات) لعام 2019، (سنغافورة)، المادة، التي تدرج حكما جديدا بشأن التعريف في قانون التحكيم (النسخة المنقحة) 2002 (سنغافورة)، المادة 52A.
10. اللجنة الكورية لحق المؤلف (التاريخ غير متوفر). الوساطة في الآليات البديلة لتسوية النزاعات. سيول: اللجنة الكورية لحق المؤلف. متاح على الرابط التالي: www.copyright.or.kr/eng/service/adr/ conciliation.do، تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
11. انظر KCDRC (n.d.). 콘텐츠분야 국제분쟁해결을 위.한콘텐츠분. Seoul: KCDRC. متاح على الرابط التالي: www.kcdrc.kr/guid04 تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
12. انظر MCST–WIPO Collaboration: Mediation for International Copyright and Content Related Disputes، متاح على: https://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipoffices/korea/mcst/ تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
13. IPOS (n.d.a). Growing Your Business with IP: Funding. Singapore: IPOS. متاح على: www.ipos.gov.sg/manage-ip/funding تم الولوج إلى الموقع في 29 مارس 2021.
14. UK IPO (2020b). Resolving IP Disputes. IP Health Check 5. London: UK IPO. متاح على الرابط: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/355845/Resolving_IP_Disputes.pdf, تم الولوج إلى الموقع في 29 مارس 2021. تفاصيل حول خدمة الوساطة متاحة في UK IPO (2020a). Intellectual Property Mediation. London: UK IPO. متاح على الرابط: www.gov.uk/guidance/intellectualproperty-mediation, تم الولوج إلى الموقع في 29 مارس 2021.
15. WIPO (2013). International Survey on Dispute Resolution in Technology Transactions. Geneva: WIPO. متاح على الرابط التالي: www.wipo.int/amc/en/center/survey/ ، تم الولوج إلى الموقع في 29 مارس 2021. (من حيث التغطية، أكمل 393 مجيبا من 62 دولة الاستقصاء. وشمل ذلك شركات المحاماة والشركات ومنظمات البحوث والجامعات والهيئات الحكومية والمهنيين الذين يعملون لحسابهم الخاص. ولكن تعلقت الاتفاقات الأكثر شيوعا – بما في ذلك اتفاقات عدم الإفصاح والتعيين والترخيص والتطوير والبحث – بالتقنيات والمعارف القابلة للتسجيل كبراءات)
16. Queen Mary, University of London (2016). Pre-empting and Resolving Technology, Media and Telecoms Disputes: International Dispute Resolution Survey. London: Queen Mary, University of London. متاح على الرابط: www.arbitration.qmul.ac.uk/media/arbitration/docs/Fixing_Tech_report_online_singles.pdf, تم الولوج إلى الموقع في 29 مارس 2021.
17. Kenneth R. Adamo (2011). Overview of international arbitration in the intellectual property context. Global Business Law Review, 2(1), 7, at 8.
18. Trevor Cook (2014). ADR as a Tool for Intellectual Property (IP) Enforcement. WIPO/ACE/9/3. Geneva: WIPO Advisory Committee on Enforcement.
19. انظر AIPPI (n.d.). Alternative Dispute Resolution. Zurich: AIPPI. متاح على الرابط التالي: https://aippi.org/about-aippi/committees/adr/, تم الولوج إلى الموقع في 29 مارس 2021.
20. انظر INTA (2021). Alternative Dispute Resolution Committee. New York: INTA. متاح على: www.inta.org/committees/alternative-dispute-resolution-committee/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
21. IBA Mediation Committee (2015). Mediation as an alternative method to resolve intellectual property disputes. IBA Newsletter, July 29. متاح على: www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=09317ae5-4c9a-b8e4-b7122ca59364-7898, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
22. Scott H Blackman and Rebecca M McNeill (1997). Alternative dispute resolution in commercial intellectual property disputes. American University Law Review, 47, 1709, at 1718–1720; Anita Stork (1988). The use of arbitration in copyright disputes: IBM v. Fujitsu. High Technology Law Journal, 3, 241.
23. American Intellectual Property Law Association (2015). Comments Submitted pursuant to Notice of Inquiry regarding "Copyright Protection for Certain Visual Works" Apr. 24, 2015. Federal Register, 80(23054), July 23. متاح على: www.aipla.org/docs/default-source//advocacy/documents
24. US Copyright Office (2020). Section 512 of Title 17: A Report of the Register of Copyrights. Washington, D.C.: US Copyright Office. (المادة 512 تحتوي على أحكام «الملاذ الآمن» في قانون حق المؤلف في الولايات المتحدة، وتحمي مقدمي الخدمات على الإنترنت من المسؤولية إذا ما اتبعوا بعض الشروط التي تتطلب «الإشعار والإزالة» بشأن المحتوى المتعدي. وقد أدت التغييرات في التكنولوجيا ونماذج الأعمال التي استخدمت لإنشاء ونشر المواد المحمية بحق المؤلف إلى المطالبة بمراجعة أحكام الملاذ الآمن التي وضعت أصلا في أواخر التسعينات. وللاطلاع على المناقشات المماثلة في الاتحاد الأوروبي، انظر European Commission (2015). Towards a Modern, More European Copyright final. 0626/Framework. COM/2015. Brussels: European Commission. وأدى هذا المنشور في نهاية المطاف إلى سن توجيه السوق الرقمي الموحد لعام 2019، وهو التوجيه الوارد في الأطر التشريعية لحق المؤلف واعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات، الفصل 2.
25. انظر WIPO (2020b). WIPO Caseload Summary. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/center/caseload.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
26. انظر عموما، Jacques de Werra (2013b). Research Handbook on Intellectual Property Licensing. Cheltenham: Edward Elgar.
27. Michael L. Rustad, Richard Buckingham, Diane D'Angelo and Katherine Durlacher (2011). An empirical report of predispute mandatory arbitration clauses in social media terms of service agreements. UALR Law Review, 34, 643.

28. التعريف الأساسي لتسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر هو «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الأطراف على حل منازعاتها.» انظر Colin Rule (2016). Is ODR ADR? A response to Carrie Menkel-Meadow. International Journal on Online Dispute Resolution, 3(1), 11.

29. Rupert Jackson (2018). Was it all worth it? Lecture to the Cambridge Law Faculty, March 5. Available at: www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2018/03/speech-jackson-was-it-all-worth-it-mar2018.pdf, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

30. القاعدة 11 (28 n).

31. WIPO (n.d.b). Online Case Administration Tools. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/eadr, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

32. (انظر الشكل 1.3).

33. انظر الأطر التشريعية لحق المؤلف واعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات، الفصل الثاني.

34. انظر الفصل 3.

35. انظر مثلا السؤال 7: « هل شاركت في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية في السنوات الخمس الماضية؟ (اختيار واحد)، « والسؤال 21: هل أبرمت عقودا بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية ؟ (اختيار واحد). «

36. انظر السؤال الثالث، «تجربة المجيب في مجال حق المؤلف والمحتوى الرقمي بين المؤسسات (اختيار واحد).»

37. Jason W. Osborne (2013). Best Practices in Data Cleaning: A Complete Guide to Everything You Need to Do Before and After Collecting your Data. Thousand Oaks, CA: Sage.

38. انظر WIPO (2018a). Guide on Alternative Dispute Resolution Options for Intellectual Property Offices and Courts. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4342&plang=EN, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

39. WIPO (n.d.c). WIPO ADR Procedures. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/center/wipo-adr.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

40. WIPO (2020c). WIPO Mediation, Arbitration, Expedited Arbitration and Expert Determination Rules and Clauses. Geneva: WIPO.

41. WIPO (n.d.c). WIPO ADR Procedures. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/center/wipo-adr.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

42. See Matthew H. Ormsbee (2011). Music to everyone's ears: Binding mediation in music rights disputes. Cardozo Journal of Conflict Resolution, 13, 225. شدد أورمزبي على التعاطف والخبرة اللازمين للتوسط في النزاعات المتعلقة بالتعدي على الموسيقى على النحو المناسب، واقترح عملية تتألف من مرحلتين: (1) الوساطة بحسن نية، يليها (2) التحكيم الملزم إذا لم تنجح المرحلة الأولى.

43. WIPO (2020d). WIPO Mediation Rules. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/mediation/rules/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021، القاعدة 4.

44. WIPO (2018b). Guide to Mediation. Geneva: WIPO, at 19.

45. Mary Vitoria (2006). Mediation of intellectual property disputes. Journal of Intellectual Property Law & Practice, 1, 398.

46. Asako Wechs Hatanaka (2018). Optimising mediation for intellectual property law: Perspectives from EU, French and UK law. IIC International Review of Intellectual Property and Competition Law, 49, 384.

47. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية الناتجة عن الوساطة («اتفاقية سنغافورة للوساطة»)، الموقعة في 7 أغسطس 2019.

48. حدثت الويبو قواعد الوساطة (اعتبارا من 1 يناير 2020) كي تعكس التطورات الناشئة عن اتفاقية سنغافورة، أي المتعلقة بتقديم اتفاق تسوية إلى محكمة في الولاية القضائية التي يطلب فيها الإنفاذ.

49. Trevor Cook and Alejandro Garcia (2010). International Intellectual Property Arbitration. Alphen aan den Rijn: Wolters Kluwer.

50. WIPO (n.d.c). WIPO ADR Procedures. Geneva: WIPO. متاح على: www. wipo.int/amc/en/center/wipo-adr.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

51. Eun-Joo Min and Johannes Christian Wichard (2018). Cross-border intellectual property enforcement. In Dreyfuss, R. and J. Pila (eds.), The Oxford Handbook of Intellectual Property Law. Oxford: Oxford University Press, pp. 687–719, at 719; see also Kap-You Kim and Umaer Khalil (2016). The procedural benefits of arbitrating patent disputes. Journal of Arbitration Studies, 26, 50. See, e.g., WIPO (2020e). WIPO Arbitration Rules. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/arbitration/rules/index.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

52. انظر، على سبيل المثال، WIPO Arbitration Rules. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/arbitration/rules/index.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

53. انظر أيضا WIPO (n.d.d). What Is WIPO Expedited Arbitration? Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/arbitration/what-is-exp-arb.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

54. Cook and Garcia (n 49), at 35.

55. WIPO (n.d.e). Why Expert Determination in Intellectual Property? Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo. int/amc/en/expert-determination/why- is-exp.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

56. WIPO (n.d.f). What Is WIPO Expert Determination? Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/expert-determination/what-is-exp.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

57. انظر UK IPO (2014a). Opinions: Resolving Patent Disputes. London: UK IPO. متاح على: www.gov.uk/guidance/opinions-resolving-patent-disputes, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

58. انظر JPO (1998). HANTEI (Advisory Opinion on the technical scope of a patented invention). Tokyo: JPO. متاح على: www.jpo.go.jp/e/system/trial_appeal/shubetu-hantei/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

59. Roderick Thompson and Michael Sacksteder (1998). Judicial strategies for resolving intellectual property cases without trial: Early neutral evaluation. Journal of World Intellectual Property, 1(4), 643.

60. WIPO (n.d.f). What Is WIPO Expert Determination? Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/expert-determination/what-is-exp. html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

61. اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958) («اتفاقية نيويورك»). متوفرة عبر: uncitral.un.org/en/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards، تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

62. Adham Kotb (2017). Alternative dispute resolution: Arbitration remains a better final and binding alternative than expert determination. Queen Mary Law Journal, 8, 125.

63. Filip De Ly and Paul-A Gélinas (eds.) (2017). Dispute Prevention and Settlement through Expert Determination and Dispute Boards. Paris: International Chamber of Commerce.

64. المصدر نفسه.

65. Frank E. A. Sander (1976). Varieties of dispute resolution. Address delivered at the National Conference on the Causes of Popular Dissatisfaction with the Administration of Justice. Federal Rules Decisions, 79, 70.

66. في بعض الولايات القضائية، مثل الأرجنتين وكندا والصين واليونان والهند وإيطاليا ورومانيا وسنغافورة وتركيا والولايات المتحدة، توجد وساطة إلزامية أو شبه إلزامية بالنسبة لأنواع معينة من النزاعات المدنية (غالبا ما تكون قضايا عائلية أو متعلقة بالعمل الذاتي، ولكن أيضا بعض القضايا التجارية). وفي ولايات قضائية أخرى، مثل المملكة المتحدة، قد تترتب على رفض طرف من دون مبرر اللجوء إلى السبل البديلة لتسوية النزاعات عقوبات مثل المسؤولية عن التكاليف القانونية للطرف الآخر.

67. وعلى سبيل المثال، وضعت المحاكم في أستراليا وكندا والصين وسنغافورة والولايات المتحدة برامج لتسوية النزاعات المتعلقة بالمحاكم أو الإجراءات القضائية.

68. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، نشأ احتمال زيادة التقييمات القضائية المبكرة من قضيتي Seals & Anor v Williams [2015] EWHC 1829 (Ch) and Lomax v Lomax [2019] EWCA Civ 1467 . وكان كلا القرارين من النزاعات المتعلقة بالميراث، التي يسرتها السلطات العامة للمحكمة في إدارة القضايا.

69. Peter Jabaly (2010). IP litigation or ADR: Costing out the decision. Journal of Intellectual Property Law & Practice, 5(10), 730; Jesse Bennett (2010). Saving time and money by using alternative dispute resolution for intellectual property disputes: WIPO to the rescue. Revista Jurídica UPR, 79, 389

70. (Blackman and McNeil (n 22.

71. انظر، على سبيل المثال، مجتمع إفناني عادة المزج أو «فيدرز»: Katharina Freund (2014). Fair use is legal use: Copyright negotiations and strategies in the fan-vidding community. New Media & Society, 1347, 18.

72. WIPO (2020é). WIPO Arbitration Rules. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/arbitration/rules/index.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021، القاعدتان 46 و47

73. اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958) («اتفاقية نيويورك»). يمكن الاطلاع عليها عبر uncitral.un.org/en/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021

74. المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك.

75. Richard Pike (2003). Dispute resolution: Is expert determination the answer? New Law Journal, 153, 1746.

76. المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية الناتجة عن الوساطة (نيويورك، 2018) («اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة»). متاح على الرابط التالي: https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/EN/Texts/UNCITRAL/Arbitration/mediation_convention_v1900316_eng.pdf..

77. Toshiyuki Kono (2021). Jurisdiction and applicable law in matters of intellectual property. In Brown, K.B. and D.V. Snyder (eds.), General Reports of the XVIIIth Congress of the International Academy of Comparative Law/ Rapports Généraux du XVIIIème Congrès de l'Académie Internationale de Droit Comparé. New York: Springer, 393–422.

78. Utpal Bhattacharya, Neal Galpin and Bruce Haslem (2007). The home court advantage in international corporate litigation. The Journal of Law & Economics, 50(4), 625

79. Annet Van Hooft (2016). Brexit and the future of intellectual property litigation and arbitration. Journal of International Arbitration, 33(7), 541.

80. Gary Born and Peter Rutledge (2018). International Civil Litigation in United States Courts (6th edition). Alphen aan den Rijn: Wolters Kluwer, ch. 6; Louise Ellen Teitz (2004). Both sides of the coin: A decade of parallel proceedings and enforcement of foreign judgements in transnational litigation. Roger Williams University Law Review, 10(1), 233

81. Jacques de Werra (2016). Specialised intellectual property court issues and challenges. In de Werra, J. (ed.), Specialised Intellectual Property Courts: Issues and Challenges. Strasbourg: CEIPI– ICTSD, 16–41, at 17

82. المرجع نفسه، ص. 24-26.

83. المرجع نفسه، ص. 26-31.

84. المرجع نفسه، ص. 23.

85. Cook and Garcia (n 49), at 3.

86. Blackman and McNeil (n 22), at 1716–1717

87. Ignacio de Castro and Andrzej Gadkowski (2020). Confidentiality and protection of trade secrets in intellectual property mediation and arbitration. In Zeiler, G. and A. Zojer (eds.), Trade Secrets: Procedural and Substantive Issues. Vienna: NWV Verlag, pp. 79–90, at 80.

88. انظر الويبو (2020d). قواعد الويبو للوساطة. جنيف: الويبو. متاح على: www.wipo.int/amc/en/mediation/rules/ تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021، المواد 12, 13, 15, 16–18؛ الويبو (2020e). قواعد الويبو للتحكيم. جنيف: الويبو. متاح على: www.wipo.int/amc/en/arbitration/rules/index.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021. المواد 54, 57, 75–78؛ الويبو (2020f). قواعد الويبو للتحكيم المعجل. جنيف: الويبو. متاح على: www.wipo.int/amc/en/arbitration/expedited-rules/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021، المواد 48, 51, 68–71.

89. (de Castro and Gadkowski (n 87.

90. للاطلاع على الموقف التقييدي التاريخي، انظر International Chamber of Commerce (1998). Final report on intellectual property disputes and arbitration. ICC International Court of Arbitration Bulletin, 9(1), 37; William Grantham (1996). The arbitrability of international intellectual property disputes. Berkeley Journal of International Law, 14, 173; Anna P Mantakou (2009). Arbitrability and intellectual property disputes. In Mistelis, L. and S. Brekoulakis (eds.), Arbitrability: International and Comparative Perspectives. Alphen aan den Rijn, Netherlands: Kluwer Law International, at 263

91. Stef van Gompel (2011). Formalities in Copyright Law: An Analysis of Their History, Rationales and Possible Future. Alphen aan den Rijn, Netherlands: Wolters Kluwer (for the history of formalities in the United Kingdom, continental Europe and the United States); see also Dev Gangjee, Graeme Dinwoodie, Alexandra Mogyoros and Baao Zhaao (2017). Study on voluntary copyright registration and deposit systems: United States and China. EUIPO Observatory Research Study. Alicante: EUIPO

92. يعترف بالحقوق المعنوية للمؤلفين الأفراد، وهي تشمل حقوق الإسناد (الإشارة إليهم بأنهم مؤلفي المصنف) والنزاهة (الاعتراض على أي تشويه أو تغيير في المصنف). انظر WIPO (2016). Understanding Copyright and Related Rights. Geneva: WIPO, at 14. ويعطي حق إعادة البيع الحق للفنانين في الحصول على إتاوة في حالة إعادة بيع الأعمال الفنية-وعادة ما يكون ذلك أعلى من الحد الأدنى للسعر، ويوجه بشكل خاص نحو المبيعات التي تشمل تجار الفنون أو المعارض أو المزادات العامة. انظر Nathalie Moureau (2019). Droit de suite. In Marciano, A. and G.B. Ramello (eds.), Encyclopedia of Law and Economics. New York: Springer.

93. Dário Moura Vicente (2015). Arbitrability of intellectual property disputes: A comparative survey. Arbitration International, 31(1), 151, 159 (internal citations omitted).

94. Hatanaka (n 46), at 405

95. Jacques De Werra (2013a). Arbitrating international intellectual property disputes: Time to think beyond the issue of (non-) arbitrability. International Business Law Journal, 3, 299; Patrick Rohn and Philipp Groz (2012). Drafting arbitration clauses for IP agreements. Journal of Intellectual Property Law and Practice, 7(9652), 652, at 653

96. Vicente (n 93), at 155–156. See also Cook and Garcia (n 49), ch. 4.

97. انظر على التوالي: Intellectual Property Code (France), art. L331- 1 "Les dispositions qui précèdent ne font pas obstacle au recours à l'arbitrage, dans les conditions prévues aux articles 2059 et 2060 du code civil" [The foregoing provisions do not preclude recourse to arbitration, under the conditions provided for in articles 2059 and 2060 of the Civil Code]); Arbitration Ordinance 2011 (Hong Kong), Pt 11A; Intellectual Property (Dispute Resolution) Act 2019 (Singapore), s 2, clarifying that this has been the settled position.

98. Communication of the Federal Office of Intellectual Property, 15 December 1975 (1976) Swiss Review of Industrial Property and Copyright 36

99. انظر، على سبيل المثال، Michael Williams, Rebecca Dunn and Rebecca Smith (n.d.). Australia: Copyright, Neville Cordell and Beverley Potts (n.d.). UK (England and Wales): Copyright; Linh Thi Mai Nguyen and Loc Xuan Le, Vietnam: Copyright: all in Thomson Reuters UK Practical Law, Global Guides: Country Q&A Comparison Tool. London: Thomson Reuters Practical Law. متاح على: https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/QACompare/Builder/Country, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

100. Copyright Act 1968 (Australia). Available at www.legislation.gov.au/Details/C2019C00042, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

101. ترد الخطة الأصلية في قانون حق المؤلف لعام 1968 (أستراليا)، الفصل الخامس، المادة 2AA. وتم تمديدها عبر قانون تعديل حق المؤلف لعام 2017 (أستراليا).

102. Treasury Laws Amendment (News Media and Digital Platforms Mandatory Bargaining Code) Bill 2021 (Australia)).

103. Collective Copyright Management Decree No. 8469 of June 22, 2015 (Brazil), art. 25.

104. تم تحديث قانون حق المؤلف في الصين، الذي سن في عام 1990، في عامي 2001 و2010. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تجري المزيد من التعديلات على قانون حق المؤلف أمام الهيئة التشريعية الوطنية (المؤتمر الشعبي الوطني).

105. رأي المحاكم الشعبية بشأن إصلاح جذري للآلية المتنوعة لتسوية النزاعات (الرأي حول تسوية النزاعات بسبل متنوعة، رقم 14، محكمة الشعب العليا، 2016). متاح على الرابط التالي : www.court.gov.cn/fabu-xiangqing-22742.html. تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

106. المرجع نفسه، المادتان 10-9.

107. المرجع نفسه، الفصلان II وIV.

108. Opinion on the Construction of One-Stop Diversified Dispute Resolution Mechanism and One-Stop Litigation Service Centers (PKU Law, August 1, 2019)). متاح على: www.pkulaw.cn/fulltext_form.aspx?Db=chl&Gid=334602, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

109. وتقدم هذه الخدمات من قبل China Internet Society and Hangzhou Intermediate People's Court: ISC (2012). People's Mediation Committee of ISC Inaugurated, April 27. متاح على: www.isc.org.cn/english/Events&News/ISC_Events/listinfo-31549.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021; CCPIT Hangzhou (2020). Hangzhou launches online mediation platform for IPR, commercial disputes, July 2. متاح على: www. ccpithz.org/en/article/8649.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

110. Mimi Zou (2020). Virtual justice in the time of COVID-19. Oxford Business Law Blog, March 16. متاح على: www.law.ox.ac.uk/business-law-blog/blog/2020/03/virtual-justice-time-covid-19, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021

111. World Forum on Rule of Law in Internet (2019). Chinese Courts and the Internet Judiciary. متاح على: http://wlf.court.gov.cn/upload/file/2019/12/03/11/40/20191203114024_87277.pdf, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021..

112. DNDA (n.d.) Historia. Buenos Aries: DNDA. متاح على: http://derechodeautor.gov.co/historia-centro-de-conciliacion, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

113. يعين موظفو المديرية الوطنية لحق المؤلف في جمهورية كولومبيا كمسؤولي مصالحة بالتناوب فيما بينهم. ويمكن الاطلاع على قائمة مسؤولي المصالحة في المديرية الوطنية لحق المؤلف في كولومبيا على الإنترنت على الموقع التالي: www.sicaac.gov.co/Reportes/ Directorios/ Centros . تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

114. القانون 640 لسنة 2001 (كولومبيا)، المادة 7.

115. القانون 640 لسنة 2001 (كولومبيا)، المادة 35.

116. القانون الإجرائي العام (كولومبيا)، المادتان 589 و590 (خصوصا البند 590(1))

117. القانون 640 لسنة 2001 (كولومبيا)، المادة 35(1).

118. القانون 446 لعام 1998 (كولومبيا)، المادة 66.

119. المعلومات التي قدمتها المديرية الوطنية لحق المؤلف في جمهورية كولومبيا في 13 سبتمبر 2019 استنادا إلى عدد القضايا المرفوعة من 1 يناير 2018 إلى 31 ديسمبر 2018.

120. WIPO (2014). Mediación OMPI para Controversias en Materia de Derechos de Autor Presentadas ante la Dirección Nacional de Derecho de Autor (DNDA) de Colombia. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/ amc/es/center/specific-sectors/dnda/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

121. انظر ONDA (n.d.).Mediación de Conflictos (Conciliación, Mediación y Arbitraje). متاح على: http:// onda.gob.do/index.php/servicios/ mediacion-de-conflictos, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

122. WIPO (2020g). WIPO Lex: Ecuador. Geneva: WIPO. متاح على: https://wipolex.wipo.int/en/text/439750, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

123. Ley de Arbitraje y Mediación de 2006 (Ecuador)). متاح على: https://ccq.ec/Ley-/01/wp-content/uploads/2019/de- Arbitraje-y-Mediacio%CC%81n.pdf, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

124. توجيه المجلس رقم EEC/83/93 المؤرخ 27 سبتمبر 1993 بشأن تنسيق بعض القواعد المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المتصلة به والمطبقة على البث الإذاعي والإرسال الكبلي [1993] OJ L 248/15 («توجيه البث الإذاعي والإرسال الكبلي »).

125. المادة 11 من البث الإذاعي والإرسال الكبلي.

126. الحيثيتان 30 و31 من البث الإذاعي والإرسال الكبلي.

127. انظر المرفق 2 من European Commission (2016). Evaluation of the Council EEC on the/83/Directive 93 Coordination of Certain Rules Concerning Copyright and Rights Related to Copyright Applicable to Satellite Broadcasting and Cable Retransmission. SWD (2016) 308 final. Brussels: European Commission.

128. التوجيه 2001/EC/29 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 22 مايو 2001 عن مواءمة بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المتصلة به في مجتمع المعلومات (التوجيه بشأن حق المؤلف).

129. Brigitte Lindner (2008). Alternative dispute resolution: A remedy for soothing tensions between technological measures and exceptions? In Torremans, P. (ed.), Copyright Law: A Handbook of Contemporary Research. Cheltenham: Edward Elgar, 426–428, at 427.

130. المادة 6(4) من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن مجتمع المعلومات.

131. الحيثية رقم 46 من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن مجتمع المعلومات.

132. Lucie Guibault, Guido Westkamp and Thomas Rieber-Mohn (2012). Study on the implementation and effect in Member States' Laws of Directive EC on the Harmonisation/29/2001 of Certain Aspects of Copyright and Related Rights in the Information Society. Institute for Information Law Research Paper, 23, 124.

133. التوجيه EU/26/2014 للبرلمان الأوروبي والمجلس المؤرخ 26 فبراير 2014 بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المتصلة به والترخيص المتعدد الأقاليم للحقوق في المصنفات الموسيقية للاستخدام عبر الإنترنت في السوق الداخلية، 2014] 84 L 72/OJ (توجيه الإدارة الجماعية)

134. انظر Daniel Gervais (ed.) (2015). Collective Management of Copyright and Related Rights (3rd edn). Alphen aan den Rijn: Wolters Kluwer, at Pt II.

135. الحيثية 49 من توجيه الإدارة الجماعية.

136. التوجيه رقم 790/2019 الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس في 17 أبريل 2019، بشأن حق المؤلف والحقوق المتصلة به في السوق الرقمي الموحد الذي يعدل التوجيهين EC/9/96 و92/EC[2019] OJ L 130/29/2001.

137. Axel Metzger et al. (2020). Selected Aspects of Implementing Article 17 of the Directive on Copyright in the Digital Single Market into National Law: Comment of the European Copyright Society. Rochester, NY: SSRN. Available at https://ssrn.com/abstract=3589323, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

138. ويشمل هذا التوازن أيضا ضرورة ردع إساءة استخدام النظام: Daphne Keller (2020). Testimony and follow-up responses, United States Senate Committee on the Judiciary, Subcommittee on Intellectual Property Hearing on the Digital Millennium Copyright Act at 22: How other countries are handling online piracy. Rochester, NY: SSRN. متاح على: https://ssrn.com/abstract=3578026 or http://dx.doi.org/10.2139/ ssrn.3578026, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021, 3–2 at.

139. João Pedro Quintais et al. (2020). Safeguarding user freedoms in implementing Article 17 of the Copyright in the Digital Single Market Directive: Recommendations from European academics. Journal of Intellectual Property, Information Technology and E-Commerce Law, 10, 277, at para 1.

140. HIPO (2020). IP Alternative Dispute Resolution. Budapest: HIPO. متاح على: www.sztnh.gov.hu/en/ ip-alternative-dispute-resolution, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021; WIPO (n.d.g)

141. Mediation and Arbitration for Copyright Disputes in Romania. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo. int/amc/en/ center/specific-sectors/ipoffices/ romania/orda.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

142. انظر Japan Intellectual Property Arbitration Center (n.d.). Case Statistics. Tokyo: Japan Intellectual Property Arbitration Center. متاح على: www.ip-adr.gr.jp/eng/ case-statistics/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

143. المرجع نفسه.

144. انظر JPO (n.d.). Intellectual Property Arbitration Portal Site. Tokyo: JPO. متاح على: www.jpo.go.jp/e/support/ general/chizai_chusai_portal/index.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

145. انظر KECOBO (n.d.). Corporate Social Responsibility. Nairobi: KECOBO. متاح على: www.copyright.go.ke/ about-us/csr/12-copyright/23- mediation.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

146. انظر IMPI Mexico (n.d.). Mediación OMPI para Controversias de Propiedad Intelectual y TICs en México. Geneva: WIPO. متاح على: www.gob.mx/ cms/uploads/attachment/file/137298/Colaboracion_IMPI_Mexico-OMPI_final.pdf, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

147. Ley Federal del Derecho de Autor de 1996 (Mexico), art. 217.

148. المرجع نفسه، المادة 218.

149. المرجع نفسه.

150. انظر INDAUTOR (2021) Solicitudes de Procedimientos de Avenencia por año. Mexico City: INDAUTOR. متاح على: www.indautor.gob.mx/ documentos/informacion-oficial/Graficasavenencias.pdf, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

151. قوانين الاتحاد النيجيري رقم 2004 (نيجيريا)، Ch. C28.

152. WIPO (2020h) Mediation and Arbitration for Copyright Disputes in Nigeria. متاح على: www. wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipoffices/nigeria/index.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

153. IPOPHIL Office Order No. 154. متاح على: www.ipophil.gov.ph/ip-mediation/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

154. IPOPHIL Supplemental Guidelines to Office Order No. 154, s. 2010. متاح على: https://drive.google.com/file/d/1R9utP7uohEiWKVLN3v4bR5dS1goAumqa/view, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

155. IPOPHIL (n.d.). Alternative Dispute Resolution. متاح على: www.ipophil.gov.ph/ip-mediation/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

156. انظر WIPO (n.d.h). Agreement and Request for WIPO Mediation in IPOPHL Proceedings. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/ipo- phl_agreementrequest.doc, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

157. يمكن الاطلاع على قائمة إرشادية بأسماء الوسطاء على موقع الويبو الإلكتروني. WIPO (n.d.i). WIPO Mediation Proceedings Instituted in the Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPHL). Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo. int/amc/ en/center/specific-sectors/ipophl/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021

158. المرجع نفسه.

159. IPOPHIL (n.d.). Alternative Dispute Resolution. متاح على: www.ipophil.gov.ph/ip-mediation/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

160. قانون حق المؤلف لعام 1957 (جمهورية كوريا)، المادة 112.

161. انظر the Intellectual Property (Dispute Resolution) Act 2019 (Singapore). متاح على: https://sso.agc.gov.sg/Acts-Supp/23-2019

162. انظر (Copyright Act 1987 (Singapore. متاح على: https://sso.agc.gov.sg/Act/CA1987, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

163. انظر IPOS (n.d.b). Copyright. Singapore: IPOS. متاح على: www.ipos.gov.sg/understanding- innovation-ip/copyright, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

164. انظر WIPO (n.d.j). Alternative Dispute Resolution Services for Intellectual Property Disputes in Trinidad and Tobago. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipoffices/trinidadtobago/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

165. انظر TTIPO (n.d.). Alternative Dispute Resolution. Port of Spain: TTIPO. متاح على: http://ipo.gov.tt/ipo- news/alternative-dispute-resolution/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021

166. Copyright, Designs and Patents Act 1988 (United Kingdom), ss 145–152.

167. UK IPO (2019). Copyright Tribunal. London: UK IPO. متاح على: www.gov.uk/government/organisations/copyright-tribunal, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

168. Copyright Tribunal Rules 2010, SI 2010/791 (United Kingdom), rule 19(2).

169. انظر UK IPO (n.d.a). Intellectual Property Enterprise Court. London: UK IPO. متاح على: www.gov.uk/ courts-tribunals/intellectual-property-enterprise-court, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

170. HM Courts & Tribunals Service (2019). Intellectual Property Enterprise Court Guide. London: HMSO. متاح على: https://assets.publishing.service. gov.uk/government/uploads/system/ uploads/system/uploads/attachment_ data/file/823201/intellectual-property-enterprise-guide.pdf, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021, at sections 4.6(f) and 4.11. More generally, for the encouragement of ADR solutions in litigation before any court, see of the Civil Procedure 11-paras 3(d), 8 Practice Direction on Pre-Action Conduct and Protocols. متاح على: www.justice.gov.uk/ courts/procedure-rules/civil/rules/pd_ pre-action_conduct, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

171. Halsey v Milton Keynes General NHS Trust [2004] EWCA Civ 573; PGF II SA v OMFS Co. [2013] EWCA Civ 1288.

172. انظر UK IPO (2014b). Guidance: Intellectual Property Mediation. London: UK IPO. متاح على: www. gov.uk/guidance/intellectual-property-mediation, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

173. انظر UK IPO (n.d.b). Mediation Providers. London: UK IPO. متاح على: https://assets.publishing.service. gov.uk/ government/uploads/system/uploads/attachment_ data/file/987216/mediation-providers.pdf, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

174. انظر COSOTA (2016). Legal and Dispute Resolution. Dar es Salaam: COSOTA. متاح على: www.cosota. go.tz/index.php/2016/05/27/legal- and-dispute-resolution-2/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

175. ويذكر هذا الشكل من أشكال التحكيم الإلزامي في سياق هيئة إتاوات حق المؤلف (CRB)، التي كانت تعرف سابقا باسم هيئة التحكيم المعنية بحقوق المؤلف. وتشرف الهيئة على التراخيص القانونية وتحدد معدلات الإتاوات، ويحدد أيضا الشروط المطبقة على التراخيص القانونية.

176. William F Patry (2020). Patry on Copyright. Eagan, MN: Thomson West, at § 17:194

177. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى القضايا الرئيسية هي Saturday Evening Post Co. v. Rumbleseat Press, Inc. 816 F.2d 1191 (7th Cir., 1987). See also Howard B. Abrams and Tyler T. Ochoa (2019). Law of Copyright. Eagan, MN: Thomson West, at § 13:49.

178. انظر JAMS (n.d.). Intellectual Property (IP) Dispute Resolution: JAMS Intellectual Property Mediation, Arbitration and ADR Services. Washington, D.C.: JAMS. متاح على: www.jamsadr.com/intellectual-property, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021; American Arbitration Association (2021). Practice Areas: The Expertise to Address a World of Disputes. Washington, D.C.: American Arbitration Association. متاح على: www.adr.org/commercial, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

179. IFTA (2021). IFTA Arbitration. Los Angeles, CA: IFTA. متاح على: https://ifta-online.org/ifta-arbitration/, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
180. يرد نص التشريع في قانون الاعتمادات الموحد لعام 2021 (الولايات المتحدة). متاح على الرابط التالي: https://rules.house.gov/sites/democrats.rules.house.gov/files/68-BILLS-116HR133SA-RCP-116.pdf ، تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021. للاطلاع على سياق المعلومات الأساسية، US Copyright Office (2013). Copyright Small Claims: US Copyright Office Report. Washington, D.C.: US Copyright Office.
181. للمزيد من المعلومات الأساسية، انظر Lilian Edwards (2010). Role and Responsibility of Internet Intermediaries in the Field of Copyright and Related Rights. Geneva: WIPO. For an overview of national approaches, see Graeme Dinwoodie (ed.) (2010). Secondary Liability of Internet Service Providers. New York: Springer
182. مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف (1 ،(24 n.
183. انظر WIPO (n.d.k). Internet Intermediaries and Creative Content. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/copyright/en/internet_intermediaries/index.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
184. انظر القسم الخاص بالاتحاد الأوروبي في الفصل 2، 28.
185. المادة 2(6) من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن السوق الرقمي الموحد.
186. الحيثتان 62 و66 والمادة 17(6) من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن السوق الرقمي الموحد.
187. مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف ،(24 n 62-63
188. Paul Keller (2020). How Filters Fail (to Meet the Requirements of the DSM Directive). Washington, D.C.: InfoJustice. متاح على: http://infojustice.org/archives/42401, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021. For examples of these incorrect identifications occurring at scale, see Jennifer M. Urban, Joe Karaganis, Brianna Schofield (2017). Notice and takedown in everyday practice. Ver. 2. UC Berkeley Public Law Research Paper No. 2755628. Berkeley, CA: University of California
189. Christina Angelopoulos et al. (2015). Study of Fundamental Rights Limitations for Online Enforcement through Self-regulation. Amsterdam: Institute for Information Law (IViR).
190. مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف ،(24 n 182-181 (الاستشهادات الداخلية حذفت).
191. شركة محاماة، البرازيل، شركة محاماة، كولومبيا، شركة محاماة، سنغافورة، شركة محاماة، إسبانيا.
192. شركة محاماة، الصين، شركة محاماة، إسبانيا.
193. منظمة إدارة جماعية، الأرجنتين
194. شركة استشارية، البرازيل.
195. موقع استضافة فيديو على الإنترنت، الصين.
196. شركة محاماة، المملكة المتحدة.
197. شركة، الولايات المتحدة
198. شركة استشارية، رومانيا.
199. منظمة إدارة جماعية، إسبانيا، شركة محاماة، المكسيك.
200. منظمة إدارة جماعية، اليابان؛ شركة محاماة، جمهورية كوريا
201. منظمة إدارة جماعية، اليونان
202. شركة محاماة، الأرجنتين.
203. شركة محاماة، الأرجنتين؛ موقع استضافة الفيديو، الصين.
204. شركة محاماة، سنغافورة.
205. شركة محاماة، المملكة المتحدة.
206. مجيب آخر، سويسرا.
207. شركة تكنولوجيا، الصين.
208. Shyamkrishna Balganesh (2013). The uneasy case against copyright trolls. Southern California Law Review, 86, 723; Jeanne C Fromer (2020). The new copyright opportunist. Journal of the Copyright Society of the USA, 67, 1
209. مجيب آخر ، اليابان، شركة محاماة، باراغواي، مجيب آخر، جمهورية كوريا، شركة محاماة، الولايات المتحدة الأمريكية.
210. شكة محاماة، البرازيل، شركة محاماة، المكسيك، شركة محاماة، باراغواي.
211. شركة محاماة، الدانمرك، منظمة إدارة جماعية، اليابان؛ شركة محاماة، إسبانيا؛ مجيب آخر، سويسرا؛ شركة محاماة، المملكة المتحدة.
212. للاطلاع على التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحد، انظر الصفحة 28 من الأطر التشريعية لحق المؤلف واعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات في الفصل 2. للاطلاع على المناقشات في الولايات المتحدة، انظر مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف (24 n)؛ US Senate Hearings, Subcommittee on Intellectual Property (2020). The Digital Millennium Copyright Act at 22: What Is It, Why Was It Enacted, and Where Are We Now? US Senate Hearings, February 11. متاح على: www.judiciary.senate. gov/meetings/the-digital-millennium- copyright-act-at-22-what-is-it-why-it- was-enacted-and-where-are-we-now, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.
213. شركة محاماة، البرازيل، شركة محاماة، جمهورية كوريا، فرد، توغو.
214. شركة محاماة، جمهورية كوريا؛ موقع استضافة الفيديو، الصين.
215. منظمة إدارة جماعية، اليونان
216. منظمة إدارة جماعية، الأرجنتين
217. شركة محاماة، المملكة المتحدة.
218. أستاذ/مستشار قانوني، البوسنة والهرسك.
219. شركة، جمهورية كوريا
220. باحثة جامعية، الصين؛ شركة محاماة، جمهورية كوريا.
221. شركة محاماة، إسبانيا، شركة محاماة، سنغافورة.
222. شركة محاماة، الدانمرك.
223. شركة محاماة، الدانمرك، شركة محاماة، الصين.
224. شركة محاماة، الصين.
225. شركة، جمهورية كوريا
226. أتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة في هذا السؤال.
227. جمعية الملحنين، الفلبين.
228. شركة محاماة، البرازيل.
229. منظمة إدارة جماعية، اليونان، شركة محاماة، هندوراس، شركة استشارية، رومانيا، شركة محاماة، كولومبيا.
230. منظمة إدارة جماعية، ألمانيا
231. شركة محاماة، المملكة المتحدة.
232. شركة استشارية، الولايات المتحدة
233. شركة محاماة، الصين.
234. باحث جامعي، الصين.
235. أتيح للمجيبين اختيار خيارات متعددة في هذا السؤال.
236. شركة محاماة، المملكة المتحدة.
237. شركة محاماة، الأرجنتين.
238. شركة محاماة، كولومبيا.
239. مقابلة، سويسرا.
240. شركة محاماة، الولايات المتحدة.
241. منظمة إدارة جماعية، الأرجنتين
242. منظمة إدارة جماعية، ألمانيا
243. منظمة إدارة جماعية، اليابان
244. شركة، جمهورية كوريا
245. شركة استضافة للفيديو، الصين؛ منظمة إدارة جماعية، جمهورية كوريا، شركة محاماة، جمهورية كوريا، شركة استشارية، رومانيا، شركة محاماة، سنغافورة، منظمة إدارة جماعية، زمبابوي.
246. شركة، ألمانيا، شركة محاماة، هندوراس، شركة، جمهورية كوريا، شركة محاماة، إسبانيا.
247. شركة محاماة، إسبانيا.
248. منظمة إدارة جماعية، الأرجنتين. شركة كبيرة، الصين، شركة محاماة، بلجيكا، شركة محاماة، كرواتيا، شركة محاماة، سنغافورة، شركة محاماة، سويسرا.
249. فرد، الأرجنتين؛ فرد، كولومبيا؛ فرد، المكسيك؛ فرد، نيكاراغوا؛ شركة محاماة، الأرجنتين؛ شركة محاماة، كولومبيا؛ شركة محاماة، إكوادور؛ شركة محاماة، الهند؛ شركة محاماة، إيطاليا؛ شركة محاماة، المكسيك، شركة محاماة، نيجيريا، شركة محاماة، بولندا، شركة محاماة، بيرو، شركة محاماة، سنغافورة، شركة محاماة، جنوب أفريقيا، شركة محاماة، إسبانيا، شركة محاماة، تركيا، شركة محاماة، أوغندا.
250. شركة محاماة، إيطاليا، شركة محاماة، باراغواي.
251. شركة محاماة، إكوادور، شركة محاماة، كولومبيا.
252. شركة محاماة، زامبيا
253. فرد، كامبوديا.
254. شركة محاماة، الأرجنتين؛ شركة محاماة، بلغاريا؛ شركة محاماة، الأرجنتين.
255. شركة محاماة، الأرجنتين، شركة محاماة، البرازيل، شركة محاماة، الصين، شركة محاماة، المكسيك، شركة محاماة، بيرو، شركة محاماة، إسبانيا.
256. منظمة إدارة جماعية،، إسبانيا؛ جمعية صناعية، إندونيسيا.
257. منظمة إدارة جماعية، فرنسا
258. شركة محاماة، بلجيكا، شركة محاماة، كينيا؛ شركة محاماة، رواندا.
259. مجيب آخر، الفلبين.
260. مجيب آخر، ألمانيا؛ مجيب آخر، ماليزيا؛ مجيب آخر، ترينيداد وتوباغو؛ شركة صغيرة/متوسطة إسبانيا.

261. منظمة إدارة جماعية زيمبابوي؛ شركة محاماة، الأرجنتين؛ شركة محاماة، بلجيكا؛ شركة محاماة، البرازيل؛ شركة محاماة، إكوادور، شركة محاماة، الهند، شركة محاماة، إيطاليا، شركة محاماة، المكسيك، شركة محاماة، بيرو؛ مجيب آخر، البرازيل؛ مجيب آخر، شيلي؛ مجيب آخر، السلفادور؛ مجيب آخر، بيرو.

262. منظمة إدارة جماعية، الأرجنتين؛ شركة كبيرة، الصين؛ شركة محاماة، بلجيكا؛ شركة محاماة، كندا؛ شركة محاماة، كولومبيا؛ شركة محاماة، الصين؛ شركة محاماة، إكوادور؛ شركة محاماة، ماليزيا، شركة محاماة، المكسيك؛ مجيب آخر، بوتان، مجيب آخر، الهند، مجيب آخر، اليابان، مجيب آخر، الكويت، مجيب آخر، المكسيك، مجيب آخر، نيجيريا؛ مجيب آخر، بولندا، مجيب آخر، سري لانكا.

263. أكاديمي، شيلي، فرد، الهند.

264. شركة كبيرة، الصين، شركة كبيرة، الهند، شركة محاماة، الأرجنتين.

265. منظمة إدارة جماعية، غانا؛ منظمة إدارة جماعية، باراغواي؛ منظمة إدارة جماعية، بيرو؛ منظمة إدارة جماعية، إسبانيا؛ منظمة إدارة جماعية، السويد؛ شركة صغيرة/متوسطة، بوتسوانا؛ شركة صغيرة/متوسطة، البرازيل؛ شركة صغيرة/متوسطة، كوبا؛ شركة صغيرة/متوسطة، فرنسا؛ شركة صغيرة/متوسطة، ألمانيا؛ شركة صغيرة/متوسطة، اليابان

266. شركة محاماة، البرازيل، شركة محاماة، كوبا، شركة محاماة، المكسيك، شركة محاماة، باكستان، شركة محاماة، بيرو، شركة محاماة، جنوب أفريقيا، شركة محاماة، إسبانيا، شركة محاماة، فييت نام.

267. شركة محاماة، أستراليا.

268. منظمة إدارة جماعية كينيا؛ منظمة إدارة جماعية زيمبابوي؛ الفرد، كولومبيا؛ الفرد، المكسيك؛ الفرد، نيكاراغوا؛ الفرد، إسبانيا؛ البلد، توغو؛ الفرد، زيمبابوي؛ شركة صغيرة/متوسطة البرازيل؛ شركة صغيرة/متوسطة الكاميرون؛ مجيب آخر، بنغلاديش؛ مجيب آخر، بنن؛ مجيب آخر، بوتسوانا؛ مجيب آخر، البرازيل؛ مجيب آخر، بوركينا فاسو؛ مجيب آخر، بوروندي؛ مجيب آخر، الكاميرون؛ مجيب آخر، غابون، مجيب آخر، المكسيك؛ مجيب آخر، بيرو؛ مجيب آخر، رواندا؛ مجيب آخر، ساموا؛ مجيب آخر، إسبانيا؛ مجيب آخر، تونس؛ مجيب آخر، تركيا؛ مجيب آخر، أوزبكستان، مجيب آخر، فانواتو.

269. منظمة إدارة جماعية زامبيا؛ شركة محاماة، الأرجنتين؛ شركة محاماة، بوركينا فاسو؛ شركة محاماة، كولومبيا، شركة محاماة، كرواتيا، شركة محاماة، كوبا، شركة محاماة، إكوادور، المحاماة، نيجيريا، شركة محاماة، باراغواي، شركة محاماة، بيرو، شركة محاماة، إسبانيا، شركة محاماة، ترينيداد وتوباغو، شركة محاماة،

270. شركة محاماة، كرواتيا، شركة محاماة، هندوراس، شركة محاماة، إيطاليا، شركة محاماة، رواندا، شركة محاماة، جنوب أفريقيا.

271. شركة محاماة، المكسيك، شركة محاماة، بولندا.

272. شركة محاماة، سويسرا.

273. تقتضي المادة 13 من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن السوق الرقمي الموحد من الدول الأعضاء أن تنشئ أو تعين هيئة وساطة محايدة لمساعدة الأطراف في هذا الصدد، ويجوز لها أن تقدم اقتراحات إلى الأطراف عند الاقتضاء.

274. المادة 12 من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن السوق الرقمي الموحد.

275. المادة 17(9) من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن السوق الرقمي الموحد.

276. UNCITRAL (2017). UNCITRAL Technical Notes on Online Dispute Resolution. Vienna: UNICITRAL, at vii.

277. Regulation (EU) No. 524 of 2013/ the European Parliament and of the Council of 21 May 2013 on online dispute resolution for consumer disputes and amending Regulation and Directive 2004/(EC) No 2006 1/EC [2013] OJ L 165/22/2009 ("Consumer ODR Regulation")

278. انظر أيضا Richard Susskind (2004). Online Courts and the Future of Justice. Oxford: Oxford University Press

279. WIPO (n.d.b). Online Case Administration Tools. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/eadr/ تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

280. WIPO (n.d.l). WIPO Checklist for the Online Conduct of Mediation and Arbitration Proceedings. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/eadr/checklist تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

281. WIPO (n.d.m). WIPO eADR. Geneva: WIPO. متاح على: www.wipo.int/amc/en/eadr/wipoeadr/ تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

282. XinhuaNet (2018). Hangzhou Internet court adopts blockchain to protect copyright of online literature, December 8. متاح على: www.xinhuanet.com/english/2018-12/08/c_137658750.htm, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021.

283. Anne Rose (2020). Blockchain: Transforming the registration of IP rights and strengthening the protection of unregistered IP rights. WIPO Magazine, July. متاح على: www.wipo.int/wipo_magazine_digital/ar/2020/article_0002.html, تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 29 مارس 2021; Michele Finck and Valentina Moscon (2019). Copyright law on blockchains: Between new forms of rights administration and digital rights management 2.0. IIC International Review of Intellectual Property and Competition Law, 50, 77

284. Giancarlo Frosio (2020). Algorithmic enforcement online. In Torremans, P. (ed.), Intellectual Property and Human Rights (4th edition). Alphen aan den Rijn: Kluwer Law International, at 709

285. انظر نظام الوساطة والتحكيم في الويبو بشأن النزاعات الرقمية لحق المؤلف والمحتوى. نوع المنازعة 12، الفصل 4.

286. انظر الأطر التشريعية لحق المؤلف واعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات في الفصل الثاني.

287. انظر خصائص النزاعات ونتائجها، الفصل 3، الصفحات 44-38.

288. انظر الأطر التشريعية لحق المؤلف واعتماد السبل البديلة لتسوية النزاعات في الفصل الثاني.

289. انظر خصائص النزاعات، الفصل 3.

290. انظر خصائص النزاعات، الفصل 3.

291. تنص المادة 19(1) من اتفاق لشبونة على ما يلي: «تكفل الدول الأعضاء تلقي المؤلفين وفناني الأداء على أساس منتظم، مرة واحدة في السنة على الأقل، ومع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع، الحصول على معلومات محدثة ووجيهة وشاملة عن استغلال مصنفاتهم وأوجه أدائهم من الأطراف الذين حصلوا على ترخيص أو استفادوا من قل الحقوق، أو خلفائهم في حق الملكية، ولا سيما في ما يتعلق بأساليب الاستغلال، وجميع المداخيل المحققة، والأجور المستحقة.»

292. وتنطبق المادة 20 (1) من التوجيه الخاص بالسوق الرقمي الموحد «عندما يتضح أن الأجر المتفق عليه أساسا منخفض بشكل غير متناسب مقارنة بجميع الإيرادات الأخرى ذات الصلة المتأتية من استغلال المصنفات أو أوجه الأداء.»

293. انظر خصائص النزاعات، الفصل 3.

294. انظر حصائل النزاعات، الفصل 3.

295. انظر حصائل النزاعات، الفصل 3.

296. مقابلة مع شركة محاماة، المملكة المتحدة.

297. انظر خصائص النزاعات، الفصل 3.

298. انظر الاستخدام الفعال لعمليات وأدوات السبل البديلة لتسوية النزاعات، الفصل 4.

299. انظر آليات السبل البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية، الفصل الثاني.

المراجع

Advisory Committee on Enforcement.

Cook, T. and A. Garcia (2010). International Intellectual Property Arbitration. Alphen aan den Rijn: Wolters Kluwer.

Cooper, E. and S. Burrow (2019). Photographic copyright and the Intellectual Property Enterprise Court in historical perspective. Legal Studies, 39(1), 143.

Copyright Society of Tanzania (COSOTA) (2016). Legal and Dispute Resolution. Dar es Salaam: COSOTA. Available at: www.cosota.go.tz/index.php/2016/05/27/legal-and-dispute-resolution-2/, accessed March 29, 2021.

Cordell, N. and B. Potts (n.d.). UK (England and Wales): Copyright. In Thomson Reuters UK Practical Law, Global Guides: Country Q&A Comparison Tool. London: Thomson Reuters Practical Law. Available at: https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/QACompare/Builder/Country, accessed March 29, 2021.

de Castro, I. and A.J. Gadkowski (2020). Confidentiality and protection of trade secrets in intellectual property mediation and arbitration. In Zeiler, G. and A. Zojer (eds.), Trade Secrets: Procedural and Substantive Issues. Vienna: NWV Verlag, 79–90.

De Ly, F. and P.A. Gélinas (eds.) (2017). Dispute Prevention and Settlement through Expert Determination and Dispute Boards. Paris: International Chamber of Commerce.

de Werra, J. (2013a). Arbitrating international intellectual property disputes: Time to think beyond the issue of (non-)arbitrability. International Business Law Journal, 3, 299.

de Werra, J. (2013b). Research Handbook on Intellectual Property Licensing. Cheltenham: Edward Elgar.

de Werra, J. (2016). Specialised intellectual property court issues and challenges. In de Werra, J. (ed.), Specialised Intellectual Property Courts: Issues and Challenges. Strasbourg: CEIPI–ICTSD, 16–41.

Dinwoodie, G. (ed.) (2010). Secondary Liability of Internet Service Providers. New York: Springer.

Dirección Nacional de Derecho de Autor (DNDA) (n.d.) Historia. Buenos Aries: DNDA. Available at: http://derechodeaurtor.gov.co/historia-centro-de-conciliacion, accessed March 29, 2021.

Edwards, L. (2010). Role and Responsibility of Internet Intermediaries in the Field of Copyright and Related Rights. Geneva: WIPO.

Abrams, H.B. and T.T. Ochoa (2019). Law of Copyright. Eagan, MN: Thomson West.

Adamo, K.R. (2011). Overview of international arbitration in the intellectual property context. Global Business Law Review, 2(1), 7.

AIPPI (n.d.). Alternative Dispute Resolution. Zurich: AIPPI. Available at: https://aippi.org/about-aippi/committees/adr/, accessed March 29, 2021.

American Arbitration Association (2021). Practice Areas: The Expertise to Address a World of Disputes. Washington, D.C.: American Arbitration Association. Available at: www.adr.org/commercial, accessed March 29, 2021.

American Intellectual Property Law Association (2015). Comments Submitted pursuant to Notice of Inquiry regarding "Copyright Protection for Certain Visual Works" Apr. 24, 2015. Federal Register, 80(23054), July 23. Available at: www.aipla.org/docs/default-source/advocacy/documents/aiplacommentstocopyrightofficeonvisualworks.pdf, accessed March 29, 2021.

Angelopoulos, C., A. Brody, W. Hins, B. Hugenholtz, P. Leerssen, T. Margoni, T. McGonagle, O. van Daalen and J. van Hoboken (2015). Study of Fundamental Rights Limitations for Online Enforcement through Self-regulation. Amsterdam: Institute for Information Law (IViR).

Balganesh, S. (2013). The uneasy case against copyright trolls. Southern California Law Review, 86, 723.

Bennett, J. (2010). Saving time and money by using alternative dispute resolution for intellectual property disputes: WIPO to the rescue. Revista Jurídica UPR, 79, 389.

Bhattacharya, U., N. Galpin and B. Haslem (2007). The home court advantage in international corporate litigation. The Journal of Law & Economics, 50(4), 625.

Blackman, S.H. and R.M. McNeill (1997). Alternative dispute resolution in commercial intellectual property disputes. American University Law Review, 47, 1709.

Born, G. and P. Rutledge (2018). International Civil Litigation in United States Courts (6th edition). Alphen aan den Rijn: Wolters Kluwer.

China Council for the Promotion of International Trade Hangzhou Committee (CCPIT Hangzhou) (2020). Hangzhou launches online mediation platform for IPR, commercial disputes, July 2. Available at: www.ccpithz.org/en/article/8649.html, accessed March 29, 2021.

Cook, T. (2014). ADR as a Tool for Intellectual Property (IP) Enforcement. WIPO/ACE/9/3. Geneva: WIPO

Hungarian Intellectual Property Office (HIPO) (2020). IP Alternative Dispute Resolution. Budapest: HIPO. Available at: www.sztnh.gov.hu/en/ip-alternative-dispute-resolution, accessed March 29, 2021.

Independent Film and Television Alliance (IFTA) (2021). IFTA Arbitration. Los Angeles, CA: IFTA. Available at: https://ifta-online.org/ifta-arbitration/, accessed March 29, 2021.

Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI Mexico) (n.d.). Mediación OMPI para Controversias de Propiedad Intelectual y TICs en México. Geneva: WIPO. Available at: www.gob.mx/cms/uploads/attachment/file/137298/Colaboracion_IMPI_Mexico-OMPI_final.pdf, accessed March 29, 2021.

Instituto Nacional del Derecho de Autor (INDAUTOR) (2021) Solicitudes de Procedimientos de Avenencia por año. Mexico City: INDAUTOR. Available at: www.indautor.gob.mx/documentos/informacion-oficial/Graficasavenencias.pdf, accessed March 29, 2021.

Intellectual Property Office of Singapore (IPOS) (n.d.a). Growing your Business with IP: Funding. Singapore: IPOS. Available at: www.ipos.gov.sg/manage-ip/funding, accessed March 29, 2021.

Intellectual Property Office of Singapore (IPOS) (n.d.b). Copyright. Singapore: IPOS. Available at: www.ipos.gov.sg/understanding-innovation-ip/copyright, accessed March 29, 2021.

Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPHIL) (n.d.). Alternative Dispute Resolution. Available at: www.ipophil.gov.ph/ip-mediation/, accessed March 29, 2021.

International Bar Association (IBA) Mediation Committee (2015). Mediation as an alternative method to resolve intellectual property disputes. IBA Newsletter, July 29. Available at: www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=09317ae5-7898-4c9a-b8e4-b7122ca59364, accessed March 29, 2021.

International Chamber of Commerce (1998). Final report on intellectual property disputes and arbitration. ICC International Court of Arbitration Bulletin, 9(1), 37.

International Trademark Association (INTA) (2021). Alternative Dispute Resolution Committee. New York: INTA. Available at: www.inta.org/committees/alternative-dispute-resolution-committee/, accessed March 29, 2021.

Internet Society of China (ISC) (2012). People's Mediation Committee of ISC Inaugurated, 27 April. Available at: www.isc.org.cn/english/Events&News/ISC_Events/listinfo-31549.html, accessed March 29, 2021.

European Commission (2015). Towards a Modern, More European Copyright Framework. COM/2015/0626 final. Brussels: European Commission.

European Commission (2016). Evaluation of the Council Directive 93/83/EEC on the Coordination of Certain Rules Concerning Copyright and Rights Related to Copyright Applicable to Satellite Broadcasting and Cable Retransmission. SWD (2016) 308 final. Brussels: European Commission.

Finck, M. and V. Moscon (2019). Copyright law on blockchains: Between new forms of rights administration and digital rights management 2.0. IIC International Review of Intellectual Property and Competition Law, 50, 77.

Freund, K. (2014). Fair use is legal use: Copyright negotiations and strategies in the fan-vidding community. New Media & Society, 1347, 18.

Fromer, J.C. (2020). The new copyright opportunist. Journal of the Copyright Society of the USA, 67, 1.

Frosio, G. (2020). Algorithmic enforcement online. In Torremans, P. (ed.), Intellectual Property and Human Rights (4th edition). Alphen aan den Rijn: Kluwer Law International.

Gangjee, D., G. Dinwoodie, A. Mogyoros and B. Zhaao (2017). Study on voluntary copyright registration and deposit systems: United States and China. EUIPO Observatory Research Study. Alicante: EUIPO.

Gervais, D. (ed.) (2015). Collective Management of Copyright and Related Rights (3rd edn). Alphen aan den Rijn: Wolters Kluwer.

Grantham, W. (1996). The arbitrability of international intellectual property disputes. Berkeley Journal of International Law, 14, 173.

Guibault, L., G. Westkamp and T. Rieber-Mohn (2012). Study on the implementation and effect in Member States' Laws of Directive 2001/29/EC on the Harmonisation of Certain Aspects of Copyright and Related Rights in the Information Society. Institute for Information Law Research Paper, 23, 124.

Hatanaka, A.W. (2018). Optimising mediation for intellectual property law: Perspectives from EU, French and UK law. IIC International Review of Intellectual Property and Competition Law, 49, 384.

HM Courts & Tribunals Service (2019). Intellectual Property Enterprise Court Guide. London: HMSO. Available at: https://www.gov.uk/government/publications/intellectual-property-enterprise-court-a-guide-to-small-claims, accessed March 29, 2021.

Springer, pp. 393–422.

Korea Copyright Commission (2018). Annual Report. Seoul: Korea Copyright Commission. Available at: www.copyright.or.kr/eng/activities/annual-report/index.do, accessed March 29, 2021.

Korea Copyright Commission (n.d.). ADR Mediation. Seoul: Korea Copyright Commission. Available at: www.copyright.or.kr/eng/service/adr/conciliation.do, accessed March 29, 2021.

Korean Content Dispute Resolution Committee (KCDRC) (n.d.). Seoul: KCDRC. Available at: www.kcdrc.kr/guid04.do, accessed March 29, 2021.

Kotb, A. (2017). Alternative dispute resolution: Arbitration remains a better final and binding alternative than expert determination. Queen Mary Law Journal, 8, 125.

Lindner, B. (2008). Alternative dispute resolution: A remedy for soothing tensions between technological measures and exceptions? In Torremans, P. (ed.), Copyright Law: A Handbook of Contemporary Research. Cheltenham: Edward Elgar, 426–428.

Litman, J.D. (2006). Digital Copyright (2nd edn). Amherst, NY: Prometheus Books.

Mantakou, A.P. (2009). Arbitrability and intellectual property disputes. In Mistelis, L. and S. Brekoulakis (eds.), Arbitrability: International and Comparative Perspectives. Alphen aan den Rijn, Netherlands: Kluwer Law International.

Mazziotti, G. (2008). EU Digital Copyright Law and the End-User. Berlin: Springer.

Metzger, A., M. Senftleben, E. Derclaye, T. Dreier, C. Geiger, J. Griffiths, R. Hilty, P.B. Hugenholtz, T. Riis, O.A. Rognstad, A.M. Strowel, T. Synodinou and R. Xalabarder (2020). Selected Aspects of Implementing Article 17 of the Directive on Copyright in the Digital Single Market into National Law: Comment of the European Copyright Society. Rochester, NY: SSRN. Available at https://ssrn.com/abstract=3589323, accessed March 29, 2021.

Min, E.-J. and J.C. Wichard (2018). Cross-border intellectual property enforcement. In Dreyfuss, R. and J. Pila (eds), The Oxford Handbook of Intellectual Property Law. Oxford: Oxford University Press, 687–719.

Moureau, N. (2019). Droit de suite. In Marciano, A. and G.B. Ramello (eds.), Encyclopedia of Law and Economics. New York: Springer.

Nguyen, L.T.M. and Xuan Le, L. (n.d.). Vietnam: Copyright

Jabaly, P. (2010). IP litigation or ADR: Costing out the decision. Journal of Intellectual Property Law & Practice, 5(10), 730.

Jackson, R. (2018). Was it all worth it? Lecture to the Cambridge Law Faculty, March 5. Available at: www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2018/03/speech-jackson-was-it-all-worth-it-mar2018.pdf, accessed March 29, 2021.

JAMS (n.d.). Intellectual Property (IP) Dispute Resolution: JAMS Intellectual Property Mediation, Arbitration and ADR Services. Washington, D.C.: JAMS. Available at: www.jamsadr.com/intellectual-property, accessed March 29, 2021.

Japan Intellectual Property Arbitration Center (n.d.). Case Statistics. Tokyo: Japan Intellectual Property Arbitration Center. Available at: www.ip-adr.gr.jp/eng/case-statistics/, accessed March 29, 2021.

Japan Patent Office (JPO) (1998). HANTEI (Advisory Opinion on the technical scope of a patented invention). Tokyo: JPO. Available at: www.jpo.go.jp/e/system/trial_appeal/shubetu-hantei/, accessed March 29, 2021.

Japan Patent Office (JPO) (n.d.). Intellectual Property Arbitration Portal Site. Tokyo: JPO. Available at: www.jpo.go.jp/e/support/general/chizai_chusai_ portal/index.html, accessed March 29, 2021.

Keller, D. (2020). Testimony and follow-up responses, United States Senate Committee on the Judiciary, Subcommittee on Intellectual Property Hearing on the Digital Millennium Copyright Act at 22: How other countries are handling online piracy. Rochester, NY: SSRN. Available at: https://ssrn.com/abstract=3578026 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3578026, accessed March 29, 2021.

Keller, P. (2020). How Filters Fail (to Meet the Requirements of the DSM Directive). Washington, D.C.: InfoJustice. Available at: http://infojustice.org/archives/42401, accessed March 29, 2021.

Kenya Copyright Board (KECOBO) (n.d.). Corporate Social Responsibility. Nairobi: KECOBO. Available at: www.copyright.go.ke/about-us/csr/12-copyright/23-mediation.html, accessed March 29, 2021.

Kim, K.-Y. and U. Khalil (2016). The procedural benefits of arbitrating patent disputes. Journal of Arbitration Studies, 26, 50.

Kono, T. (2021). Jurisdiction and applicable law in matters of intellectual property. In Brown, K.B. and D.V. Snyder (eds.), General Reports of the XVIIIth Congress of the International Academy of Comparative Law/ Rapports Généraux du XVIIIème Congrès de l'Académie Internationale de Droit Comparé. New York:

Rustad, M.L., R. Buckingham, D. D'Angelo and K. Durlacher (2011). An empirical report of predispute mandatory arbitration clauses in social media terms of service agreements. UALR Law Review, 34, 643.

Sag, M. (2019). Empirical studies of copyright litigation. In Menell, P. and D. Schwartz (eds.), Research Handbook on the Economics of Intellectual Property Law, Vol. II: Analytical Methods. Cheltenham: Edward Elgar, 511–532.

Sander, F.E.A. (1976). Varieties of dispute resolution. Address delivered at the National Conference on the Causes of Popular Dissatisfaction with the Administration of Justice. Federal Rules Decisions, 79, 70.

Stork, A. (1988). The use of arbitration in copyright disputes: IBM v. Fujitsu. High Technology Law Journal, 3, 241.

Susskind, R. (2004). Online Courts and the Future of Justice. Oxford: Oxford University Press.

Technology Transfer and Intellectual Property Office (TTIPO) (n.d.). Alternative Dispute Resolution. Port of Spain: TTIPO. Available at: http://ipo.gov.tt/ipo-news/alternative-dispute-resolution/, accessed March 29, 2021.

Teitz, L.E. (2004). Both sides of the coin: A decade of parallel proceedings and enforcement of foreign judgements in transnational litigation. Roger Williams University Law Review, 10(1), 233.

Thompson, R. and M. Sacksteder (1998). Judicial strategies for resolving intellectual property cases without trial: Early neutral evaluation. Journal of World Intellectual Property, 1(4), 643.

Thomson Reuters UK Practical Law (n.d.). Global Guides: Country Q&A Comparison Tool. London: Thomson Reuters Practical Law. Available at: https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/QACompare/Builder/Country, accessed March 29, 2021.

Towse, R. (ed.) (2013). Handbook on the Digital Creative Economy. Cheltenham: Edward Elgar.

UK Intellectual Property Office (IPO) (2014a). Opinions: Resolving Patent Disputes. London: UK IPO. Available at: www.gov.uk/guidance/opinions-resolving-patent-disputes, accessed March 29, 2021.

UK Intellectual Property Office (IPO) (2014b). Guidance: Intellectual Property Mediation. London: UK IPO. Available at: www.gov.uk/guidance/intellectual-property-mediation, accessed March 29, 2021.

UK (England and Wales): Copyright. In Thomson Reuters UK Practical Law, Global Guides: Country Q&A Comparison Tool. London: Thomson Reuters Practical Law. Available at: https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/QACompare/Builder/Country, accessed March 29, 2021.

Oficina Nacional de Derecho de Autor (ONDA) (n.d.).Mediación de Conflictos (Conciliación, Mediación y Arbitraje). Available at: http://onda.gob.do/index.php/servicios/mediacion-de-conflictos, accessed March 29, 2021.

Ormsbee, M.H. (2011). Music to everyone's ears: Binding mediation in music rights disputes. Cardozo Journal of Conflict Resolution, 13, 225.

Osborne, J.W. (2013). Best Practices in Data Cleaning: A Complete Guide to Everything You Need to Do Before and After Collecting your Data. Thousand Oaks, CA: Sage.

Patry, W.F. (2020). Patry on Copyright. Eagan, MN: Thomson West.

Pike, R. (2003). Dispute resolution: Is expert determination the answer? New Law Journal, 153, 1746.

Queen Mary, University of London (2016). Pre-empting and Resolving Technology, Media and Telecoms Disputes: International Dispute Resolution Survey. London: Queen Mary, University of London. Available at: www.arbitration.qmul.ac.uk/media/arbitration/docs/Fixing_Tech_report_online_singles.pdf, accessed March 29, 2021.

Quintais, J.P., G. Frosio, S. Van Gompel, P. Bernt Hugenholtz, M. Husovec, B.J. Jütte and M. Senftleben (2020). Safeguarding user freedoms in implementing Article 17 of the Copyright in the Digital Single Market Directive: Recommendations from European academics. Journal of Intellectual Property, Information Technology and E-Commerce Law, 10, 277.

Rohn, P. and P. Groz (2012). Drafting arbitration clauses for IP agreements. Journal of Intellectual Property Law and Practice, 7(9652), 652.

Rose, A. (2020). Blockchain: Transforming the registration of IP rights and strengthening the protection of unregistered IP rights. WIPO Magazine, July. Available at: www.wipo.int/wipo_magazine_digital/en/2020/article_0002.html, accessed March 29, 2021.

Rule, C. (2016). Is ODR ADR? A response to Carrie Menkel-Meadow. International Journal on Online Dispute Resolution, 3(1), 11.

US Senate Hearings, Subcommittee on Intellectual Property (2020). The Digital Millennium Copyright Act at 22: What Is It, Why Was It Enacted, and Where Are We Now? US Senate Hearings, February 11. Available at: www.judiciary.senate.gov/meetings/the-digital-millennium-copyright-act-at-22-what-is-it-why-it-was-enacted-and-where-are-we-now, accessed March 29, 2021.

van Gompel, S. (2011). Formalities in Copyright Law: An Analysis of Their History, Rationales and Possible Future. Alphen aan den Rijn, Netherlands: Wolters Kluwer.

Van Hooft, A. (2016). Brexit and the future of intellectual property litigation and arbitration. Journal of International Arbitration, 33(7), 541.

Vicente, D.M. (2015). Arbitrability of intellectual property disputes: A comparative survey. Arbitration International, 31(1), 151.

Vitoria, M. (2006). Mediation of intellectual property disputes. Journal of Intellectual Property Law & Practice, 1, 398.

Williams, M., R. Dunn and R. Smith (n.d.). Australia: Copyright. In Thomson Reuters UK Practical Law, Global Guides: Country Q&A Comparison Tool. London: Thomson Reuters Practical Law. Available at: https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/QACompare/Builder/Country, accessed March 29, 2021.

WIPO (2013). International Survey on Dispute Resolution in Technology Transactions. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/survey/, accessed March 29, 2021.

WIPO (2014). Mediación OMPI para Controversias en Materia de Derechos de Autor Presentadas ante la Dirección Nacional de Derecho de Autor (DNDA) de Colombia. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/es/center/specific-sectors/dnda/, accessed March 29, 2021.

WIPO (2015). Guide on Surveying the Economic Contribution of the Copyright-Based Industries. Geneva: WIPO.

WIPO (2016). Understanding Copyright and Related Rights. Geneva: WIPO.

WIPO (2018a). Guide on Alternative Dispute Resolution Options for Intellectual Property Offices and Courts. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4342&plang=EN, accessed March 29, 2021.

WIPO (2018b). Guide to Mediation. Geneva: WIPO.

UK Intellectual Property Office (IPO) (2019). Copyright Tribunal. London: UK IPO. Available at: www.gov.uk/government/organisations/copyright-tribunal, accessed March 29, 2021.

UK Intellectual Property Office (IPO) (2020a). Intellectual Property Mediation. London: UK IPO. Available at: www.gov.uk/guidance/intellectual-property-mediation, accessed March 29, 2021.

UK Intellectual Property Office (IPO) (2020b). Resolving IP Disputes. IP Health Check 5. London: UK IPO. Available at: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/355845/Resolving_IP_Disputes.pdf, accessed March 29, 2021.

UK Intellectual Property Office (IPO) (n.d.a). Intellectual Property Enterprise Court. London: UK IPO. Available at: www.gov.uk/courts-tribunals/intellectual-property-enterprise-court, accessed March 29, 2021.

UK Intellectual Property Office (IPO) (n.d.b). Mediation Providers. London: UK IPO. Available at: https://assets.publishing.service.gov.uk/ government/uploads/system/uploads/attachment_ data/file/987216/mediation-providers.pdf, accessed March 29, 2021.

United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL) (2017). UNCITRAL Technical Notes on Online Dispute Resolution. Vienna: UNICITRAL.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2018). Creative Economy Outlook: Trends in International Trade in Creative Industries. UNCTAD/DITC/TED/2018/3. Geneva: UNCTAD.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and United Nations Development Programme (UNDP) (2008). Creative Economy Report 2008. The Challenges of Assessing the Creative Economy: Towards Informed Policy Making. UNCTAD/DITC/2008/2. Geneva: UNCTAD/UNDP.

Urban, J.M., J. Karaganis and B. Schofield (2017). Notice and takedown in everyday practice. Ver. 2. UC Berkeley Public Law Research Paper No. 2755628. Berkeley, CA: University of California.

US Copyright Office (2013). Copyright Small Claims: US Copyright Office Report. Washington, D.C.: US Copyright Office.

US Copyright Office (2015a). Section 512 of Title 17: A Report of the Register of Copyrights. Washington, D.C.: US Copyright Office.

US Copyright Office (2015b). Copyright and the Music Marketplace. Washington, D.C.: US Copyright Office.

expert-determination/what-is-exp.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.g). Mediation and Arbitration for Copyright Disputes in Romania. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipoffices/romania/orda.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.h). Agreement and Request for WIPO Mediation in IPOPHL Proceedings. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/ipo- phl_agreementrequest.doc, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.i). WIPO Mediation Proceedings Instituted in the Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPHL). Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipophl/, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.j). Alternative Dispute Resolution Services for Intellectual Property Disputes in Trinidad and Tobago. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipoffices/trinidadtobago/, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.k). Internet Intermediaries and Creative Content. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/copyright/en/internet_intermediaries/index.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.l). WIPO Checklist for the Online Conduct of Mediation and Arbitration Proceedings. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/eadr/checklist, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.m). WIPO eADR. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/eadr/wipoeadr/, accessed March 29, 2021.

World Forum on Rule of Law in Internet (2019). Chinese Courts and the Internet Judiciary. Available at: http://wlf.court.gov.cn/upload/file/2019/12/03/11/40/20191203114024_87277.pdf, accessed March 29, 2021.

XinhuaNet (2018). Hangzhou Internet court adopts blockchain to protect copyright of online literature, December 8. Available at: www.xinhuanet.com/english/2018-12/08/c_137658750.htm, accessed March 29, 2021.

Zou, M. (2020). Virtual justice in the time of COVID-19. Oxford Business Law Blog, March 16. Available at: www.law.ox.ac.uk/business-law-blog/blog/2020/03/virtual-justice-time-covid-19, accessed March 29, 2021.

WIPO (2020a). MCST–WIPO Collaboration: Mediation for International Copyright and Content-Related Disputes. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipoffices/korea/mcst/, accessed March 29, 2021.

WIPO (2020b). WIPO Caseload Summary. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/caseload.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (2020c). WIPO Mediation, Arbitration, Expedited Arbitration and Expert Determination Rules and Clauses. Geneva: WIPO.

WIPO (2020d). WIPO Mediation Rules. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/mediation/rules/, accessed March 29, 2021.

WIPO (2020e). WIPO Arbitration Rules. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/arbitration/rules/index.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (2020f). WIPO Expedited Arbitration Rules. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/arbitration/ expedited-rules/, accessed March 29, 2021.

WIPO (2020g). WIPO Lex: Ecuador. Geneva: WIPO. Available at: https://wipolex.wipo.int/en/text/439750, accessed March 29, 2021.

WIPO (2020h) Mediation and Arbitration for Copyright Disputes in Nigeria. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipoffices/nigeria/index.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.a). Copyright. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/copyright/, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.b). Online Case Administration Tools. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/eadr/, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.c). WIPO ADR Procedures. Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/center/wipo-adr.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.d). What Is WIPO Expedited Arbitration? Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/arbitration/what-is-exp-arb.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.e). Why Expert Determination in Intellectual Property? Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/expert-determination/why-is-exp.html, accessed March 29, 2021.

WIPO (n.d.f). What Is WIPO Expert Determination? Geneva: WIPO. Available at: www.wipo.int/amc/en/

المرفق: استبيان الدراسة الاستقصائية

1. العمل

- ○ شركة (مثل مالك حق المؤلف أو المحتوى، الوسيط/المنصة على الإنترنت)
- ○ فرد (مثل مالك حق المؤلف أو المحتوى، والوكيل، والمنتج)
- ○ شركة محاماة
- ○ منظمة إدارة جماعية
- ○ رابطة الصناعات
- ○ غير ذلك (يرجى التحديد) _____

2. المنصب/الدور (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

- ○ المدير/المسؤول
- ○ المحامي الداخلي
- ○ المحامي الخارجي
- ○ وسيط
- ○ محكّم
- ○ غير ذلك (يرجى التحديد) _____

3. تجربتك في مجال حق المؤلف والمحتوى الرقمي بين المؤسسات

ملاحظة: لأغراض هذه الدراسة الاستقصائية، يشير مصطلح «حق المؤلف والمحتوى الرقمي» إلى المنتجات أو الخدمات أو المعلومات المحمية بموجب حق المؤلف والحقوق المتصلة به (مثل الإنتاج السمعي البصري، والبيانات، والكتب الإلكترونية، والموسيقى، والبرمجيات، وألعاب الفيديو) التي يمكن توزيعها في البيئة الرقمية (مثل الأسواق الرقمية، ومتاجر التطبيقات، وخدمات الوسائط الفائقة OTT، والوسائط الاجتماعية، والبث). ويشير مصطلح «المعاملات بين المؤسسات» إلى تبادل المنتجات أو الخدمات أو المعلومات بين المؤسسات نفسها، وليس بين المؤسسات والمستهلكين.

- ○ لا تجربة
- ○ 0-5 سنوات
- ○ 5-10 سنوات
- ○ أكثر من 10 سنوات

4. عدد الموظفين:

- ○ لا موظفين/لا ينطبق
- ○ 10-1
- ○ 50-10
- ○ 250-50
- ○ 1,000-250
- ○ أكثر من 1,000

5. موقعك الرئيسي

رجاء قم باختيار البلد

6. المناطق التي تعمل فيها في المقام الأول (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

- ○ أفريقيا
- ○ آسيا
- ○ أوروبا
- ○ أمريكا اللاتينية والكاريبي
- ○ أمريكا الشمالية
- ○ أوقيانوسيا

7. هل شاركت في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟ (السنوات الخمس الأخيرة)

- ○ نعم
- ○ لا

8. ما هو الدور الذي اضطلعت به في هذه النزاعات؟ (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

- ○ المدعي (الطرف أو الممثل)
- ○ المدعى عليه (الطرف أو الممثل)
- ○ الوسيط
- ○ المحكّم
- ○ لا ينطبق
- ○ غير ذلك (يرجى التحديد) _____

9. موضوع النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها (السنوات الخمس الماضية) (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

- ○ الإعلان
- ○ الرسوم المتحركة
- ○ المصنفات السينمائية
- ○ قاعدة البيانات
- ○ المصنفات الدرامية
- ○ المصنفات الأدبية
- ○ تطبيقات الهاتف المحمول
- ○ المصنفات الموسيقية
- ○ المصنفات الفوتوغرافية
- ○ النشر
- ○ البرمجيات
- ○ الأنساق التلفزيونية
- ○ ألعاب الفيديو/الألعاب على الإنترنت
- ○ غير ذلك (يرجى التحديد) _____

10. النسبة المئوية التقريبية للمنازعات غير التعاقدية والتعاقدية بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها (السنوات الخمس الماضية) (ينبغي أن يساوي مجموع الاختيارات 100)

النفقات غير التعاقدية _____%

الخدمات التعاقدية _____%

11. النسبة المئوية التقريبية للمنازعات الرقمية والدولية بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها (السنوات الخمس الماضية) (ينبغي أن يساوي مجموع الاختيارات 100)

النطاق المحلي (الطرفان من نفس الولاية القضائية) _____ %

دولية _____ %

12. هل شاركت في النزاعات فيما بين المؤسسات في ما يخص حق المؤلف والحقوق المتصلة به في أي من المبالغ التالية في النزاع؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (الاختيارات المتعددة مسموح بها؛ ولا يلتمس المجموع التراكمي)

- ○ عدم وجود أي مبلغ في النزاع
- ○ 0-10,000 دولار أمريكي
- ○ 10,000-100,000 دولار أمريكي
- ○ 100,000-1,000,000 دولار أمريكي
- ○ 1,000,000-10,000,000 دولار أمريكي
- ○ ما يزيد عن 10,000,000 دولار أمريكي

13. البلدان الثلاث الأولى التي حدثت فيها النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها (السنوات الخمس الماضية) (خيار وحيد لكل قائمة منسدلة-ليس من الإلزامي ملء القوائم المنسدلة الثلاثة)

14. سبل الانتصاف التي لجأ إليها المدعي والمدعى عليه في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها (السنوات الخمس الماضية) (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

	المدعي	المدعى عليه
الإتاوة	○	○
التعويضات	○	○
إعلان التأليف	○	○
إعلان التعدي	○	○
الأوامر الزجرية	○	○
الإعلان السلبي	○	○
إعادة التفاوض بشأن العقد	○	○
الحذف	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○

_____

15. حصيلة النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها (السنوات الخمس الماضية) (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

ملاحظة: لأغراض هذا السؤال، تشمل «التسوية» أي حل توافقي للنزاع (سواء كان ذلك مباشرة بين الطرفين أو أثناء الوساطة أو إجراءات المحاكم أو التحكيم أو غير ذلك من آليات تسوية النزاعات).

	غير التعاقدية	التعاقدية
التسوية	○	○
حكم محكمة	○	○
القرارات التحكيمية	○	○
قرار السلطة الإدارية	○	○
قرار الوسيط/المنتدى	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○

_____

16. معدلات التسوية التقريبية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها (السنوات الخمس الماضية) (يسمح بالأعداد حتى 100 فقط)

ملاحظة: لأغراض هذا السؤال، تشمل «التسوية» أي حل توافقي للنزاع (سواء كان ذلك مباشرة بين الطرفين أو أثناء الوساطة أو إجراءات المحاكم أو التحكيم أو غير ذلك من آليات تسوية النزاعات).

النفقات غير التعاقدية _____%

الخدمات التعاقدية _____%

17. ما هي آليات تسوية النزاعات التي استخدمت لحل النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

	غير التعاقدية	التعاقدية
الإشعار والإزالة/الوقف والامتناع	○	○
التقاضي أمام المحاكم في ولايتكم القضائية المحلي	○	○
التقاضي أمام محاكم في ولاية قضائية أجنبية	○	○
الوساطة/المصالحة	○	○
التحكيم	○	○
التحكيم بناء على القواعد المعجلة	○	○
قرارات الخبراء	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○

_____

18. ما هي أولوياتك الخمس في حل النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟ (من دون ترتيب محدد)

	النزاعات الداخلية	النزاعات الدولية
التكاليف	○	○
السرعة	○	○
السرية	○	○
جودة نتيجة (بما في ذلك تخصص صناع القرار)	○	○
الإنفاذ	○	○
المنتدى المحايد	○	○
السوابق القانونية	○	○
الدعم المقدم من مؤسسة تسوية النزاعات	○	○
لا شيء محدد (الممارسات الداخلية المعيارية)	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○

19. ما رأيك في آليات تسوية النزاعات المستخدمة لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية التي شاركت فيها؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (اختيار واحد لكل سطر)

	ملائمة	ملائمة بعض الشيء	غير مناسبة	لا أعلم
الإشعار والإزالة/الوقف والامتناع	○	○	○	○
التقاضي أمام المحاكم في ولايتكم القضائية المحلي	○	○	○	○
التقاضي أمام محاكم في ولاية قضائية أجنبية	○	○	○	○
الوساطة/المصالحة	○	○	○	○
التحكيم	○	○	○	○
التحكيم بناء على القواعد المعجلة	○	○	○	○
قرارات الخبراء	○	○	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○	○	○

_____

20. هل استخدمت أيا من الأدوات التالية لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟ (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

- ○ الأدوات الإلكترونية لإيداع الملفات وإدارتها (مثل السبل البديلة الإلكترونية لتسوية النزاعات في الويبو)
- ○ منصات تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (مثل المنصات التي يقدمها الوسطاء)
- ○ جلسات الاستماع عبر الفيديو أو الاجتماعات المماثلة
- ○ الإجراءات القائمة على المستندات حصرا
- ○ غير ذلك (يرجى التحديد)

_____

21. هل أبرمت عقودا بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟ (السنوات الخمس الأخيرة)

- ○ نعم
- ○ لا
- ○ لا ينطبق

22. هل تتعلق العقود التي أبرمتها بأي من المجالات التالية في ما يخص حق المؤلف والمحتوى بين المؤسسات في البيئة الرقمية؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

	محلية	دولية
الإعلان	○	○
الإنتاج السمعي البصري	○	○
النشر	○	○
البرمجيات	○	○
التلفزيون والإذاعة	○	○
ألعاب الفيديو/الألعاب على الإنترنت	○	○
الموسيقى	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○

_____

23. ما هي أنواع العقود التي أبرمتها؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

	محلية	دولية
التنازل/نقل الملكية	○	○
التوزيع	○	○
الترخيص	○	○
الإنتاج	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○

_____

24. هل العقود المشار إليها في السؤال السابق أبرمت من خلال أحكام وشروط عامة؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (الاختيارات المتعددة مسموح بها)

	محلية	دولية
التنازل/نقل الملكية	○	○
التوزيع	○	○
الترخيص	○	○
الإنتاج	○	○
غير ذلك (يرجى التحديد)	○	○

_____

25. ما هي المواقع الأكثر شيوعا للطرف/الأطراف الأخرى في العقود الرقمية بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (اختيار واحد لكل قائمة منسدلة؛ ليس من الضروري الاختيار من القوائم المنسدلة الثلاثة)

يرجى اختيار الموقع

26. ما هي القوانين الأكثر شيوعا في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟ (السنوات الخمس الأخيرة) (اختيار واحدة لكل قائمة منسدلة؛ ليس من الضروري الاختيار من القوائم المنسدلة الثلاثة)

يرجى اختيار القانون

إذا اخترت الولايات المتحدة، يرجى تحديد الولاية.

قوانين أخرى، يُرجى التحديد

_____

27. هل لديك سياسات أو مبادئ توجيهية لصياغة البنود الخاصة بتسوية النزاعات في العقود بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟

- ○ نعم
- ○ لا
- ○ لا ينطبق

28. هل تتضمن هذه السياسات أو المبادئ التوجيهية أي آليات بديلة لتسوية النزاعات؟

- ○ نعم
- ○ لا

إذا كانت الإجابة «نعم»، فيُرجى تقديم مزيد من التفاصيل

_____

29. هل تلاحظ أي اتجاهات في استخدام آليات تسوية النزاعات في النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟

يرجى تقديم تفاصيل:

_____

30. ما هي التحسينات التي تقترحها لتسوية النزاعات بين المؤسسات بشأن حق المؤلف والمحتوى في البيئة الرقمية؟

يرجى تقديم تفاصيل:

_____

31. هل أنت مستعد لإجراء مقابلة قصيرة للمتابعة؟

- ○ نعم
- ○ لا

32. إذا كنت مستعدا لإجراء مقابلة، أو إذا كنت ترغب في تلقي رسائل إلكترونية عن خدمات الويبو حول السلب البديلة لتسوية النزاعات، يرجى تحديد عنوان بريدك الإلكتروني:

_____

سياسة الخصوصية (متاحة على: www.wipo.int/tools/en/disclaim.htmlonsultatory_policy) لن تبيع الويبو معلوماتك الشخصية أو تنقلها إلى أي طرف ثالث.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: +41 22 338 91 11
الفاكس: +41 22 733 54 28

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب الويبو الخارجية، يُرجى
زيارة الموقع التالي:
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices

منشور الويبو رقم 969A